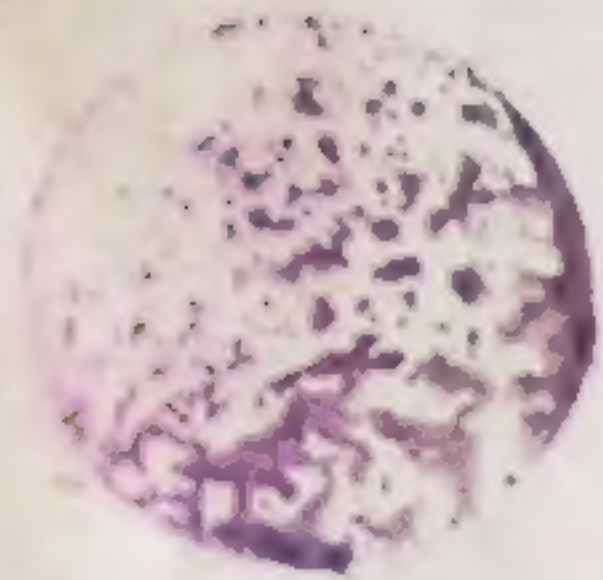




فقه در آستان قدس

عرفی



T.C
İZMİ
HİSAR KÜTÜPHANESİ
SAYI

1819

İZMİ
KÜTÜPHANESİ
SAYI

Handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a library inventory or a list of books. The text is written in a cursive style and covers the majority of the left page. It appears to be a list of items, possibly books or documents, with some entries starting with "Kitap" (book) and others with "Makale" (article) or "Mektup" (letter). The text is somewhat faded and difficult to read in many places due to the age of the manuscript.



بسم الله الرحمن الرحيم

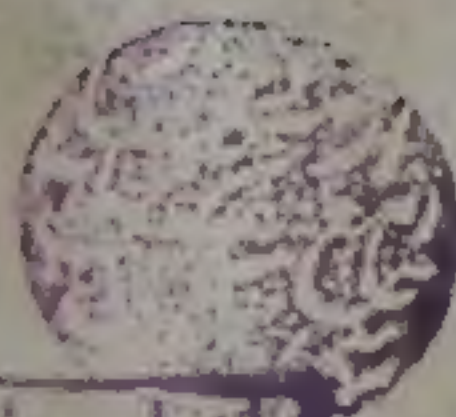
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه اجمعين وبعد هذا
مكتوب شريفه که رسول اکرم و بنی المحترم صلی الله علیه وسلم ابودجانیہ اعطا
بیور دقلیدر عربیت بلنلره افاده سی خاص اولوب تورکی بلنلره استفاده دن
دور دستور اولدیغی اجلدن ترجمه بو عبد فقیر بعنایة الله الملك القدیر شیخ زاده
حسین بن الشیخ حسن المشتهر بعرب زاده افاده سی عربیت بلنلره عالم اولمق
نیستنه شروع اولنوب ترجمه اولندی لکن اخوان مؤمنیندن رجا اولنور که اگر بر
خطا و سهو واقع اولندی ایسه دامن ستر ایلد عفو اولمق نیازه اولنور ابودجانی
رضی الله عنه بیور لر بر کجه اویمده او یور کین بر اکتی اشدیم دکرمان اکتشی کبی دخی
بر صد اکلور از و صد اسکی دخی شمشک کبی بر ایدنل کوردم باشمی قالدر دم بر سیاه کولکه دار
گاه یوقار و قفقر گاه اوزر المی سوردم کیرنی درسی کبی درسی وار یوزیمه انش قفل کبی قفل
صاجدی رسول علیه السلام شکایت ایلدم رسول علیه السلام حضرت علی کرم الله وجهه بیور
یا علی بو مکتوبی یازا بودجانیہ ویراندی دخی یازوب ویردیلمر مکتوب شریف بودر
بسم الله الرحمن الرحيم هذا کتاب من محمد رسول رب العالمین لمن طرق الدار من الغار
والزوار الاطراف یطرق بخبر اما بعد فان لنا و لکم الخ الجوسعة فان تک عاشقا مولعا او فاج
مفتحا فخذ کتاب الله ینطق علینا وعلیکم بالحق انا کنا ننتسخ ما کنتم تعملون ورسلنا
یکتبون ما تمکرون انزکوا کتابی هذا ینطقوا الی عبدة الارضنا و الی من یرحم
ان مع الله اله الاضر لا اله الا هو کل شیء عا لک الا وجهه له الحکم والیه ترجعون حم
تعلبون تعلبون حم لا یصرون حم عسق بعدت اعدا الله وبلغت حجة الله ولاحول
ولا قوة الا بالله فیکفیکم الله وهو السميع العليم محمد رسول الله محمد رسول الله
مکتوب شریفی الدم اویمده کلم باشم التنه قویم و او بودم او یندم الا او یندم جنلر
چاغر شلر یا ابادجانه امان بو کلمات بزم یقندر بو کلماتن صاحبی حقیقون بر دخی کلیم
جوارینه دخی اغر کلیم بو مکتوبی قالدر ابودجانه رضی الله عنه بیور دیلمر رسول الله
صلی الله علیه وسلم قالدر دیکجه بن الی قالدر مم حتی کجه نیم اوریمه اوزادی جتک
اغلشسیندن و فریادندن صباح نمازین مسجدده رسول الله صلی الله علیه وسلم
حضرت لینه خبر و بر دم رسول الله صلی الله علیه وسلم بیور دیلمر یا ابادجانه اول اسجل شانه
حقیقون که بنی سنره پیغمبر کوندر دی نایامت قویمده انلر بو غذا بدن خلاص اولماز
دیو بیور دی

اخرجه البیرونی فی اخر دلائل النبوة

الحمد لله رب العالمين

ما نفسم به ان شاء الله تعالى على عهد
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر

8/81



Sole Agent for the Philippines	IZMIR	153
--------------------------------	-------	-----

[illegible]

مسند احمد بن حنبل

قوله انما وجهها في الطهارة الشريعة ولذا قال النحائي اصل مصدره واداءه من حيا
 التوقيف المنطوق عنه قوله من وجهها قصد التوضيح به الظاهر انه الضمير المحرور لاكتبة قوله ان
 قصد الى لا نوعا للتحقق لكان موافقا لكلام اهل العربية قال في العلية وانما جميع
 الطهارة است نظر الى انواعها قوله والمراحم المعنى الال قول النبوة بالتواتر في
 لفظ تسامح بدليل متواتر ثم ان التواتر محذور غير كاف كون الدليل قطعيا وقد
 يقال المراد بهما هو المعنى الثاني لذكر المحذور والتميز والمقدار التبعي والى ذلك
 الاول في زيادته ما يطلع الغرض بطريق عموم المجاز في معنى الغرض قوله انما كان
 ذلك قبل نزول المائدة ولا بد من رتبة في قوله من قبل نزول المائدة على جواب
 المسح مطلقا كما هو المعنى قال المعنى المحو في هذا هو محو الاستدلال فانه يدل على
 ثبوت الوضوء قبل نزول المائدة واما فعل قوله قال ما سلم فيجب الحكاية
 ولا دخل في الاستدلال انتهى قوله فيجوز ان ثبت الوضوء الى حين نزول المائدة
 وهو غير على قوله لا يلزم بعد لحظة فخلية ما ثبت في صحيح مسلم وغيره ولما قال في صحيح
 البخاري ولا مساس لربط بقول المعصومين قوله كما يدل عليه روى انه كلام صاحب
 التوضيح صرح في العمل في ان قبلها لا يجوز ان يفهمها انتفاء كتابه العزيز كما
 صاحب الكافي في او ايل ب المهر صرح في تعليقها قصة الرسول عليه السلام ايضا فخل
 صاحب الدرر عنه هنا كانت على كمال ما هي قوله ايضا اذ روي في الموطأ
 بيان اختيار العلماء الذي هو حرمته فيكون الوجه المستلزم بحججه اختيار العلماء
 الا ان يقال نعم لكنه وسيلة اليه مبداء لانه كان اجابا في احوال
 التفسير ليس ان فاذا لم يكن في لفظ لا يكون اجابا لانه في ذلك لا في قوله

في صحيح البخاري

في صحيح البخاري

في صحيح البخاري

مسند احمد بن حنبل

في صحيح البخاري

بل يقال كما في قوله العزم العزم واخل في العزيمة على ما ثبت في كلام القوم فالظاهر
 اسقاط هذا الكلام من المتن قوله قال في صحيح البخاري في اشهر الروايتين عن احمد بن حنبل
 مسح يستر البنية وقوله هذا ما قاله شيخنا في صحيح البخاري وقوله فاما واداءه
 كلها مستحبة في الصحيح والظاهر ان الاستحباب بجته مسح المستحل ايضا فانه يكون
 زيادة على الغرض المذكور ثم ان مسح في البنية قول فعلة صاحب معراج الاربعة
 على البنية مسح يستر البنية كما ذكره فاصح فانه قول اخر في صحيح البخاري وقوله عليه السلام
 لا في قوله قوله اي روى في البنية من الحديث لا روى في البنية وقوله عليه السلام
 مسح ربهما فرض عند احمد بن حنبل كما يظهر من كلام صدر الشريعة لا انه قبل ذلك
 قوله انما على التمكن في منع لغو الماء وعدمه كما الظاهر ان لغو الماء في
 او ان يقطع قوله وعدمه قوله وفيهم الضيق بنزع او يحرك قال في صحيح البخاري
 التوازن كحركاتهم سنة ان كان اسقاط فرض انما كان ضيقا بحيث لا يصل
 الماء الى ما تحته انتهى في كفايته لو كان في اصبعه فانه كان اسقاطا لاجتماع
 تحريكه انما كان ضيقا ولم يحركه في صحيح البخاري حنبل في صحيح البخاري
 يجوز وقال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك انتهى في فوائده الفنا والى الجواب
 تحريك الخ تم مضيقا كما او اسقاطا الوضوء والغسل انتهى في صحيح البخاري
 الخ تم الواسع في اداب الوضوء قوله اي فصل الغسل بالوضوء او في كفايته
 قال الربيعي والمذنب بنو لا يصح الا بالطهارة من العباد او رفع الخ
 كما في التيمم في الكافي ويؤيد رفع الخ في او اقامة الصلاة قوله كفي بشا
 اي يدا من اليدين العلية قال في معراج الاربعة في عاشر من الهداية
 يستاك عرضا لا طولا قوله بياض جديدة عبارة الوفاية المصنوعة بياضه وان
 بياضه وعلل المصنف انما الكافي بذكر لفظ بياض مرة واحدة وجعله كل متعلق بكل
 واحدة فمالم يمتد على سبيل التنازع تعويل على وصف البياض بالمجدية فانه
 الجادة لا تصورش ما واحدا من المصنفين في مصنفه ومنتها معا قوله والمصنف
 فيها طاهره انما يكون كل من المصنفين والانتشار سنة والمبينة كل ما كانت
 اخرى ليدل على كذا في السنة في المصنفين في السنة والانتشار في صحيح البخاري

في صحيح البخاري

في الحان رعد وبعث هذا ما لم يكن في قلبه قال ايها يكون في بلاءه قوله
 والتركيب المنصوص عليه في آية الوضوء قال الرضا في ترتيب المنصوص من جهة
 وهو في يد اليد بذكره ولا نقول في جهة الشرايع وهو سنة عندنا وفرض عند
 الشافعي انتهى **قوله** فان وضوء المحدث وقبل الوقت ينقض عند زوال الوقت
 وايضا ينقض على قول **قوله** يخرج الوقت لانه لا يكون بانقضاء وضوء المحدث
 بخروج الوقت ودخوله وعلى قول ابي حنيفة ومحمد بن عيسى ايضا بقوله بانقضاء
 وضوء بخروج الوقت لكن اعتبارا وانما ينفذ في صلاة الظاهر كما سيجي في بيان
 قبل ان يبين انما هو **قوله** فانه لا يكون في فائده الواسع جعل الرضا في تركيب
 الحان من الادب وغيره ان يقترنه بالواسع وقد سبق في باب ما نقل صاحب المحلصة
 من مجموع التواريخ ان تركيب الحان لم يكن في واسعه فانه لم يرد في مطلب
 بالنقل في صحيح ذلك التفسير كونه من الادب **قوله** وعند من راسه
 واذنه اللهم اجعلني من الذين يسمعون القول في شدة الخشب والكتاب والنبوة
 وعند من راسه اللهم اجعلني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعرشك وعند
 من اذنيه اللهم اجعلني من الذين لا يملكون في شدة الكثرة لا يملكون **قوله** لا استغفر
 في الجنه فوفى وهو يكون بالحق المالى المالى المالى فاذا سال الدم الى المالى
 يتحقق ذلك فينقض الوضوء ويذا نال الى ان ما نقض الوضوء خرج من الجسد
 بلحمة حكم التطهير الوضوء والغسل كل سبع فانه الما في حقه حكم التطهير الغسل
 وان لم يحقه حكم التطهير الوضوء وعبارة المبسو على نقله لا انما في شدة
 في الجنه فوفى وفي الوضوء سنة فليست برؤية من الدبر الى الجفن كلام الى
 ان خروج كل شئ من السبلين في وضوء وضوء عليه كلاما في حقه حيث قال
 ان خروج الدم من قبل المرأة او الذكر فذلك كالحصى فكأنه الصواب ان
 لا ينقض وضوءا على قوله من الدبر الى قوله في الشرايع لان معهما في الجنه فوفى
 في السبلين فيضفى كونه الحكم لذلك فيهما ما الذي يقطع قد صرح في الكافي بما
 السبلين فيضفى الذكر والدبر والغسل انتهى **قوله** لا يخرج من طاهر الى
 الذي يظهر المراد خروجه الى الطاهر بعد ما كان في النجس يعني انه امر مقرر بالخرقة

قوله في الجنه فوفى

قوله في الجنه فوفى

قوله في الجنه فوفى

بالخرقة فبرهانه من ان خروج النجس من النجس لا ينعسر الا على وجهه كيف انما
 النجس طاهر وهذا لا يندفع بكون النجس من المحدث من جهة النجس طاهر كما قال الله
 تعالى عبارة المحدثه في قوله لا يخرج طاهر انا يعتبره رجا في النجس طاهر في وجهه
 الوجهه **قوله** الا عندنا بوضوء اذا امكن الغسل وكان الغسل صاعدا من الجوف كما بين قوله
 عنده الى ان ينفذ لا يجب عليك ان يذا النجس ليس محذورا بوضوءه من المحدث
 فان المسئلة المذكورة في قبل هذه الاصل لها بالى بوضوءه **قوله** ولو نام على
 حى غير ان اى من السج او كما يظهر من النجاسة قال في المغرب فرس على السج
 عليه لا البدول الى فرس غير ما كان لا يقال رجل على انتهى **قوله** يقتضي في صلته
 قال في معراج الدراية ذكره الاسلام في صلواته ان يقتضيه النجس لا يكون صدق ولا
 صلته بخلافه في المحيط وقع في بعض الكتب فتعبدت النجس في الصلوة لا تنقض ولا شدة
 بن اوس قال في حاشية نفسه في الصلوة وضوءه وحكمه انما في الضيق بعد الوضوء
 وقال ابو محمد الكوفي في نفسه وضوءه ايقظه اخذنا المتأخرين احتياطا انتهى **قوله**
 فلا ينقض غير الحقيقة لا تفرق على قيو المسئلة بجمعها على سبيل التوزيع لا
 تفرق على قوله فيقتصر عليها كما ظن لا با **قوله** والمغسل في ذلك **قوله** لا ان
 بنحو المصطفى في الحقيقة في الظاهر ان هذه الاستثناء لا محل له لما ذكر في المحل نقل
 عن الاسان في الحقيقة في الصلوة تنقض الوضوء والصلوة سواء كانت الحقيقة
 عامدا او سهوا انتهى التعليق لا يخرج يكون خروجا بعينه ليس يخرج راذ
 ليس مساوي الكلام كونه الحقيقة في آخر الصلوة **قوله** فاذا اخرج الامام عن
 الصلوة به الى بعد الحقيقة اخذ من الخاتمة وعبارته اذا اخرج الامام من الصلوة
 الى وجه القطع بل على وجه الفساد بانها فوضوا واحدا مستعدا ثم فوضوا المأموم
 لا ينقض وضوء المأموم لانها لا في الحقيقة الحقيقة والحديث العمدة في الصلاة ان
 في نفسه وبها وما في ذلك كجزء من صلاة المأموم فلهذا لو كان المأموم
 مسبوقا بصلوة المأموم فاذا فسدت صلاة المأموم لا ينقض طهارته
 بالحقيقة انتهى وقد ظهر بانها على قبل هذا انما في قوله ليس في حقه
 يذا الحكم ليس بمحذور بصورة الحقيقة عمدا ان قوله لا ان يكون مسبوقا فانها

قوله في الجنه فوفى

قوله في الجنه فوفى

قوله في الجنه فوفى

المطهرين حتى ان قال فها من المحدث البائع كذا في معنى الظاهر لفظ
 البائع بها كذا انما زيد احراز من هذه المسئلة وبمحصل الغنية في ذلك
 استقل لا قوله ويجوز انما ما يعقد به الملع كذا في المذهب قال اقول
 ولا يجوز انما الملع وهو كجذ الصنف بدوب في الشا انتهى والظاهر ان
 هذا ليس يحصل بدوب الملع كافي الملة قوله فتوهم بعض شراح الهداية ان
 لفظ الاصل لا يجب عليك ان هذا الشرح موافق للشرح فلا وجوبه
 ما لم لا التوهم والظاهر ان ما في الهداية مني على رواية غير رواية صاحبها
 نقل عن سائده كما يظهر من عبارته حيث اطلع على ما في الهداية رواية
 الكتاب وقد صرح بان روايته موافق لرواية فاضلنا ولما ذكره في نسخة الفكا
 قال اقول في نسخة مني انما يجوز انما غير احدا وصار الوضوء على اذ كان
 المني الطنج في الاوصاف الثلاثة ويجوز انما اذا غير احدا وصار يجوز
 على اذ كان الطنج في وصف او وصفين انتهى قوله لو وقع المحض البنا قل اي
 التي في الما من قبل البنا قل اذا شردت قصرت واذا خضفت مدت
 كما في الصحيح واذا وجد مكتوبا بالثبوتين المدة والخصف ثم انما اذا تغير
 ما في بدو الطنج واما اذا تغير به فلا يجوز به الوضوء كما في الهداية وسبب نقله
 من الكفا قوله وكذا شرط ان يكون باقيا على رفته لا يجب عليك ان قوله
 بعيد في المتن انما بقي رفته يعني غير ذكر هذا الكلام احسن قوله انما بقي رفته قال
 في المني نية ولو نواها بالسن يجوز انما خالطه التراب اذا كان الماء
 غائبا رقيقا واذا كان خشنا كالطين لا يجوز الوضوء قوله فاختبرهما فاختار
 الهداية والكفا وهو ما يثبت فيه ان صاحب الهداية ذكر هذا القول
 انما في نسخة الترمذي ما ذكره اول انما هو تفسير الما الما في الما كذا في
 قوله انما لم يركب انما فتر عدم الرتبة بعد الما لا ركن التعم الطنج الرتبة
 على ظاهره قوله حتى انما يجوز استعانة في الغاية اشارة الى انما النجاسة
 لو كانت مرتبة لا تنوضا من جانب الوقوع انتهى قوله الى عشرة اربع
 في عشرة ذراع الكراسي في الفنا في النجاسة بعشر ذراع المسحة لا ذراع الكراسي

في نسخة مني
 في نسخة مني
 في نسخة مني

في نسخة مني

الكراسي في الكفا بذراع المسحة وبسبع قبضات من الممسوحة وقد يابح
 بها البين وقيل بذراع الكراسي فوسق لا على الكراسي لانه اقصر من ذراع المسحة
 باصبع والاصح انما بعشر ذراعين مكان وزمان ذراعهم انتهى قوله بالشرع في بعض
 الغين وسكون الراد الملهمة مصدر ومعناه اخذنا باليد في التوضي وقيل
 في نسخة مني انت خير فيهم في تفسير القدير العظيم الذي يكون في حكم الما الما في
 مسكين في كل منهما في الهداية والكفا احدهما ذكره من ان عشرة عشر والا
 في ذكره من ان الذي لا يخرج احد طرفيه بغير كفا الا اذا وقعت نجاسة
 في احد جانبيه وهذا الاختلاف الذي ذكره المصنف انما هو في المسك الثاني وقيل
 بالمسك الاول فذكره في خلال المسك الاول كما وقع في المذهب محل صحيح قال
 الهداية عن ابن جنيبة بعشر الحركات بالثبوت وهو قول ابن جنيبة وعنه البخاري
 باليد وغيره محمد بن اسد بن التوضي انتهى في الما بالتحريك بالثبوت انما يكون في
 فيه كذا بلفظ لفظ معراج الدرية قوله انما كانت في النجاسة وعند من لا يعرف
 يتنجس فيها ولم يفرقوا بين كون النجاسة مرتبة وغير مرتبة والقول الاول يجب
 مشايخ كالأربعين قوله وبه العبارة حسن ما قيل لا شرية فانه على
 مشكل الظاهر انما في صاحب الوفاية فانه اراد بقوله فانه على هو مشكلا
 ما اعتصر من شجر انما هو الرتبة من خصوصه فلا يكون له في محله فقيه في التمثيل كما
 غير مصروف الى اعتصر من شجر فقط حتى يرد ذلك بل انما اعتصر من شجر
 وبشر على افعى عند صدر الشريعة فاعتصر من شجر من الشربة بول رياس
 وما اعتصر من الشربة لشفاء وكحه وبذا ظهر قوله اما بكال التزاج والاشراج
 انما طاب بن الشين حتى يتبع التيمية قوله وبغلبة المتزج وهي بكال الاجزاء
 كذا في الكفا قوله اما بالطنج بظاهر كذا في المتن كذا في الكفا قوله لا يقتضيه
 التطييف قال في الكفا لا اشراج بالطنج انما يمنع الوضوء بان لم يكن مقصودا
 من الوضوء وهو التطييف كاشا في الصابون اذا طحا بالما الا اذا غلب
 ذلك على الما فيصير كالسبون المخلوط لروال سيم الما عنه قوله او يشرب
 النبي اي يشرب النبي الما كذا في عبارة الكفا يقال يشرب النبي

في نسخة مني
 في نسخة مني
 في نسخة مني

في نسخة مني

القول تشبه كذا في الفموس في بحث الخرج في علاج في سلب الكثر من باقائه
 خروج الماغة لا بعلاج وهو العسر كما لو كان المستعمل اذا دخل باقائه
 قوله والمستخرج من النبات بالتقطير مثل الورد وقال في الهداية ولا يجوز
 بما غلب عليه غيره فافترجه بفتح الما كما الورد وهو مجرور عطفا على الما المستعمل وغير
 المبتدأ وهو قوله فالا فله هو قوله بغير فيه الغلبة بالافترج او قوله وان كان غير
 الثالث او التثنية في اراد بان فيهما ما يكاف الما في جميعها قوله وانما
 في صفة او صفتين على قول اول بعضها ولو كان ههنا وان كانت لكلاهما اسما
 اشتباهه قوله في قول محمد بان في اراد به ما ذكر في المتن ثانيا وهو رفع حدث
 وتبدأ على تصحيح التثنية قوله اما القول في اراد بالاول عدم طهارة جلد الخنزير
 و اراد بان في عدم طهارة جلد الادمي بمنزلة في ان معام الالهية قوله فلو كان
 فقد غفل في ذلك قوله ما اي جلد لعل لو قال اي اما ب لكان حسن
 وان ارجع الى جلد الزم التفتيح اجيب عنه به تقدير الكلام ما يظهر جلد البنا
 يظهر جلد بالركوة فخرج الضمير من اجنبى عن الاول الما كما مضافا الى انه في قوله
 ما ذكره من الخنزير وكذا قيل قلت قد قيل مثل ذلك في اعراب قوله تعالى
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهم يتقين النفس فانهم يرجعون الضمير
 يتقين الى الازواج معن عن رجوع الضمير كجدة التجربة الى المبتدأ لما كان محرم
 واقعا في خلال الصلة فكأن كان قيل يتقين ازواجهم فكذلك رجوع الضمير
 تخفيفا الى الجمل المضاف الى ضمير المبتدأ بغيره في جوده الى النفس المبتدأ قوله الخنزير
 في العسل الظاهر ان ضمير الرجوع الى وهو كل عبارة عن الجمل لا ينبغي اضافته الى
 الجمل بحدف عبارة الهداية فانه فيها عبارة عن الحيوان نفسه وغاية ما يمكن
 ان يقال الضمير الرجوع الى ما والامانة الالهية في طلبه قوله فاصحاب ثوب
 انسان اي اكثر من قدر الدرهم كذا في معراج الدراية قوله في نفسه اي على نحو العترة
 كذا في معراج الدراية قوله وبول ما يؤكل حتى ذكره مع سائر الالبان في باب
 تطهير الجاس فذكره ههنا مفردا مما يظهر وجهه ففسر الاله قوله ذكره في
 انما ذكر ذلك في صدر تفسير قولنا كذا الاله بمنزلة الاله كما في قوله

في قوله المستعمل اذا دخل باقائه

في قوله وانما

في قوله الخنزير

منه ذكره في حجب المجازاة الالهية ان يذكر قوله في قوله الاله بمنزلة الاله
 نفسه بما يقصد به كقول الضمير لا يكون كبر اعشرا في عشرة آياته في قوله
 اذا كان عشرة في عشرة ذلك في حكم الما كما في قوله وسبع الكهنة فيهما
 ان عبارة ما لم يتغير طهر او لونه او يحيط به هو الظاهر قوله وانما طهر بول كرسى الاله
 بجي في باب تطهير الجاس ما يتعلق بذلك قوله بشير الاله في قوله كثر من كثر
 من البهائم قوله والبعض والحسن في قال في النهاية البعوضة للبعوضة الشاة والروث
 للفرس والجمادى كجنى كبر الاله البعوضة انتهى قوله لم يذكر النفس لان حكمه في بعض
 النسخ الوفاية حيث قال او مات جوارحه وانتفع او تفسخ في كسبي في المعاد
 يتعلق بذلك عند قوله وانما انتفع او تفسخ ففسد كثره ايام في قوله او مات
 ادمي اراد بخر الشاة والكلب كما يظهر من الهداية قوله اي كل ما شاة الى
 قرره المسمى وغيره من اسم الفعل كسند الى البهائم والمراد ما وثا اطلاقا لاسم
 المحل على كقولهم جري الميراب وسال الودى في انتهى قوله وفي تفسيره في قوله
 بهما كانت البهائم مضافا كذا الهداية قوله اي جليل لها شعور ومعرفة فمما كان
 الاله في ذى بفتح الذال والواو وسكون الباء على صيغة التثنية ونوعا ساكنا
 بالانثى كذا في قوله تعالى واستشهدوا ذوى عدل منكم قد صرح الرضى بان الاسماء
 الستة اذا تثبتت وجدت قاعها اعراب سائر الاسماء المشابهة في نحو
 انتهى فيكون في حالتي كبر والضمير قوله كثره لا يقيم الا اذا كان دورا للما وال
 يزم اذا نقص شبر بنز عشرة من على الما ان نقص شبر بنز من شبر اسفل كذا
 قال الرضى في قوله لا يما ابا كثره الما في قوله لا يما ابا بعد فلا يبرح بال
 على ثمانية ولو كان في الغاية كذا في الظاهر فانه يجوز كونه ابا كثره الما لا يستوجب
 التقدير بخبر العدد قوله وانما مات نحو حامة او دجاجة قلت كذا في قوله
 في الهداية قوله وما بين الدجاجة والشاة كذا في جاجة ولو كان كذا في كذا
 كجدة في الما كذا في نهايه حكم الادمي على ما يظهر من الهداية فلو لم ينسب كذا في حكم
 الشاة صرح كذا في حسن وهو ايضا كما مر في العشر في بطون الوجوب
 والتشويه بطون الاستحباب كذا في الهداية والمناسبات ان يقال في الاول



في قوله المستعمل اذا دخل باقائه

في قوله الخنزير

يعلمون الواجب والسنن بطريق الاستحباب لا بالبيان العشرة بطريق
 الاستحباب كما في الدرر قوله ولو وقع اكثر من فاعل الاربع ارباعا بالدرج
 والخمس والعشر الفارست قوله وفي السنن يخرج كذا اما السنن
 الواحد فهو حكم الدجاجة والحجة على بطلان الهداية قوله لانه من باب وجود
 النجاة في التوب قال الزبيدي ولو وجد في قوله نجاسة ولم يدر مصاديقه
 شيئا بالاجماع على الاصح ذكره في كل سنة فليست لو كان غسلا للشباب
 بحاي بانها كانت عبارة الزبيدي ثم ان هذا الكلام نفى على قوله فيحكم نجاستها في
 العبارة الزبيدي قوله بغيره ما قال في معراج الدراية ان الصباغ في عبادة
 وكان الصباغ يفتي بقول ابي حنيفة فيما يتعلق بالصلوة وبقوله فيما سواه انتهى
 قوله حيث جرت الاول بين لا انتفاع به اراد بالاول قوله اول الفصل واما
 حيوانه او انتفع قوله وكان من الواجب العكس نظرا في قوله
 جواب المسئلة على طريق الاولوية ليست بواجبة على المصنفين بل الاحتياط
 في عملها قوله وقال في اي فيما لم ينتفع او انتفع او فتش كذا يظهر من شرح الهداية
 قوله اي غير المختبر والكلمة فيها تجلس المالكه وان لم يكن اصابت الفم ذكره
 في النجاسة قوله ولا حيث قال في غايه البينة وان كان الواقع في البئر ادنيا
 وخرج حيا لا يخرج اصلا الا اذا كان على حية حقيقة او حية او نوى الفصل او
 الوضوء انتهى قوله او يجب الغيبة كالحمار والبغل والحرقة وسائر السباع
 كونه هذه الحيوان نجسة بمشك لم يجد فيما عدا ما في الكتب فهو منسحب بطل النقل
 على قوله فيما سجد لا يبدن هذه الحيوانا ظاهره في انفس هذا ما قضت طاهرة
 وايضا قال في آخر هذا الفصل في ظاهر البهائم من حمارها وحميرها وابلها وبقها من
 الماشية لا يكون نجس للضرورة الاستعمال وهو في كونه باطنا نجس انتفاء
 الضرورة بالنظر اليه انتهى لا يذهب عليك ان في يد من الكلام يدل على
 كلام جميع القوم ان النجس ما يوحى له لا ما سجد على فيه بالركب وكذا فيما اذا
 خرج واحد من البهائم ثم ان المفهوم من كلامه فيضحي وان البهائم اذا وقع في
 شاة او بغل او حمار او بقر او كلب او ابل او البقر والطيور والدجاجة المحبوسة و

سكن في المصنفين

سكن في المصنفين

سكن في المصنفين

واخرج حيا يكون ما ذكره ظاهره وهو قوله وان كان كونه في سجن فبعضها الغاص
 في الماء كذا في نظرنا ان النجاسة في سجن يخرج منها عشرة دلاء وفي رواية النجاسة
 مشرورة ولو احتياطا انتهى قوله وسائر السباع كما في قوله في كونه المدة من
 السباع كما وقع في الحديث والسباع كالدب والشعوب وغيرها ولكن في كونه
 المحبوسة فنادى في سجن ان سائر السباع بمنزلة الكلب اذا وقع سجن من
 السباع واخرج حيا ولم يصيبه الماء يخرج ما البقرة بمنزلة الكلب كذا في النهاية
 قوله وسور كل ما كثر كذا في الذي يظهر منه ان لا يكون سور فاعول المالك
 في ظاهره وفيه من الفرس غير ما كثر في عند ابي حنيفة مع انه سور طاهر عند في
 الصحيح كذا في الهداية بخلافه على قول الامام فانهم الفرس عند ما كثر في
 وسور طاهر وسور هذا الكلام على قولها بعيدا قوله او سائر السباع
 هذه الزيادة فيما عدا ما في الكتب نعم فذكره في جامع الكروية في سور سائر
 الاخر قوله ليس يخرج قال الزبيدي ولو كانت سائمة ثم شربت لا يخرج عن نجاسته
 لغسلها فاما ما عدا ما في عند محمد بن نجس لا ازالة النجاسة لا يجوز عنده الا
 بالماق ابو يوسف قيل مع عدم العصب وهو شرط عنده وقيل مع النجاسة
 فيسقط اعتبار العصب للضرورة انتهى قوله بل كونه وقال ابو يوسف غير كونه
 كانه العارية وهذا يشير الى التنزه به يكون المراد بالمرودة المأكولة كراهية
 تنزهه وهو قول الكوفي والاول في القرب من كونه به يكون المراد
 بالمرودة كراهية تخريبه وهو قول الطحاوي قال في العارية القول الاول هو
 الصحيح والاقرب الى موافقة الاثر قوله او الترد في الضرورة قال شيخ
 الاسلام على ما فعل عند صاحب النهاية والاصح ان دليل الشك هو الترد في
 الضرورة واما جعل هذا الترد نفس الشك كما وقع في صاحب الدرر
 فليس كذلك ثم انه يقع في ما سجد في المخل عارية تنسب المذمومة على ما فعله
 شراح الهداية عن شيخ الاسلام قوله كذا في العارية كذا في قوله لا ما قال
 قوله لما ذكرنا العبرة للام الا ترى ان الذنب لو تكرر في سجن في اوان
 كتاب العارية فظاهر الزبيدي انه يعتبر الام في البهائم انتهى قوله اذا تولد

سكن في المصنفين

سكن في المصنفين

سكن في المصنفين

بين الخشبي والطيني لما كان غير المأكول أو المأكول إذا كانت امة مأكولة انتهى
 والمراد به اي البنية الذي اختلف فيه فان كان غليظا كالسليم لم يجز الوضوء به قوله
 من روى عن ابي هريرة في ركب غرابا فملا زما ومعه كذا في الكفاية حتى
 من الغليظ المستكن ولو كان من المفضول لغيره وروى قوله النقل نقل هو نقل
 قوله في الاحكام المذكورة هي النجاسة والطهارة والحركة والكراهة كراهة الكفاية
 قوله على اهل البيت من الرواية كاسبين لغزيرتها كما ان في حيث قال في الشك
 في ظهوره وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكفاية لان معناه ومنه وادب الطهارة
 السور كالخبي **باب التيمم** قوله حتى ان رجلا انتبه من النوم فملا عبارة صابون
 حتى اذا كان للجنب يكفي ولا يطهر وجهه لتغير ما في التيمم الى الجنب به قوله ولم يجز
 الوضوء عندنا اي قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي رحمه الله في الكفاية قوله خلاف
 الشافعي فانما منه عليه يتوضأ ثم يتيمم قال في الضرورة لا يتحقق الا بعد استعمال
 الماء فيما يكفي لنا انه اذا لم يظهر من الجنب به فاستعمل يكون نصيبا فان توضأ
 وتيمم الجنب به فاحدث تيمم جدي كذا في الكفاية قوله اما اذا كان مع الجنب به حدث
 يوجب الوضوء به احدث بعد التيمم اي اذا تيمم الجنب به ثم احدث فوجب
 يكفي الوضوء عليه الوضوء فالتيمم للجنب به لا يمان كما قيل في الكفاية انه لا يجزئ
 في هذه الصورة لان عدم جواز الضميمة بالتيمم الذي قبل الحدث مما لا شك
 فيه كذا لا احتمال التيمم آخر للوضوء لوجود ما يكفي لطهارته قلت قوله بما احدث
 بعد التيمم زيادة من صاحب الدرر مبناه اخراج قول صدر الشريعة اما اذا
 كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء غطاهه وتاوي به ان يكون حدث
 بعد التيمم للجنب به الا ان يجتمع معها فريد عليه ذكر ولعلوا بقية المعية على ظاهرها
 لمحصل المقصود بل المحذور ذلك لان اجتماعهما ليس مستغربا الا يرى الى
 قول صدر الشريعة في هذا الباب حتى اذا كان به حدثان كالجنب به وحدث
 يوجب الوضوء ينبغي ان ينوي منهما مخرجه قوله فيجب عليه الوضوء وجوب الوضوء
 عليه الصورة المذكورة قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي في المسئلة لا لو كان
 خصل لمن سببه بين المستثنين كجنته الجنب ايضا وحيث يكون قوله فالتيمم للجنب

قوله في الكفاية ان رجلا انتبه من النوم فملا عبارة صابون حتى اذا كان للجنب يكفي ولا يطهر وجهه لتغير ما في التيمم الى الجنب به قوله ولم يجز الوضوء عندنا اي قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي رحمه الله في الكفاية قوله خلاف الشافعي فانما منه عليه يتوضأ ثم يتيمم قال في الضرورة لا يتحقق الا بعد استعمال الماء فيما يكفي لنا انه اذا لم يظهر من الجنب به فاستعمل يكون نصيبا فان توضأ وتيمم الجنب به فاحدث تيمم جدي كذا في الكفاية قوله اما اذا كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء به احدث بعد التيمم اي اذا تيمم الجنب به ثم احدث فوجب يكفي الوضوء عليه الوضوء فالتيمم للجنب به لا يمان كما قيل في الكفاية انه لا يجزئ في هذه الصورة لان عدم جواز الضميمة بالتيمم الذي قبل الحدث مما لا شك فيه كذا لا احتمال التيمم آخر للوضوء لوجود ما يكفي لطهارته قلت قوله بما احدث بعد التيمم زيادة من صاحب الدرر مبناه اخراج قول صدر الشريعة اما اذا كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء غطاهه وتاوي به ان يكون حدث بعد التيمم للجنب به الا ان يجتمع معها فريد عليه ذكر ولعلوا بقية المعية على ظاهرها لمحصل المقصود بل المحذور ذلك لان اجتماعهما ليس مستغربا الا يرى الى قول صدر الشريعة في هذا الباب حتى اذا كان به حدثان كالجنب به وحدث يوجب الوضوء ينبغي ان ينوي منهما مخرجه قوله فيجب عليه الوضوء وجوب الوضوء عليه الصورة المذكورة قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي في المسئلة لا لو كان خصل لمن سببه بين المستثنين كجنته الجنب ايضا وحيث يكون قوله فالتيمم للجنب

قوله في الكفاية ان رجلا انتبه من النوم فملا عبارة صابون حتى اذا كان للجنب يكفي ولا يطهر وجهه لتغير ما في التيمم الى الجنب به قوله ولم يجز الوضوء عندنا اي قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي رحمه الله في الكفاية قوله خلاف الشافعي فانما منه عليه يتوضأ ثم يتيمم قال في الضرورة لا يتحقق الا بعد استعمال الماء فيما يكفي لنا انه اذا لم يظهر من الجنب به فاستعمل يكون نصيبا فان توضأ وتيمم الجنب به فاحدث تيمم جدي كذا في الكفاية قوله اما اذا كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء به احدث بعد التيمم اي اذا تيمم الجنب به ثم احدث فوجب يكفي الوضوء عليه الوضوء فالتيمم للجنب به لا يمان كما قيل في الكفاية انه لا يجزئ في هذه الصورة لان عدم جواز الضميمة بالتيمم الذي قبل الحدث مما لا شك فيه كذا لا احتمال التيمم آخر للوضوء لوجود ما يكفي لطهارته قلت قوله بما احدث بعد التيمم زيادة من صاحب الدرر مبناه اخراج قول صدر الشريعة اما اذا كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء غطاهه وتاوي به ان يكون حدث بعد التيمم للجنب به الا ان يجتمع معها فريد عليه ذكر ولعلوا بقية المعية على ظاهرها لمحصل المقصود بل المحذور ذلك لان اجتماعهما ليس مستغربا الا يرى الى قول صدر الشريعة في هذا الباب حتى اذا كان به حدثان كالجنب به وحدث يوجب الوضوء ينبغي ان ينوي منهما مخرجه قوله فيجب عليه الوضوء وجوب الوضوء عليه الصورة المذكورة قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي في المسئلة لا لو كان خصل لمن سببه بين المستثنين كجنته الجنب ايضا وحيث يكون قوله فالتيمم للجنب

انما فانما فغيرهما مستثنين عما الى التيمم فيها للجنب به لا اتفاق ذلك الوضوء ولا يكون
 الاختلاف بيننا وبين الشافعي ان في المسئلة الا في وجوب الوضوء برك
 الماء الموجود قبل التيمم للجنب به وبعده وفي المسئلة ان نية فانا ايضا فلو جازها
 بوجوب الوضوء بهذا الماء الموجود قبل التيمم للجنب به كما قال الشافعي وقادة هذا الكلام
 سدا حيلنا انه تصرف ذلك الماء الى التيمم للجنب به لا يكفي ثم يتيمم حدث الوضوء فانه
 يكون التيمم للوضوء للجنب به فليست برفاهة فمزالج الاقدام ثم ان وضع يده المسئلة
 ايضا ان كان الماء الموجود كافيا للوضوء للغسل كالمسئلة لا في قوله فلو ايضا على
 الخلف فعندنا تيمم للجنب به ولا يجزئ عليه الوضوء بالماء الموجود قبل التيمم واما عند
 الشافعي فلا بد ان يتوضأ أولا بذلك ثم يتيمم ثم يركب اربعة آلاف خطوة لفظ اربعة
 مرفوع بدلا من ثلث المرفوع فيكون المرفوع اثنى عشر الف خطوة كما في الجواب
 قوله لا يقدر مع استعمال الماء اي استعمال الماء بنفسه لم يجز ان يوضئ في ظاهر
 المذهب تيمم لانه فادروا روى عن ابي حنيفة انه تيمم وعندهما لا تيمم كذا قال الزبيدي
 او برده قال الزبيدي سببا الى انه يجوز للحدث ايضا حيث لم يشترط ان يكون جنبا
 وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز التيمم انتهى قوله خذ ما قاله الجوزي
 المصنف في البرهان الغالب وجود الماء السحج وجود ما يستدفا وبعده
 ما روى في اربعة اوسج اي نحوها ويصح به ما هو مشهور كقول الجوزي ان قوله لغيره لا
 لان الاول حق الاعادة فلا فوات في حقه كذا في الكفاية نية الضميمة او جدي
 التلاوة فان التيمم نية المشروطة في التيمم نية التطهير الصحيح فالما قاله
 ابو بكر الرازي انما الجنب ينوي التطهير للجنب به والحدث عن الحدث الا في الشافعي
 ولا يذهب عليك انه قول صاحب الدرر في اول الباب بقصد التطهير غير متبادر
 لما قاله صاحب الدرر صاحب التيمم في قوله فليست برفاهة فمزالج الاقدام ثم ان وضع يده المسئلة
 هذا على قول ابي حنيفة ومحمد واما على قول ابي يوسف فيعتبر تيمم الكافر لاسم وهو قوله
 نصح بلطحا قوله مقصودة اراد بكونها مقصودة ان لا يجزئ شي في ضمن شي آخر
 بطريق التبعية بل شرعت ابتداء غير ان يكون تبعا لآخر بخلاف من المصحف
 ودخول المسئلة كذا في معراج الدرر في قوله بغير تيمم انما هو مذهب وجهه ويدبره

قوله في الكفاية ان رجلا انتبه من النوم فملا عبارة صابون حتى اذا كان للجنب يكفي ولا يطهر وجهه لتغير ما في التيمم الى الجنب به قوله ولم يجز الوضوء عندنا اي قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي رحمه الله في الكفاية قوله خلاف الشافعي فانما منه عليه يتوضأ ثم يتيمم قال في الضرورة لا يتحقق الا بعد استعمال الماء فيما يكفي لنا انه اذا لم يظهر من الجنب به فاستعمل يكون نصيبا فان توضأ وتيمم الجنب به فاحدث تيمم جدي كذا في الكفاية قوله اما اذا كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء به احدث بعد التيمم اي اذا تيمم الجنب به ثم احدث فوجب يكفي الوضوء عليه الوضوء فالتيمم للجنب به لا يمان كما قيل في الكفاية انه لا يجزئ في هذه الصورة لان عدم جواز الضميمة بالتيمم الذي قبل الحدث مما لا شك فيه كذا لا احتمال التيمم آخر للوضوء لوجود ما يكفي لطهارته قلت قوله بما احدث بعد التيمم زيادة من صاحب الدرر مبناه اخراج قول صدر الشريعة اما اذا كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء غطاهه وتاوي به ان يكون حدث بعد التيمم للجنب به الا ان يجتمع معها فريد عليه ذكر ولعلوا بقية المعية على ظاهرها لمحصل المقصود بل المحذور ذلك لان اجتماعهما ليس مستغربا الا يرى الى قول صدر الشريعة في هذا الباب حتى اذا كان به حدثان كالجنب به وحدث يوجب الوضوء ينبغي ان ينوي منهما مخرجه قوله فيجب عليه الوضوء وجوب الوضوء عليه الصورة المذكورة قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي في المسئلة لا لو كان خصل لمن سببه بين المستثنين كجنته الجنب ايضا وحيث يكون قوله فالتيمم للجنب

قوله في الكفاية ان رجلا انتبه من النوم فملا عبارة صابون حتى اذا كان للجنب يكفي ولا يطهر وجهه لتغير ما في التيمم الى الجنب به قوله ولم يجز الوضوء عندنا اي قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي رحمه الله في الكفاية قوله خلاف الشافعي فانما منه عليه يتوضأ ثم يتيمم قال في الضرورة لا يتحقق الا بعد استعمال الماء فيما يكفي لنا انه اذا لم يظهر من الجنب به فاستعمل يكون نصيبا فان توضأ وتيمم الجنب به فاحدث تيمم جدي كذا في الكفاية قوله اما اذا كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء به احدث بعد التيمم اي اذا تيمم الجنب به ثم احدث فوجب يكفي الوضوء عليه الوضوء فالتيمم للجنب به لا يمان كما قيل في الكفاية انه لا يجزئ في هذه الصورة لان عدم جواز الضميمة بالتيمم الذي قبل الحدث مما لا شك فيه كذا لا احتمال التيمم آخر للوضوء لوجود ما يكفي لطهارته قلت قوله بما احدث بعد التيمم زيادة من صاحب الدرر مبناه اخراج قول صدر الشريعة اما اذا كان مع الجنب به حدث يوجب الوضوء غطاهه وتاوي به ان يكون حدث بعد التيمم للجنب به الا ان يجتمع معها فريد عليه ذكر ولعلوا بقية المعية على ظاهرها لمحصل المقصود بل المحذور ذلك لان اجتماعهما ليس مستغربا الا يرى الى قول صدر الشريعة في هذا الباب حتى اذا كان به حدثان كالجنب به وحدث يوجب الوضوء ينبغي ان ينوي منهما مخرجه قوله فيجب عليه الوضوء وجوب الوضوء عليه الصورة المذكورة قبل التيمم للجنب به كما قاله الشافعي في المسئلة لا لو كان خصل لمن سببه بين المستثنين كجنته الجنب ايضا وحيث يكون قوله فالتيمم للجنب

عبارة الوفاية ضربت المسح وجهه وضربت ليد من مرفقة لا يجب عليك ان
اوضح في بيان المقصود من لفظ الدرر قوله متعلق ايضا بما ذكرنا من قوله
بنية قوله وعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة اذا لم يدخل الغبار
قال الرزقي وجب تحليل الصابغ لم يدخل منها غبار مع قول صاحب الكثر
بطاهر من الارض ان لم يكن عليه فقوله كالتراب والحجر وقال ابو
والسفي لا يجوز الا بالتراب كذا قال الرزقي قوله ولو كان ذلك الطاهر
بما يقع اي غبار قال الرزقي وقال محمد لا يجوز الا اذا كان عليه فقعه انتهى قوله
عن الصنع قال ابو بكر لا يجوز الغبار مع القدره على التراب وعنه
له روايتان وروى عنه انه يتم به ويعيد كذا قال الرزقي قوله ولم يجز التيمم على
ارض وكانه ميل الى الموضع فجاءه كذا التيمم عبارة عن الضربين كما قال فيهما
على طاهر وهو متعلق بقوله ضربين قوله فاذا قد روي على الماصير راجع الى التيمم
اذا قد رخص على الما بعد ما يتم لعدم المماثلة قوله وان لم يكن لاهدا
اي لم يكن شيئا منها بل كفي بعض الماء الموضوعة او الوضوء قوله وان لم يكن لاهدا
غسله لا يجب عليك ان تمسح به قوله غسله في كل من الصورتين كجاء الى التحل
قوله وان كفي لكل منهما مغزاة غسل اللقمة هي بالضم الموضع الذي لا يصيب الماء
في الوضوء او الغسل كذا في الفاكه في حتى لو قرب التيمم الى التيمم الثاني لم ي
يصلح او ينكح وكان انكس كما في عدم استغراق التيمم في المحل احدهما
وقد اخذ صاحب الدرر عبارة هذه المسئلة في الجمع لفظ سائر الكتب
على ذلك قوله فيستقضى به التيمم المروي على الماء اي فيدخل حكمة تحت قوله
وناقضه ما قض الوضوء لا يكون من مسئلتنا قوله كالمستقط اي كالتقائه
لا يجب عليك ان ذكر القدره على كاف فضل عن حاجته متعين وذكر
المستقط واما مجرد مروي والمستقط بالماء مع قطع النظر عن قدره مستملا
ففي كونه ناقصا كلام ولم تجده في جملة غيره قوله وان لم يكن اكثر من مجرد جلابيب
عليك ان هذا اللفظ يتناول صورتين احدهما ان يكون اكثر اعضا سلا
والاخرية ما ذكره لا محالة وان نية كونه لقفه حجابا ولفظه صحيح ولا راي فيه

كلام على

قوله لا يجب عليك ان ذكر القدره على كاف فضل عن حاجته متعين وذكر المستقط واما مجرد مروي والمستقط بالماء مع قطع النظر عن قدره مستملا ففي كونه ناقصا كلام ولم تجده في جملة غيره قوله وان لم يكن اكثر من مجرد جلابيب عليك ان هذا اللفظ يتناول صورتين احدهما ان يكون اكثر اعضا سلا والاخرية ما ذكره لا محالة وان نية كونه لقفه حجابا ولفظه صحيح ولا راي فيه

قوله الغائب عن التيمم في انقضاء الما على

فيه اختلاف في المسئلة فيتم من ادب التيمم لا طحا وكاملة ومنهم من
عزل الصنع مسح لحي لا منها طحا حقيقة او حكمية فكان اولي الاول
اشبه كذا قال الرزقي وانت خبير بما ذكره صاحب الدرر من كون حكم
المسئلة واحدا من جنس القولين لوافقا كما قلنا في المسئلة باب المسئلة
لان مراد صاحب الكتاب بالمشروعية الجواز في نظر الشرايع بحيث يترتب
عليه الثواب الذي يظهر ان يريد به الندب والافراد الجواز لا يترتب عليه
الثواب قوله ثم قالوا الموضع موضع التقى فلا يحتاج الى التصور بان معراج
الدرية قال العلامة مولانا محمد بن الموضع موضع التقى فلا يحتاج الى التصور
قوله المجازية المسئلة لا يحتاج الى صورة معينة فان من اجنب بلبس الخف
على طحا في كماله لا يجوز له المسح مطلقا الشرايع جعل الخف مانعا لستره لحد
الاستغناء ان كبره لا يمسح المسح ليد في الخف في الغسل والمسح يزيد
الحرج فيقع على موضع النقص انتهى قلت واذا تحققت عند النقص
ما في ربط قول صاحب الدرر فان من اجنب بلبس الخف الى ما قبله ليس له
محاسن فان مدار في المجازية على ان المسئلة لها صور كثيرة لا حاجة اليها
بصورة بندر وقومها كما وقع من القوم بخلاف قول المصنفين فان من سباه على الارض
غير تقويها بالكلية على ان ما ذكره بقوله فان من اجنب بلبس الخف وهو عين
الصورة الا لو حثت قال لكن قبل صورته ليس حثية في تعجيل عدم الاحتياج
الى التصور بذلك بهما ثم جعل صورة المسئلة يودي الى انقضائه قوله
هذا من جملة ما قيل اذ البسها في هذا منقطع من كلام صدر الشريعة غير قوله انما فان
حسن وقيل ان الكلام المذكور هو صاحب الكثر فيما رايه قوله حتى لو غسل رجله
فلبس فيه قال الرزقي تقريبا على من جازي لو غسل رجله لبس فيه ثم اتم الوضوء
قبل ان يجزى جازله المسح عليه لوجود التيمم عند الحدث انتهى وجعل المسئلة
تفرقا على قول الشافعي بتغيير حكمه جواز المسح الى عدم صحته كما وقع في صاحب الدرر
سهو ظاهر كيف لا والترتيب فرض عند الشافعي فلا يمكن غسل الرجل اول ثم الثاني
عنده والصواب التفرع على من جازي بالوضوء احدى رجله دخلها الخف ثم

قوله على

قوله على

قوله على

فان دخلت الخف لا يجوز له ان يمسح حتى ينزع الاول ثم يخلها فيه كما كانت كما ويؤيد
 الرطب فليست برقوله بانى طريق كان اي سوا كان اما في وقت الحدث فقط
 اما فيه وفي وقت اللبس وبه ينفع ما سمي ان يقال ان المفهوم من الكتاب
 عدم الجواز عند كون اللبس على ظهر نام وقت اللبس انه ليس كذلك قوله فاما
 ان ذلك الوقت زمان بعد اللبس زمان حدوثه الذي يظهر منه ومن قوله كما يجب
 توجبه عبا في القوم وعند الحدث متعلق بتمام الزمان السابق انما هو على كون
 قوله عند الحدث متعلقا بقوله ليس بها وليس كذلك بل هو متعلق بقوله بانى طريق
 من قوله بركلهم وقد صرح به الزبيدي حيث قال في تفسيره اي تام وقت الحدث
 الى ان يشترط التمام وقت اللبس في وقت الحدث انتهى ثم ان الزبيدي جزم بما
 من قول صاحب الكفر انهم ليس بها على وضو نام سوا كان ذلك اللبس ابتداء وبه
 وبالدوام عليه استظهر على ادعاه بالحدث بالدوام عليه بحسب هذا النوع
 وهو لا يسهو ويوحى لفكلام صدر الشريعة وصاحب الدرر فانما اخذها
 ان مؤداه لا يبدل ليس الى قوله بدلا مانعا سرية لحدث اليد بل يمنع السرية
 الى الرجل عبارة الكفا في الاول سرية لحدث الى وظيفة وفي الثاني بل يمنع
 السرية الى وظيفة الرجل قوله ولذا قلنا اذا حدث في يمينه بعد اللبس لم يخلو
 ثم انما يصح هذا النوع بغير ان يدر بانه قوله لله حكم المسح استقرا بالخف في وقت
 خبره بان هذا التعليق لا ينظم القويين بل انما يأتى في صورة المسح بالخف وقد
 عرفت صورة عدم المسح بالخف في الكتاب بان ابتداء المسح في وقت
 الحدث وقد انقضى الخف فلا يجوز ان يكون ثم لو قال لا حكم الحدث
 استوفى عليه قال الزبيدي كان التعليق مستقرا للقويين قوله اقول يعلم منه جواز
 المسح في ذلك مرجحة انه يؤخذ بسبب كون المرحوم بدله الرجل المرحوم
 الخف قوله وقصارين هو نفع القاف وضمها كما في الصحيح قوله وانما لم يجرها
 لانه لم يجر في ذلك من غير كل واحد منهما في الموضع الى التمام والضمير في
 لانه للمسح وعبارة معراج الذرية هكذا وفي المجتبى غسل هذه الاعضاء ومسحها
 فرض الكتاب ولا يخرج في نزع العنايف من الغسل ولا يلزم الخف استفاضة

كان على المسح في وقت الحدث

مسح على المرحوم في وقت الحدث

مسح على المرحوم في وقت الحدث

وفي غيره الخبر لم يوجب الا شاذ فلا يجوز الزيادة على الكتاب انتهى ثم قال وكذا
 لا يمسح على خمار المرأة لما روي من غابته وهو كونه تحت خمارها ونقدت البزاة
 راسا او ابتلع قدر الزبيدي يجوز انتهى في اعتبار اصابع القدم لانها اهل في القدم
 يجب الدية لقطعها بلا كف كذا في الكافي ولا يجب عليك ما فيه فانه سابع
 الكلام في القود ليس الا والمفعول حال البذلح لانه حكم ما في هذه المسئلة واحدة
 قطع كل اصبع يد او رجل عشرة دية فيكون في جميع اصابع اليد او الرجل بكامله بدو
 قطع الكف كما يجب في محله قوله ولا كثر حكم الكل والثلث كثرها قوله ولا ثلثا
 المتكسفة فليكون في القدم لانه مؤنث سماعي وفي اصابع فانه الكلام
 على كون المتكسفة قد ثلث اصابع من اي موضع كان في الخف لا على انه سابع
 بخصوها فانه اذا كان كثر من الخف في الاشارة الى اعتبار الاصابع قوله اما
 اذا كان مغابلا لها فالمعتبر ظهور ثلث اصابع ايها كانت ولا يعتبر الاخر
 حتى لو اكتشف الاجسام مع جارتها وما قد ثلث اصابع من اصغر ما يجوز المسح وان
 كان مع جارتها لا يجوز كذا قال الزبيدي قوله لان كل اصبع اصل موضعها عبا في الزبيدي
 ولا يعتبر الا مغابلا كل اصبع اصله فليعتبر بغيرها انتهى قوله ثلثا
 اي تحت سابع الخف كذا قال الكافي قوله المعذور يمسح في الوقت لا بعده
 خلا لفرعه المسئلة من مسائل المجمع حتى على ما صرح به في شرح المستمع للمسح على
 اربعة اوجه اما ان يكون الزم منقطعا وقت الوضوء واللبس واما ان يكون سابع
 في اي وجهين واما ان يكون منقطعا وقت الوضوء وسائر وقت اللبس واما
 ان يكون سابع وقت الوضوء منقطعا وقت اللبس فانه كان منقطعا في اي وجهين
 في حكم الصحيح اما الفصول الثلاثة فهي محل الخلاف فعند علانا الثلاثة لا يمسح
 خارج الوقت الى تمام المدة وعند زفر بن بكلمة المسح كالصحيح انتهى فقوله
 صاحب الدرر المعذور يمسح في الوقت لا بعده مستظلم هذه الوجة الثلاثة
 الخفية واما ما ذكره بقوله اذا انقطع وقت الوضوء واللبس الوجه الرابع
 المنقضى عليه قوله حتى اذا وجب حال الوضوء واللبس فخرج على الاستثناء المذكور
 بكونه فيكون في الحقيقة تفصيلا لثبتي منه المذكور اعني قوله يمسح في الوقت

مسح على المرحوم في وقت الحدث

مسح على المرحوم في وقت الحدث

لا بعده ويرجع حاصله الى التنبية على جرم تلك التحليل في الصور الشذوذ والاشبه
كما افصح عنه ابن الملك حيث قال علم ان هذا التحليل فيما اذا كان وم الملهو واما
حال الوضوء واللبس او بالعكس في المحالين معا واما اذا كان منقطعا فيهما
التمام المدة اتفقا انتهى بطلان ما فرزاه من التفسير المستتر وجد الى
الغدر لا الى انقطاع كالحق كيف وانقطع الغدر في المحالين في المسئلة المستثناة
في المتن بعينها وحكمها حكم الاتفاضة صحة المسح بعد الوقت كما تحققت ولا يصح
قوله لم يمسح بعده جزءا على الشرط المذكور في ظاهره لا يقال في الصورين
وجود الغدر في حال الوضوء لا اللبس عكس في كنهه كوجود الغدر في
المحالين فافان عدم المسح بعد الوقت اذا تحقق مع وجود الغدر في احد
المحالين منع وجود الغدر في كلا المحالين يكون اولى لا نقول هو جرم على عادة
علماء علم الحنف من استقصا الاحتمال العقلية ثم يعين ما هو المتفق عليه فيختلف
فيها حتى انهم ربما يذكرون في استقراءهم الاقوال الممهدة التي لم يقبلها احد لان
اعتناهم ببيان التحليل والاشكال وبه المسئلة من مسائل في العلم لا في هذا
لم يذكر في الهداية وغيره وقد ذكرنا صاحب المنظومة في باب الاقوال المصنوعة
بفرقت وما يجب التنبية له من طابع كتاب الدرر المنجلى في باب
احدا خذوه وهو على ما صرح به في نسخة المذكورة في باب جرمه يحوي مختصر الشيخ
ومنه السج اجفقت النسخ في الاول تهديا الى فقرة الذهب والافرى فيوفى المحل
بين المذاهب فلهذا غرور لصاحب الدرر ان علم مسائل في ذلك العلم معا
قوله يخرج اكثر القدم الى ان المراد من الحنف ويدا على لا كذا
والاضان الحنف غير معتبر حتى لو بسط لا لانه يجوز المسح ان كان الكعبين
كان الكا قولا وقيل اكثر العقب لفظ اكثر جرم والمغنى وقيل لو كان الفرج يخرج
اكثر القدم الى ان قوله والعقب يخرج ويدخل الطاهر فخرج العقب عن
الحنف كونه القدم مستوفى في كونه عقبا يخرج عقبا كحف عن عقب الرجل
وهذا يظهر في خفاء لسان له قوله لانه الانتفاض في الوظيفه الواحدة لا يخرجها
الربط وان اظهرها في الرجلين لا يخرجها اذ هما وطيفة واحدة ولهذا لا يجوز ان

في قوله لم يمسح بعده بعد الوقت الى تمام
المسئلة في قوله كذا في قوله صاحب المنهج

ان يغسل احد يديه ويحسب الاخرى فاداهما تحققت في احد يديه تحققت الاخرى ضرورة
علم التجري انتهى قوله لا يخرج احد يديه لانه لا يخرج احد يديه لانه لا يخرج احد يديه
حيث يجب عليه من الاخر ولا يخرج في ظاهر الرواية لانه لو لم يخرج يديه فوج
الحنف الواحدة لا تبدأ كان له ان يمسح عليه على الحنف الاخر فلهذا اذا خرج احد
في الاثنتا كما قال الربيعي قوله كالفصل لما كتبها بجل المسح على الحنف وفان في غير
في مسائل في بعضها صاحب معراج الدراية وبعضها الربيعي في بعضها في بعضها
بعدة وما ذكر بعده ولذلك اورد بهما المتفق قوله فلا يتوقف كالفصل
بجل المسح على الحنف قوله ويكتفى اي بالفصل على المسح على الحنف سبع قوله
وجازا في المسح على الجيرة ولو شئت الجيرة على غير وضوء اي بجل المسح على الحنف
قوله وترك المسح على الجيرة في الضرر الا فلا يترك فيه اقوال عديدة والظاهر ان
معتد صاحب الدرر في معراج الدراية لغيره في الابتاع من ترك المسح
وذلك لغيره جازا لا تقاين وان لم يحف الضرر لم يخرج قوله ولم يكتفى في
الاصول الجقيقة والفتاوى لغيره في الضرر خلافا لما تم قال في شرح المسح
الجيرة مستحب عند الجقيقة واجب عندهما وقيل الوجوب متفق عليه
اصح وعنده الفتوى في الكا لو تركه جازا لم يضره وعندها ان لم يضره لم يضره
ولا يوافقه في الدرر قوله ولا يبطل اي المسح واذ انهما قبل البز بطلان
في معراج الدراية قوله اي لو لم يسقط عن امانا لا يسقطا وتسقط لكن
الذي يظهر كانه انقضاء في نفسه على التسقوط انما يبرأ كما فعل الربيعي اذ لم يمتح
الا ان ليس ذلك واما صورة ان تسقط فليست البطلان حتى يجب الى
ادخالها في الباطن قوله ويكتفى المسح على اكثر العصاة به ويظهر منه في الجيرة يجب
استيعابها بالمسح رواية بجل الحنف فانه لا يجب استيعاب سبعة رواية واحدة
كما قال الربيعي قوله ولا يشترط فيه استيعابا في المسح على العصاة كلها سواء كان
ختمه جرمه او لا قوله وان لم يضره لم يضره لم يضره لم يضره لم يضره لم يضره لم يضره
قوله بطلان قوله في غيرهما مستدا خبره قوله في غيرهما مستدا خبره قوله في غيرهما
قوله واما الموضع الظاهر من اليد كذا في اكثر النسخ في الصواب من اليد كذا في

في كتابه في الرد على الفتوى على قوله كما في شرح المجمع وغيره قوله والى ثمانية اظهره في
 تحت لانا لا يحتاج الى الثالث والى جواب انهما في ذلك الوقت كانا
 على جوارحه يكون وقوع الطلاق عليها في الحنفية فيحتاج الى ثمانية اظهره في كتابه
 صاحب الكتاب في قوله وهو الاول ولادة المرأة الظاهر انهما كانتا في
 المقصود فقول بعد ذلك اذا وضعت حشوا طائفة فانه في العشرة التي بعد
 الثانيين كذا في نسخ هذا الكتاب وبعبارة صدر الشريعة في العشرة بدل العشرة
 وهي العتوب قبل ان يقبل في العشرة التي بعد الثانيين على قياسه في العتوب التي بعد
 التمسح في نسخة لانا في الحنفية الى البيهقي العشرة التي بعد الثانيين لا ما فقهه انتهى وهو
 توجيهه قبل لاسا وحسب ما في هذه العبارة من توجيه الجاهل خلف المقصود فان
 الظاهر من هذا التفسير هو كون حكم العشرة التي بعد الرابعين على غير هذا الحكم على
 انه مقتضى ما ذكره هو الاقتصار في صورة الحنفية ايضا على الاثنين الذين في العشرة
 فانه في الحنفية الى البيهقي لا يحمل على ان يكونا من العتوب بل انهما من العتوب
 التوجيه ليس في قوله ما روى كسرت قوله في ذلك فانه في معراج الدراية
 ولشافعي فيه ثلثة اقوال احوالها وهو لا يصح انه يعتبر بالاول ابتداء المدة كما قاله
 الجمهور في حقه وعليه كلام الزيلعي عند قول صاحب التزويد في الحامل استخاضه
 قوله لهم انها حامل من عبارة الهداية انها حامل بعد وضع الاول في التفسير نفى
 كانه لا يحض ولو اسقط صاحب الكتاب لفظ به كلامه لكان اصوب قوله في ذلك
 ومما في الرحم والنفس والدم الحار في عقب الولادة من الرحم قوله وهو
 كذلك اي الدم الذي خرج بعد الولادة الاول فارجع عقب الولادة قوله في
 العدة متعلق بوضع حمل ميت اليها في قوله في اولها اجماعا لاجلها فيمن
 حمل من قوله فينزل الحبل في كل الحمل فانه معراج الدراية والحمل اسم لكل ما يلد
 وما بقي الولد في بطنها موجودا كان الحمل باقيا ولهذا الوفا ان كان حملك غل ما
 فانت حرة فولدت علما ما وجارية لم تقن لك الغلام صار بعض من نسله
 الالة وفي مسئلة التعليق ذكر الحمل في موضع الشرط فينزل الحبل ولا كذلك
 في مسئلة انتهى قوله ويحتمل لو كان غل يمينه بالولادة اي اذا قال انه ولد

كوفي في نسخة استخاضه ثلثة فريضة لمسته
 كوفي في نسخة في الموضع الذي احلنا عليه
 كلام على المدة في الرد

في كتابه في الرد على الفتوى على قوله كما في شرح المجمع وغيره قوله والى ثمانية اظهره في
 تحت لانا لا يحتاج الى الثالث والى جواب انهما في ذلك الوقت كانا
 على جوارحه يكون وقوع الطلاق عليها في الحنفية فيحتاج الى ثمانية اظهره في كتابه
 صاحب الكتاب في قوله وهو الاول ولادة المرأة الظاهر انهما كانتا في
 المقصود فقول بعد ذلك اذا وضعت حشوا طائفة فانه في العشرة التي بعد
 الثانيين كذا في نسخ هذا الكتاب وبعبارة صدر الشريعة في العشرة بدل العشرة
 وهي العتوب قبل ان يقبل في العشرة التي بعد الثانيين على قياسه في العتوب التي بعد
 التمسح في نسخة لانا في الحنفية الى البيهقي العشرة التي بعد الثانيين لا ما فقهه انتهى وهو
 توجيهه قبل لاسا وحسب ما في هذه العبارة من توجيه الجاهل خلف المقصود فان
 الظاهر من هذا التفسير هو كون حكم العشرة التي بعد الرابعين على غير هذا الحكم على
 انه مقتضى ما ذكره هو الاقتصار في صورة الحنفية ايضا على الاثنين الذين في العشرة
 فانه في الحنفية الى البيهقي لا يحمل على ان يكونا من العتوب بل انهما من العتوب
 التوجيه ليس في قوله ما روى كسرت قوله في ذلك فانه في معراج الدراية
 ولشافعي فيه ثلثة اقوال احوالها وهو لا يصح انه يعتبر بالاول ابتداء المدة كما قاله
 الجمهور في حقه وعليه كلام الزيلعي عند قول صاحب التزويد في الحامل استخاضه
 قوله لهم انها حامل من عبارة الهداية انها حامل بعد وضع الاول في التفسير نفى
 كانه لا يحض ولو اسقط صاحب الكتاب لفظ به كلامه لكان اصوب قوله في ذلك
 ومما في الرحم والنفس والدم الحار في عقب الولادة من الرحم قوله وهو
 كذلك اي الدم الذي خرج بعد الولادة الاول فارجع عقب الولادة قوله في
 العدة متعلق بوضع حمل ميت اليها في قوله في اولها اجماعا لاجلها فيمن
 حمل من قوله فينزل الحبل في كل الحمل فانه معراج الدراية والحمل اسم لكل ما يلد
 وما بقي الولد في بطنها موجودا كان الحمل باقيا ولهذا الوفا ان كان حملك غل ما
 فانت حرة فولدت علما ما وجارية لم تقن لك الغلام صار بعض من نسله
 الالة وفي مسئلة التعليق ذكر الحمل في موضع الشرط فينزل الحبل ولا كذلك
 في مسئلة انتهى قوله ويحتمل لو كان غل يمينه بالولادة اي اذا قال انه ولد

اقول ان في العتوب التي بعد الثانيين
 سبع عتوب كانت في العتوب التي بعد

في الرد على الفتوى

فانت طالق تطلق بخرج سقط ظهرك من طهرك كذا قال السيد شريف في قوله بخرج
 من لسان لا يتحقق منها وذلك تعرف بالانجاء وكذا قال الرضا في قوله بخرج
 بعد الاطلاق جف اى اذ لم يجد قوله فان رأت بعد ذلك دما قال الرضا
 وذكر في الغاية مغزا الى الاستحباب على رواية عدم التقدير لو اعتدت بالاشهر
 ثم رأت الدم لا يبطل الاشهر وهو المتخا عندنا انتهى لا يذهب عليك انه
 صاحب الدرر سقط على كل عهدا ذكر هذا القول المتخا وسان كل على
 القول للمتنح على تقدير عدم التقدير لا يسر احد وليس كذلك كما قرره الرضا
 وعلى ذلك القول المتخا لا يكون جيفا ولا ثلث الفة العدة ولا يبطل الكفا
 وكأنه اراد ان يوفى كل مهر مع ما يجي منه في بالعدة حيث قال ومن
 عادوها بعد الاشهر لم يفسد بها الكفر وغيره فان هذه المسئلة فيها قوله
 وقدر النكحة عبارة الرضا وبطل النكاح ان تزوجت **قوله** تبسيرا على ما يلى
 الجف بطل العدة الباء الى سببية وان نية صلته انبى وذلك لانها لو
 بلغت في صفت ثلثة ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدتها لا تقضى بالاشهر ما
 لم تبلغ حد الايسر كاصح به صاحب الفصول في فصل العدة من التسوية
 في هذه الصفة قد ابلت بسبب ارتفاع الجف بطل العدة فكونه قد ايا
 خمسين سنة ايسر على ما من ان يكون خمسين او ستين فيكون الاثنا
 راجحا على الاثنا بما زاد عليه **قوله** وبطلان الاعتداد بالاشهر قبل ان يهرم وعده
 لثلاثة الى اذ كثر باب العدة في الكفاية من ان العدة تسبب كالمعتدى
 بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالاشهر
 ولا يفي بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد انتهى
 وما يدل عليه كلام فاضلنا انه لا يفسد الكفاية بعد انقضاء عدة الاشهر على قول من
 يرى تحديدا لا يسر منه اختيار طريقه اخرى في جواب المسئلة فليت تر قوله و
 يستوعب الوقت كله حتى زاده المهر وليس في الكلام المنطوق بانك المكتبة
 كما يظهر من شرح الكفر للرضا قوله ويكون النكاح مثل الانقطاع مما يريد
 شرط ثبوته ابتداء ان يستوعب تمام العدة وقت الصلوة كما لا يخفى

قوله تبسيرا

لا تثبت ما لم يستوعب الوقت كله قوله بدليل ان شرح الجامع المحلى قال لو ان
 قوله لا زال العذر باستيعاب الوقت كالنكاح فانه لفظ المحلى على موافق
 لما في غاية السروجي فصل من الكتب المذكورة فان المتبادر لفظ حيث شبه
 زوال العذر في استيعاب الوقت بالنكاح كون استيعاب حقيقة فيها كما
 سبق منه **قوله** ولما رأت الى دفع هذا الافتراض قلت اولاً ولو حكاه آخر
 حقيقة وانت خير من دار الدف قوله او حكاه فقط لكنه لما كان التفسير بقوله
 حقيقة في صورة الزوال مستعجلاً به قال ذلك ليدفع به ما عسى ان يتوهم من
 انه يكون استيعاب الانقطاع في الزوال ايضا كذلك ففي عبارة من التسامح ما
 لا يخفى **باب تطهير النجاس** **قوله** ان لم ينزل زواله وانما اذا شق زواله بان
 جماع الاصابون او جرح او غيرهما فعدم ازالته اثرها بالمالا يفر قال عليه السلام
 بكفك الماء ولا يفر اثره لانه اذا لم ينزل كان في ضرورة وسقط حكم النجاسة
 بالضرورة ولذا لا اثرها في النجاسة والنجاسة ما كانت باعتبار التلون
 بان اعتبار التلون العين وكل ما قد زالا كذا في مواج الدراية نقله في شرح
 الاسلام **قوله** وبما في زيل المانع السائل ما عى اى سال كذا في مواج الدراية
قوله فان فيه دستور الظاهر في هذا التعليق مستطعم اللبن والهن لا الدب الذي
 هو يفي حكمها وعلى مواج الدراية لثلاثة بنجاسته النجاسة ولا زواله
قوله اعلم انه لا يفسد في الرضا كالحرف والجر والخبث النجس والجلد بوج
 بالنجس على هذا المحل الصغير لما بالنجس متعلق بالمستلزم على سبيل التام
 ثم انه وضع فاضى فان مسئلة الطبخ بالحر **قوله** فطريق غسله وكيفية لعدله
 قال فطريق تطهيره كان اظهر **قوله** انه يقع الحنطة في الماء الطاهر عبارة الرضا
 ويطبخ الحنطة والطحين لما الطاهر ثلاث مرات وتروى في كل مرة **قوله** ويغسل في كل
 فيها الذي يظهر ان يكون قوله فيها مستقلاً بهذا الفعل وحده ولا يكون معاً ولا مع
 نزد على سبيل التام اذ لم يذكر الغاء مسئلة الحنطة حتى يكون تبرجها ك
 بنجاسة عبارة الرضا ثم انه ليس في كلام فاضلنا التبريد في مسئلة الطبخ انما هو
 في مسئلة السكن **قوله** ولو نجس العسل الظاهر ان هذه المسئلة التي بعد البس

[illegible]

في اليوم الثاني في ذلك الوقت اراد بذلك الوقت ما قبل بلوغ الظل
بحكم الظل بحسب الظل بهرير عليه السلام وما قبله هو بلوغ الظل من قبله فوافي لفظ
الحديث في صلاة الظهر اليوم الثاني حين زالت الشمس وصل ظل كل شيء مثله
وهو حكم قوله ثم في آخر الحديث ما بين حذين الوقتين كان ولا شك كما سبق منه
والظهير قوله لا ما منه جبرئيل واماك وانما ظن ان يكون مراده بذلك ان يكون ما في
المتن في بلوغ ظل الشيء الا مثلية فان امانة جبرئيل اليوم الثاني في ذلك الوقت
انما هو للعصر وكل ما في الظاهر قوله واصله لا الزوال الا في طلبه لمصلحة الزوال
فما بعد تسامح كما يجب عليك ان حقيقة الاضافة كمال الاختصاص مثل التملك
واستعمالها في غيره فلا يكون ما يجوز ان لوحظت العلة ولا يكون تسامحاً بين
اولي مر ذاك قوله وفي البسط قولهما اوسع الى الناحية لا يلزم كثير ترقب
لوقت العشاء لانه اوان الزوم خصوصاً في الصيف وذلك لانه ليس بينه وبين
وقت المغرب وقت مهمل لا يجمع قوله وقوله احوط قال ابن الهيثم انه الاحتياط
في ابقاء الوقت الى البساط لانه لا وقت مهمل بينهما فيخرج وقت المغرب
تدخل وقت العشاء انما قالوا لا صحة لصلوة قبل الوقت فلا احتياط الناجز
اشتهى الظاهر ان مراده وجهه بوجود معنى الشفق ليس ان ذاك بان يبرع في
الشفقين على كل المعنيين لوقوع الوجود بمعنى الشفق كما في اوضح لكم بلوغ بال
همزة شبيهة وهي ان الاحوط في هذا القول فيتحقق بالنسبة الى العشاء والوجود
الاخر يتحقق فيه الاحوطية ايضا بالنسبة الى صلاة المغرب فانها اذا وصلت
غدا غروب الحمرة لا يكون اذا عندهما فيخرج احدهما على الاخرى بل فيصير في آخر
لا يكاد يصح قوله قبل طلوع الفجر اي قبل كنه لا يبلغ الوضوء والصلوة والافاق
الا دلاً للقضاء قوله هذا عند الجنب الاشارة الى ما يستفاد من عبا وذلك
مركز وقت العشاء والوتر احداهما قوله عندهما وقت الوتر بعد العشاء
اي يدخل وقت بعد ما صلى العشاء قوله لانه الترتيب يفسد بمنزل هذا العذر هذا
التعليل ليعم الصورتين المذكورتين وهذا بان على ان الوتر لا يقدم على العشاء
على انه هبة اي ايضا لانه لا الوتر لم يدخل الى اجل وجوب الترتيب بينهما لانه

مجله علمی و فرهنگی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لا بد من اثنى عشر فحينئذ قوله علم برودوا بالظن في صلاته فان المصباح المنير البرد دخل
الظن وابدوا دخلنا البرد مثل اصبحت اذا دخلنا في الصبح واما ابرودوا بالظن
للمتعة في المعنى اذ دخلوا صدقة الظن البرد هو كونه الحرة انتهى قلت هو في التواتر
لان الكثير المعروف اعم من الالف بما لا يمكن الا ان يكون اللازم والمتعدي في اثنين مثل في بيت
وذهبت بزيد وحقها كل منهما رابعي وما في المعنى من انه لا يلحق ابرودا لان له في
لا يمنع ذلك فانما انكره هو كونه الفعل من متعدي بنفسه وهو واحد مبتدئ متعدي
بالنحو ان به يكون ابتداء قبل آخر الثالث في انت خبير به التوفيق الالهي مقتضا
انه يكون افراد بالثالث في قوله به يكون ابتداء قبل آخر الثالث هو الثالث لان
في قوله وانتهى واما في آخر الثالث الثالث الثاني فالصواب انه يقال انتروا
في الثالث باسقاط لفظ آخر فان شرط امتداد الصدقة ما قبل آخر الثالث
الاول والآخر الثالث الثاني ما لا يكاد يصح قوله ولو بالتحسين لانه كونه متعلقا
بتعديين مثل الليل فانه لا يلزم ان يكون متحققا قوله وبه يفهم بين قول القدوري
في هذا التوفيق من صاحب الدرر وكلام الزبيدي مقتصر على لفظ اكثر لفظ اخر
الثاني خبير اليه مستحب لفظ القدوري في سبيل الى انه لا يستحب خيرا الى الثالث الليل
في التوفيق لظن لانه مدخول اذا كانت صلة النافية لا يكون الا ما هو المنهني
وفي المنهني قد يوفى بينهما به يكون النافية الى الثالث مستحبا للثاني والى قبله
في الصنف لغلبة النور ذكره ابن الملك في شرح المجمع له وثانيه الوتر في الفجر
عبارة اكثر ويستحب خبير الوتر الى آخر الليل وهي ابعين الاشياء قوله واما اذا
تأخر فيها فجاء زاد او تأخر فيها بل كرأيتها ويدخل في هذا اللفظ ما اذا تأخر في الوقت
المكروه ولم يؤد ما فيه حتى دخل وقت آخر مكروه مثله حيث يجوز ما ذكره الزبيدي قوله
جاز تطوع به به فيها لفظ الزبيدي وكذا الوتر في الوقت المكروه في الصلوة وصلى
فيها جاز قوله او نذر ان في لفظ الزبيدي ولو نذر ان يصل في الوقت المكروه جاز
الا ان فيه انتهى وهو ظاهر قوله وقضا تطوع به به فيها لفظ الزبيدي لفظها متعلق بقوله
قضا وقوله به به على سبيل الترفع والافعال الكلام خبر وادف تمام المقصود
لا يلزم زيادة ما يدل على كونه القضا المذكور ايضا الا ان المكروه في قوله القضا

卷之四

من علی المفسرین

في الموقوت الكامل غير عبارة الزيلعي ما يفيد ما في مسئلة التذلل لم يثبت على حق
 الشرع فكلما قطع لانه انما يتصور بعد الشروع فيه وكره بعد طلوع الفجر الذي
 يظهر من شمس سنة الفجر بعده ان يكون المراد منه بعد طلوع الفجر قبل صلاة
 يفوت مسئلة مهمة التزم ذكرها في المتن وهو عدم جواز التذلل بعد صلاة الفجر
 الى طلوع الشمس ليعال عليه راد تعميم اللفظ لما قبل صلاة الفجر وما بعده الى
 طلوع الشمس استثناء الفجر لا ينظم فانما يصح بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس
 انما يصح بعده قضاء كما يجزئ ثم ان الاصول كما تقدم قوله سوى سنة الفجر
 الى جنب قوله ذكره بعد طلوع الفجر واداء صلاة العصر اداء المغرب والصلاة
 الى غروب الشمس لا دليل المسئلة عندنا قوله عدم الصلاة بعد صلاة العصر
 تغرب الشمس للصلاة بعد صلاة الفجر قطع الشمس ما يظهر من كلام الزيلعي قوله
 وكره المنذور انما هو ما خذ من كلام الزيلعي قال وكل ما كان واجبا لغيره كالمنذور
 وركعتي الطلوع والذي شرع فيه ثم افسد على التخلل لا يصلح في حديث
 الوقتين انتهى قلت اراد بالوقتين ما بعد صلاة الفجر والعصر فلا يجب عليك
 ما في كلام الطيوس صاحب الدرر لكل من اخرج ثم ان قوله ما يدا به فافسد فحينئذ
 يكون البعد والساد في غير الاوقات المذكورة والايكون هذه مسئلة قضاء
 نطوع بدأ به فيها فافسد بعينها مع انه الحكم فيها مختلف بالكره وعدمه قوله
 تقضيها فقط عبارة الوفاية صلتها فقط وهو الاظهر قوله صار احق او اوثق
 ولم يبين من الوقت الا قدر التحريم كما قال صدر الشريعة قوله حتى لو سلم ذكره
 التوضيح انه اذا كان بلوغ الصبي وسلام الكافر واقافة الجنون والمنع عليها
 الحائض والنفساء في آخر الوقت بحيث لا يسع فيه التوضيح والصلاة يجب عليه
 الصلاة في آخر الوقت لفرض القضاء انتهى قوله لم يفهم فرض الوقت
 عندنا اي اذا كان اسلام الكافر وبلوغ الصبي طهارة الجنان في آخر الوقت
 قوله ولو حاضت فيه اي حدث حيضه في آخر الوقت وكان قد سبق عليه الطهارة
 حال النفس فزاعدها لا يقضيها اي لا يجب عليه قضاء صلاة ذلك الوقت
 بسبب الاذان قوله وهي الرواية الخمس وقضاؤها انما هي من انما لا يلزم

لا يلزم

منه

كلامه

الرواية الخمس اذ الفرائض الخمس الفرائض الخمس اذ الفرائض الخمس اذ الفرائض الخمس
 قوله لا لقضاء لم يجز هذه الاشياء ولا ما يؤدى من ادنى كلام القوم الظاهر انه
 سهو في الحذف كما اخبر عنه صدر الشريعة حيث قال فاما الاذان بعد الوقت للقضاء
 فهو منكر ايضا لا يرد استحالة لانه في وقت القضاء ولا يفتر كونه بعد وقت الاذان
 لانه ليس الاذان بل لقضاء في وقت لقوله عليه السلام فليصليها اذا ذكرها فان ذلك وقتها
 انتهى وحاصله انه قولهم من الاذان للفرائض وقتها ينظم الاذان والقضاء بل
 تحمل فلا يجزئ في تعميم الحكم الى زيادة شئ اخر كما اذا كانت مفردة فليجزي
 قوله وجاز وضعه في اللفظ تاسيعا فان مقتضى هذه العبارة على ان لا يخل ما في
 المتن قال في شرح المحققين وضع معنى الاذان فضاء يعني انتهى ثم انما يريد ذكره في
 الشرح رواية في حاشيته ذكره الزيلعي قوله انما يخل لليسع وفي النسخة حاشيته لقول
 عمر البيان في الترتيل ان يقول الله اكبر الله اكبر ويقف ثم يقول مرة اخرى مثله وكذا
 يقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان انتهى قوله وانما لم يقبل بل التمسح باليمين
 في الاقامة كما قال في الاذان ويتنفس في الجملتين الواو في قوله وقال الزيلعي
 حاله اذ قد ذكر قوله سنة الجواز لا لقضاء في الاقامة في الجملة انما يفهم من هذا
 اللفظ عدم جوازه اصل وليس الامر كذلك على ما افصح عنه التمرين في قوله لا يخل
 بانه المفهوم منه في قوله ذكره تركها لا والين قيل لو قال المفهوم منه كراهته ترك
 المسافر الاذان وهو ليس بمراده في حقه كما اظهره اداء امره انتهى قلت
 قد بين صاحب التمهيد في هذا التفسير على ما قرره صدر الشريعة من ان المفهوم من قوله ذكره
 تركها لا والين تركها معا لغيره لانه في اللفظ على كراهته ترك المسافر الاذان
 وحده غير مسلم عندها وان اراد منع تلك المقدمة فعليه البيان بسبب شدة
 الغشوة قوله هذه العبارة احسن من عبارة الكثرة والوقاية قال في الكثر هي
 طهر بدنه من حدث وجبت وتوبه ومكانه انتهى قال في الوقاية هي طهره في بدنه
 المصلي من حدث وجبت وتوبه ومكانه انتهى انما قال احسن لاجتماع عبارتهما
 التوجيه بما ينبغي به الركاكة انما في الكثرة فبما يعال قوله توبه ومكانه عطف
 على لفظ طهارة بدنه بتقدير المصلي اي وطهارة توبه ومكانه وكذا يكون التقدير

قوله الواو

كلامه على التمهيد

في عبارة الوفاة ويحكمون بان يكون كل واحد من الزوجين على الجوارح بحسب ما يليق بهما
 بينهما فيكون التقدير على طهارة بدنه ونوبه ومكانه حدث وجنت فليست قوله
 فيكون طهر من وطهر من اية عورة كان الصواب ان يقول ان يكون ما تحت شتر من
 تحت ركنين مع طهر من وطهر من عورة على ما يستفاد من سبب الكلام قوله
 بقصد الصلوة كشف ريع العضو كان الواجب ان يقول ريع عضو يعلم وجوب
 الوضوء ان الكلام في عضو المرأة قوله كالقيل والذيل لفظ الرعي العطف القيل
 والذيل وما حولهما والحققة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة انتهى قوله وعندنا في
 يوسف بقصد ما كشف نصفه الصواب كشف اكثر من نصفه كانه لفظ الكفا وغيره
 ويظهر منه ان الحكم المذكور في المتن هو قول في جنبة ومحموله بعد ما ذكرنا في
 الكشف المانع انه مقدار الربع او النصف عبارة الهداية فان قلت ريع
 ساقها او ثمنها مكشوف بقصد الصلوة عند البوح ومحموله ان كان اقل من الربع تعبد
 وقال ابو يونس لا تعبد في كانه اقل من النصف وفي النصف عنه رواية انتهى وبني
 كلام صاحب الدرر على قوله ساقها كجانب عورة خفيفة من اعضائها
 وقوله والنصف شارة الى قول ابو يونس كانه قوله مقدار الربع شارة الى
 ذيل ريعه وخفيفه ومحموله لو قال او اكثر من النصف لكنا ابعد من استنباه قوله
 ورأسها وشعره اي وكل من رأسها وشعر رأسها وهو عين عبارة المثل
 بالترأس فيها ما عليه الشعر فثبت ان المراد بالشعر غيره وهو ان زل من الرأس
 كذا في الكفا زيادة لفظه مطلقا من صاحب الدرر في تفسيره بان زل وغيره
 يكون لغو لا طائل تحت قوله واذا فيها اي كل من اذنها قال الزبيعي واذا المرأة
 عورة بافراو ثا يعني ان يكون كل اذن عورة بل انضمام شئ اخر من حوالها
 المظنة انضمام الاذنين اذ ليس لها قران والظاهر ان لكل اذن ريعا
 اذ ليس في خلاف وكلمة عدم الافراو في الذكر والانثيين والنتال
 وعبره في شعر رأسها وندي المرأة وصدرها قوله ونديها المتدلي اي كل من
 نديها المتدلي والصد كما يقتضيه سبب العطف فالتعدي يذكر احد وجهي ذكره
 معقول على القرينة قال الزبيعي وندي المرأة ان كانت ناضجة فهي شدة الصد

وان كانت منكسرة في مثل نفسها والمتدلي لانه اي ارسلة الى كفا المغرب
 عضو من العضو كل انت جبره في مودى ذلك كونه كل واحد من هذه الاعضاء عورة يمنع
 كشفها بجوار الصلوة فيكون بناء الكلام على تحريم ريعه في البيت وما يحجب
 الهداية من ان كشاف الرية الشعر انزل يمنع جوار الصلوة وهي عورة احتياطا
 والرواية الاخرى فيه انه لا يمنع بجل شعر الرأس اي المتدلي له فان منع الكشاف ريعه
 جوار الصلوة ليس خلا ولا تعدد رواية كما يظهر من النجاة وغيره قوله ولولم يثبت
 في لومال وكسر عورة من غير بيت كانه من سبب الجمع كانه اظهر قوله في عورة يستلزم ان
 فان كتب على الاواني اي سببا عنها وهو الجوارح على ما في النجاة وغيره كما ان المراد
 بغيره من قال لا يجب الاواني ان يقع الاستقبال على عينا بل جملتها الصحيح في النظام
 الكلام في وجه لفظه النظام في نسخ هذا الكتاب بالثالثة والقصوب كتابها
 بغير الشائنة كانه نسخ الكفا وهو قول من الظن قوله كجوف الكعبة فانه لوجوبها بالضم
 ظهر الى ظهر الامام جاز كانه الكفا وغيره قوله اما الاول هو ما اذا علم انه محال لثالث
 فثبت صدق قوله بجل جوف الكعبة لا ما اعتقدنا مخطئا اذ المتكلم في كذا الكفا
 واما ان في هذا اذا تقدم على ما في الواقع فثبت صدق قوله ما فيه من سبب العطف
 الاجتماع للجمعية لا يجب عليك ما في هذا اللفظ من الركالة وتوهم التكرار وجبارة
 الهداية وكجوف في كانه لا اجتماع في ريعه فان كفاية والجمعية عقد العطف بالفعل
 قوله وفتحها افضل ان يقال ان الشروع في قال كفاية ولا متبر بالنية المشارة
 غير التكبير ظاهر الرواية انتهى وانت جبره في مودى اليل فضيلة المعازلة بل
 وجوب قوله وقائده هذه الرواية ان المصلي اذا غفل عن النية اي المعازلة للشروع
 والمراد بالرد انما ذكره بقيل ثلث مرات قوله فان مطلق النية كاف فيها
 اي التراجع والسنن المؤكدة وكذا حال الضمير قوله لاننا نوافل من الاصل بظهر
 من كلام الكافي وافراد الضمير مشتبه باعتبار ان ما لا يعد قوله ولو كانت الوقت
 خارجا او باقيا كانه النجاة قوله وان جازت اجزائه الاربع في اي اذا
 كان عليه فثبت انما فيكون فضلا في لفظه قراءة السورة مع العطف في اللفظ
 لاحتمال ان يكون فعل فليترك الواجب ترك قراءة السورة واما اذا كان فرضا

كلام على

عبارة الكفاية في قوله بجل جوف الكعبة

كلام على

قوله وندي الرأس اي اذا كان عليه فثبت انما فيكون فضلا في لفظه قراءة السورة مع العطف في اللفظ

قوله اجزائه الاربع في اي اذا كان عليه فثبت انما فيكون فضلا في لفظه قراءة السورة مع العطف في اللفظ
 نقلنا لاجل قراءة السورة مع العطف في اللفظ
 الاحتمال ان يكون فعل فليترك الواجب ترك قراءة السورة واما اذا كان فرضا
 قراءة السورة ان اذا كان عليه فثبت انما فيكون فضلا في لفظه قراءة السورة مع العطف في اللفظ
 فانما لا يقرأ لعدم النية في اللفظ
 على ما بين في المتن من قوله
 في كفاية الكعبة
 رواية

في صحتها وجوازها في الوفاة وشيخ الكثر في ذلك في يحصل المندرجة في
 التوفيق بين القولين بقدر المعنى أي في الحجرات كما قيل في كان في الحاشية
 فلا بأس ثم ان المفضل نفسه في الطول والوسط والقصر وليس في المفضل
 لكثرة القصور فيه قبل لقوله المنسوخ فيه كذا في الريع والطول كالمطالع طويل
 قوله ويؤيدون الجواز في الركوع في تفسيره لا يثبت في الركوع لا يثبت في مطلقا
 فانه اعم كما سئل له الذي هو من تعديل لا كان الموصول منه كاشفة لتعديل
 الاركان في ابراده من التعديلات اشارة الى ما قرأ في مفهوم تعديل الاركان
 له وغيره وقال في العنايه هو القوة اعني الاستواء فانما بعد الركوع والجلوس
 السجدة بين الطل بنيت في الركوع والسجود الى القراءتها ثم ان تعديل الاركان ليس
 بفرض عند الجنبه وقال ابو يوسف يفرض ذلك وبقدر الظاهر بمقتضى تسوية وهو
 الشئ وفائدة التحل تظهر في جواز الصلوة بدو فتنها يجوز وعند ابو الجوز
 ولم يذكر هذا التحل في ظاهر الرواية وانما ذكره للمعنى في نواذره ثم اذ لم يكن التعديل
 عنده فرضا فهل واجب سنة فانما الظاهر بنيت في الانفعال وهي القوة والجلوس
 فهي سنة عند حماد اما الظاهر بنيت في الركوع والسجود في تحريك الجنبه سنة في تحريك
 الكرسي واجبة حتى يجب سجدة السهو كما عنده انتهى قوله فانما الظاهر بنيت في الركوع
 في القوة بعد رفع الرأس في الركوع وبين السجدة من عدل السجدة احده كقول القوم
 جملة الوحدة بينهما على ما ظنهم ثم ان ما ذكره القوم بين الظاهر الركوع والسجود بين
 الظاهر القوة والجلوس حيث كان الاول واجبا وان في سنة هو قول الكرسي
 وانما عند ابو عبد الله كجواز الظاهر بنيت في جميعها سنة وانما قلنا على ما ظنهم كجواز القوم
 وفي كجواز السجدة بين كما هو الصواب فانما بين السجدة ليس بقوة لا في الطل
 القوة عند حماد على الاستواء فانما بعد الركوع كما يظهر من الرواية قوله لا تشرعت للقول
 بين الركعين كذا في الشيخ قبل الصواب بين الركعين في الركوع والسجود في القوة
 والسجدة بين في الجلوس ثم ان المفهوم من الكلام انما تشرعت وسبيل التحصيل الركوع
 بعده وهذا كما قلناه في الفصل كمال الفرض انما تشرعت في ذلك حاصل لما ذكرناه
 تعييل السجدة لا يكاد يصح ما ذكرناه في الكثرة غير هو ان الظاهر في الركوع والسجود انما

قوله في الجنبه

كل من عليه

قوله الوفاة

انما يؤيدون كمن يفتي في جعل النكاح واجبا والجلوس في القوة بعد رفع الرأس في الركوع
 بين السجدة بين انما يؤيدون كمن يفتي في جعل النكاح واجبا والجلوس في القوة بعد رفع الرأس في الركوع
 في الظاهر في بطلان النكاح بين المكملين كما ظهر من النكاح بين الركعين على انما في ذلك من
 على ان يكون في القوة والجلوس واجب ليس لانه كان في حاشية كما سئل من صاحب
 الذي هو موافق لما في الهداية وهو قوله فانما في النكاح في القوة بعد رفع رأس الركوع
 واجبا بين السجدة بين سنة عند حماد انتهى انما في النكاح في القوة بعد رفع رأس الركوع
 المقصود من السنة والركن الى الركوع واجبا ليس لانه كان في حاشية كما سئل من صاحب
 في تفسيره انما يكون حاصله ولو كان له وجهه كما سئل في القوة الذي في السجدة الكرسي
 ولعل منشا ما فعله في النكاح من ان الواجب اكمال للفرع في السن اكمال الواجب والاداء
 كما كانت في لا يجب عليك ان ليس معناه ذلك فليتبرر له ورفع ما بين ركعتيه في
 الهداية ورفع غيره فتنها صواب معراج لدرية العجز ما بين الركوع والركعة في النكاح
 بسبب الغرض من هبوط الفخذ بين السجدة والركعة بسبب الغرض من هبوط الفخذ بين السجدة
 وكان في قول القوم في كالتفتين قول القوم في السنة بعد عرفت في هذا ما بين الركوع
 ما ذاولا في ذلك في شئ فقولنا في تفسيره انما بين ركعتيه وما بين ركعتيه انما
 فيكون اطلاق الركعة عليها على سبيل التعليل لمداد بين الركوع ما بين ركعتيه انما
 الصواب في قوله في قوله انما في القوة وهذا متعلق بسبب ما بين ركعتيه فلو كان في
 جنبها كما اظهر هذا الاصل في الهداية وقدره الرعي ما ذاولا في القوة في القوة
 قوله قد تم انما على الجنبه انما اقوى منه وقيل لا ذاء الفرض عند وضعها باجاء العلماء
 التفتة ذكره في النهاية ثم ان عبارة صاحب النجاشية مع وضع الجنبه اقوى منه السجدة
 لغرضه لا من ادسجدة قال الرعي في قوله اذا اراد السجود وضع اوله ما كان اقرب
 الى الارض فوضع ركعتيه لانه يديه ثم انما في جميعه واذا اراد الرعي رفع اوله لانه
 ثم انما في يديه ثم ركعتيه وبوافقه ما في الكفا والفتا في قوله او سجدت في موضعها
 في قول صاحب النجاشية في قوله في قوله اوله الى الارض ما كان اقرب الى الارض عند
 السجود انتهى وكذا في صحيح الصواب اسقاط قوله ادسجدة حتى اذا لم يصب
 السجود عليه الصواب حتى اذا لم يصب السجود عليه وصلى السجدة في ركعتيه في قوله

قوله في

قوله ليس في النكاح فان قوله في السجدة متعلق بقوله يضع في قوله
 اقرب في قوله كلام الرعي انما يجب ان يتبعه في النكاح

بعضهم عليه رجل كذا...
 قوله وبعضهم عليه القدم...
 العلية او حائله...
 اما ما حجبته...
 نفسه صلاة المرأة...
 تختم عدم كونهم...
 بعض النسخ وهو...
 نفسه صلاة...
 نفسه صلاة...
 ولو حجبته...
 بالواو...
 والامام...
 والموضع...
 على ما يتبادر...
 الملمح...
 فكله...
 يجوز...
 فانه...
 عكس...
 ماس...
 اي...
 وب...
 ف...
 اي...
 لا...



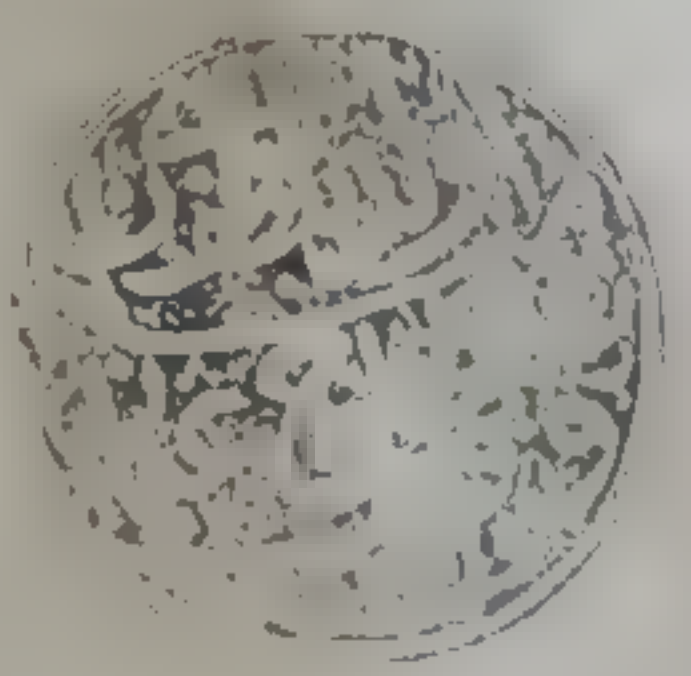
فقط...
 سجدة...
 اخر...
 كما...
 عليه...
 بما...
 افادة...
 تجل...
 القبل...
 لانه...
 او...
 فيها...
 اي...
 في...
 وتوجه...
 والقب...
 س...
 من...
 ف...
 ليس...
 لم...
 على...
 غير...
 بل...
 اي...

بعض النسخ...
 من...
 عليه

فمنعنا من التولية كاستخفافنا بالامانة فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 التولية على الامانة لولا ان كان في الامانة ما لا يخلو من التولية بعد تلك التولية فكل من
 التولية في الامانة لا يكون له خروج بعد الامانة اي بعد الامانة قبل الامانة والامانة لا يكون هذا المبدأ
 قوله فانه لا يخرج اي عند الامانة في المبدأ فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 الخروج والامانة صورة الامانة على الامانة فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 صدر التولية انما هي كون ما فيه وان فيه العجز والعجز كونه واما في المبدأ فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 لا يخرج من رتبته استثنى من رتبته فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 التولية على التولية واحدة من التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 من مخرج التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 قوله وهو ليس من التولية الا ان استثنى من التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 الركوع ذكر التولية في الامانة فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 يتصل على التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 ذكره الرتبة **باب التولية** قوله فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 رجل ترك صلاة الفجر وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء في اليوم الثاني والظلمة لم يكن
 جائز له اليوم الثاني اجماعا وما في التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 التي استثنى من التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 الخمس فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 احتمال اوله ولا آخره كان الامانة فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 هذه التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 ليس محال فانه جملة التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 التي لم فصل بعد من التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 سابعها بما قرأه في التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 احدها التولية الاولى والباقى التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 في وقتها الا ان يصلي التولية التي هي في وقتها فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 لا تقضى ما في التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة

هذا التولية

ولا يجب عليك ما فيه من التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 التولية على الامانة فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 صاحبها رتبته فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 لا يخرج من رتبته فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 بنفسه فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 عند التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 غير موقوف وانما كان التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 وله القول في التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 فانه خبر مقدم مبتدأ فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 جملة ذلك قوله في التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 قوله ويسقط البتة فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 شريك فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 بادء الصلوة في موافقتها فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 اخرى وهو ذكر هذه التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 قال في التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 وذكرنا ما في التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 عن محمد بن داود واخا صاحب التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 بعض الشيوخ قال في التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 والاول اختيار التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة
 منقطع كلام التولية فكل من سألنا عن ما سألنا من رتبته لو اقبل على الامانة



وہی اہل بیت علیہم السلام

بالحسين المصطفى والآل الطيبين

و منہ حدیث بغداد و شجر ال رات سے

العرف من هذه الآية انما يبينه ونفسه انما يبينه الله تعالى
 في الحقائق اسماء الله

مسند

ثم لفظ الزمعي في آخرها الكتاب في هذا الموضع

والجواب ان يعرف النسيب مع قطع النظر عن العقول ثم يعرف احد عشر رتبة
في خمسة عشر رتبة فاولها بنت الابن وربع النسيب بقدر النسيب الذي يمتد بها
النسب وتوحيده بنت الابن بعشر رتبة وتكون سها وخرج منها ثمان مائة وربع نسبا
اربعة وعشرون وربع نسبا واخذوا من ثمان مائة وربع نسبا بعشر رتبة
بعشرة فاولها رتبة الزكاة من الاموال الفاضلة وهي عشرة اخرج عشرين مائة وربع
وهي رتبة الزكاة بنا على قوله صاحب النسيب فيما سيجي عند قول الله باب زكاة الزروع
والثمر وهو ثمانية مائة رتبة بها العشرة كما سيجي اخذ الزكاة بالعشرة فيما تقدم في العشرة
بالزكاة لما بينهما من النسبة التي هي وقال الامام به الدين المذكور في رتبة الزكاة بنا
على قوله لما بينهما من النسبة التي هي والبقا فكلما هو نوع زكاة عندئذ انتهى ليعال هذا
اخذت الفقيه المذكور في الاموال الفاضلة مع ثمان مائة وربع نسبا لا تأخذ في رتبة
السواك وزكاة اموال التجارة على عشرة اخرج رتبة في الاموال الفاضلة انما هو
واموال التجارة لا زكاة فيها في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
المسئلة المذكورة انما جئت قال في كل النسيب بعد ذلك وعبارتها كما سيجي
عين عبارة الواقعة فقد ذلت هذه المسئلة في باب مكررة بل طائل قوله ولو كانت
يقوم بغير ما علم في رتبة المسئلة يكون الزكاة غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
عنده ذكر هذه المسئلة انما ذلت في ذلك على رتبة النسيب في النسيب او حصل
الامر في صورة الاستسكان على ما تجوز به وكذا اقتضت صاحب النسيب في الوفا على قول الفقيه
موقوف غير ذلك **باب زكاة الاموال الفاضلة** اذ زكاة النسيب موقوفة بربع العشرة على كل
ما فيه من ثمانية مائة على كل رتبة من سبعة مائة وربع على انه لا يرد قوله وربع نسبا
في ثمانية عشر رتبة وربع نسبا في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
مستاقين وربع ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
كذلك الكافي قوله وربع ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
لذلك لان الزكاة في رتبة ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
وعشرين رتبة في ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
بذلك لان ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة

قوله لما بينهما من النسبة التي هي
وقد مر صاحب النسيب في باب مكررة بل طائل قوله ولو كانت

هذا التقدير على انه قوله ولو كانت
في بعض النسخ فان كان في النسخ يرد في النسخ في
ترتيب الكلام اذ الفاضلة كونه ذلك في قوله الثاني في
خلاف الواقع

في رتبة

في رتبة

في رتبة

قوله في رتبة النسيب مع قطع النظر عن العقول ثم يعرف احد عشر رتبة
في خمسة عشر رتبة فاولها بنت الابن وربع النسيب بقدر النسيب الذي يمتد بها
النسب وتوحيده بنت الابن بعشر رتبة وتكون سها وخرج منها ثمان مائة وربع نسبا
اربعة وعشرون وربع نسبا واخذوا من ثمان مائة وربع نسبا بعشر رتبة
بعشرة فاولها رتبة الزكاة من الاموال الفاضلة وهي عشرة اخرج عشرين مائة وربع
وهي رتبة الزكاة بنا على قوله صاحب النسيب فيما سيجي عند قول الله باب زكاة الزروع
والثمر وهو ثمانية مائة رتبة بها العشرة كما سيجي اخذ الزكاة بالعشرة فيما تقدم في العشرة
بالزكاة لما بينهما من النسبة التي هي وقال الامام به الدين المذكور في رتبة الزكاة بنا
على قوله لما بينهما من النسبة التي هي والبقا فكلما هو نوع زكاة عندئذ انتهى ليعال هذا
اخذت الفقيه المذكور في الاموال الفاضلة مع ثمان مائة وربع نسبا لا تأخذ في رتبة
السواك وزكاة اموال التجارة على عشرة اخرج رتبة في الاموال الفاضلة انما هو
واموال التجارة لا زكاة فيها في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
المسئلة المذكورة انما جئت قال في كل النسيب بعد ذلك وعبارتها كما سيجي
عين عبارة الواقعة فقد ذلت هذه المسئلة في باب مكررة بل طائل قوله ولو كانت
يقوم بغير ما علم في رتبة المسئلة يكون الزكاة غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
عنده ذكر هذه المسئلة انما ذلت في ذلك على رتبة النسيب في النسيب او حصل
الامر في صورة الاستسكان على ما تجوز به وكذا اقتضت صاحب النسيب في الوفا على قول الفقيه
موقوف غير ذلك **باب زكاة الاموال الفاضلة** اذ زكاة النسيب موقوفة بربع العشرة على كل
ما فيه من ثمانية مائة على كل رتبة من سبعة مائة وربع على انه لا يرد قوله وربع نسبا
في ثمانية عشر رتبة وربع نسبا في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
مستاقين وربع ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
كذلك الكافي قوله وربع ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
لذلك لان الزكاة في رتبة ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
وعشرين رتبة في ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة
بذلك لان ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في ثمانية عشر رتبة في كل رتبة ثمانية عشر رتبة

في رتبة

في رتبة

في رتبة

43

في تاريخ احوال المتقدمين عشر الف سنة في الزيادة فلما انزل
الانجيل في الزيادة والحق امواله التي انزلها في عشر الف سنة
يكون بعد العتاة في مئتين سنة في النسخة

عبدالمجيد

卷之四

محمد بن عبد الله

آورد
قبرگاه
زاده
۴

[illegible]

کتابی منہ ان الزلازل فی هذا الصبح الخ الغروب

۱۰ فی قسمه فرض القدم المأبى وغيره من

منہج فی الماعز

94

قال صاحب المودّة: قد بينا في غير هذا الباب
مخالفات الفرض

فولنته ای. نام فاضل العلوم الفرض و واجب
واقف

الملك الناصر المنصور
في سنة ١٢٨٠

واللام الكاشنة في لفظ الصوم حسيه الخمس للجمعه
ولا يعود المحذور

۱۱۱

[illegible][illegible]

بموجب قوله غدا اودوا انفسهم الى كل علة واحدة ونفسا للشرب على حدة على سبيل البدل
 فان كان من غير غدا اودوا وشرب الغدا اكله الذبح ولم يوجد في ذلك الشيء
 الشئ باطنه فيكون ظنه غير متحقق فلا يكون معذرة راقلة الا اذا كانت آفة من شرط
 بقوله في المتن كونه استثناء منه قوله وكذا في اعتبار رقبته ثم انه اذا ضمن قوله اشارة الى
 وتخصيص كفاية الظاهر بالنسبة بين سائر الكفارات وذلك من جهة كفاية الصوم
 الظاهر حيث اعتبر بين خصاله الترتيبا سائر الكفارات فانما المعتبر فيها الترتيب دون
 الترتيب اي على وجهه قال غدا في الباء والياء في سبع ايام على وجهه وذكره صاحب
 المذهب في كتابه المسمى دخول المحرم في الفم مفهوم فيه ذكره كونه بعد كفاية
 ما قبله ليس بموجبه له وليس بها عندنا فليس هو في تمام الحديث النبوي ووقع عبارة
 الحديث في ما سلفا عندنا في فعله القضاء على موافقة لفظ الحديث وقال في المتن في شربه
 وذكر الغدا كيد لا يستحق استغفار في التي وهو المكلف فيه لا يكون التكليف لا بالعلم استغفار في التي
 في تحرير التوبة استغفار بالمد والمحرمة اي استغفار في التي فخرجه من حيث قلت واما ما في المتن
 من ان قوله عندنا احتراز عن التمسك بغيره في قوله لم يفسد في الصحيح هو قول محمد واما عندنا في قوله
 في خارج حتى انتقلت بالظاهرة وقد دخل في قوله ان لم يفسد او اعادة فلهذا الترتيب
 المستند لاهل من وذكر جواب كل واحد من الاماكن بعد ذكر نفسه وهذا كثيرا يقع في جواب
 المتن وتبين من حيث الترتيب في باب الركوع حيث قال اودوا وغيره ولم يرد في ذلك شئ
 في القبول في قوله بعد هذا او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 اشارة الى ما قرره الرزقي حيث قال انه اعادة فلهذا لا يجزى لوجود الضم عند كونه في قوله
 انتهى قوله انه اعادة الصحيح انه في هذه الفتوة انما هو بالاجماع لوجود الضم عند كونه في قوله
 عندنا في قوله كذا قال الرزقي وقد اجماعنا في حكم هذه المسئلة على مدلول ان الوصية بل
 عندنا في حكمه في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 ما في قوله فلهذا عندنا في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 لا تشمل قوله وحصوله في قوله لوجود الوجود في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله
 الظاهر في جوابه كما في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 الكتاب في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله

منه يجب خصوصا في كل من اذاعه في المتن
 الفقرة
 لست في فطره لانه لا يفسد في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 قال في المتن في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 كذا في المتن في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 عوده وحولاه عنه بعد عدم الفعل انتهى
 اتوا في فعل عبارة الرزقي في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 الفقيه في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 الفتوة في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 الضم عند كونه في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 عندنا في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله

الاستعانة وضع الاعادة انتهى قوله وعندنا في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 الظاهر في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 وحينئذ اطلق قول الرزقي ولم يستثن القضا منه قوله بل لم يجد المراه من يفسد بعينه الطعام
 فلهذا يصح في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 زوال الشئ عن غدا في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 الشئ بعد الزوال في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 عطف الحديث على قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 اطلق الحديث على قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 الحديث منها على ما تحققت قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 فانما الغاية اكانت عشرة ايام اي الفات من المخرج كما لا يخفى له فقام التمام
 وذكره على سبيل التبيين في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 زيادة وقعت منه في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 وذلك في مبدأ النظر في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 عشرة ايام في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 تبرع ولينه به اي بما فاده جاز في كل هذا اشارة الى انه لم يفسد في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 كما صرح به الرزقي في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 لغرض من قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 يصوم عنه الوالي ولا يفسد في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 قوله الشرب بعينه اذا تبرع بالاطعام والكسوة كفاية اليامين والقيل في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 القيل انما هو الايمان والصوم متبايعا في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 من وجوبه بل في الرزقي ايضا قلت العبارة الصحيحة منها عبارة صالحة وهي في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 التبرع في الكسوة والاطعام الا انما هو في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 كما ذكرناه في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 كما غفلت هذه المسئلة بهما قال ما قال او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله
 لانه في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله

في قوله او اقل من ذلك او اعادة فلهذا في قوله لوجود الوجود في قوله

في قول القائل اني بكذا في المسألة كونه جوابا للعلم في خبره في السبعة ولما زاد في قوله
 الثانية قوله في المسألة مع انه اجواب عن السؤال المذكور للمصنف المذكور في تيسر بدونه
 قالوا ينبغي ان يصير بهما لفظ الزيادة على قدر الحاجة غير فائدة زائدة ولم يظهر لنا
 هذه التحقيق الا بعد اجابته وكثير وعوض تبارك في قوله لم يقبل شيئا وانهما في قوله
 في قوله على ان يكون الشاهدان في قوله ثم قال في قوله ثم ما باله ان لم يرد بهما وشهادة
 الذي على المقتر باطل انتهى قوله وفي النوادر يقبل شهادة رجل امرأتين على الاسلام
 قد اعتمدنا في هذا الرواية حيث قال لو شهد رجل امرأتين على الاسلام
 اسلام وصحبه كجبر الامام على الاسلام وكجبره لا يقبل انما يقبل شهادة النساء
 كذا في الثانية كتاب النكاح قوله واخرا صاحب المحیط آه وحكي المبرور وغيره
 وغيرهم فغلب الكوفيين انه عبارة للرجوع الوطى كذا في مواج الدرر في قوله قال الشاهدان
 القبول في الامام في النسوة الارامل البنات الابيات جميعا وهم الذين لا زوج والى لا
 زوج لها يقال رجل انيم وامرأة انيم انيم بكرا كانت او ثيبا سواء كان تزوج قبل
 او لم تزوج كذا في ناسخ الاسماء ورجل ارم وامرأة ارم وهما الذين لا زوجة ولا زوج
 ارم كذا في ناسخ الاسماء والبنات جميعا يقيم كالبنات ولم يجد المصنف في هذه المسألة
 الا في الدرر وهو غايه البيان وقع بكرا او القصة الاسما في البي في قوله فلا حاجة الى
 الى زيادة قوله في محله كما زبدة الزاوية آه زيادة العبارة انما وقع في صاحب البيت
 حيث قال في قوله ان التملك سبب الملك المنفعة في محله باو سلطة ملك الرقبة
 والسببية طريق المجازاة في قوله في قوله هو القصد في البيان فائدة ملك الزيادة
 عما ذكر ومنشأ هذا الاختلاف في تفسير المنفعة بالوطى مطلقا وعليا في الهداية والزانية
 واما اذا فسرنا بما فسر به صاحب البيت حيث قال الى كل اسماء الرجل والمرأة
 فلا يظهر هذه الزيادة محل وهو دون اثباته صراط القام وقوله المراد بالعقد انما هو العقد
 وفي المغة المصدري الذي هو فعل المتكلم قوله بل لا جزاء المترتبة انه لا يكون في
 عطفا على قوله كمال المصدر لا على قوله ارتباطا جزاء الفرق لعدم صحة المعنى او الجزاء
 المترتبة نفسا لا يكون محلا بالمصدر وهو موضع ثامن بعد سبب اللفظ الثانية بيان
 معانيها اراد بالمعنى هنا الاحكام الموجودة سرعان وجود الفاظها لا باستيفاد اللفظ

العينة بغير القصد وسكون البان الموصلة
 جميعا في ٣

وهو الذي ليس يستند في ذلك بنقطة اثر
 منه شرعية ٣

في لفظ قوله اريد بهما آه اي بكن منهما قوله ولذا اطلق النكاح جميعا في العقد لما كان
 العقد عبارة عن جميع بين الايجاب والقبول فلهذا ارتباط هذا الكلام بما قبله واما الكلام في
 مسائل من ان العقد موضوع للنكاح شرعا بما قبله واما لوقال والعقد موضوع للنكاح
 شرعا فوطئته لما بعده لكان اظهر ثم ان المراد بالايجاب والقبول ههنا ينبغي ان يكون العقدين
 حيث في الالفاظ الا ان الثانية ههنا عبارة منها قوله فلهذا في الامم فملك المنفعة ليست
 آه وجه التفرع انه اذا تقرر كونه العقد موضوعا للنكاح شرعا فيجب كونه غير موضوع في الشرع
 آخره لم يقبل احد به في الشرع معنيين ثم ان في ذلك رد من في العقد الشرعية فان الظاهر
 من تفرعه كونه الامم في العبارة المذكورة صفة للقبول وينبغي ما يرد عليه فسر اول
 النكاح بعقد موضوع للملك المنفعة انت غير بان لا مدخل لك في تحقيق الثاني في ذلك
 الاول اسقاط هذا الكلام وتيقنا ان صريح ما في النكاح آه ثم ان حاصل الثاني في الحكم اول
 به الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح ثم الحكم في بيان النكاح مع الايجاب والقبول
 مع المعينة فان مؤدى العبارة اولي ان يكون الايجاب والقبول معنى ومؤدى العبارة الثانية
 ان يكون لفظا في خبرية وانما يتاخر فهم فالانما يتاخر العبارة الثانية ان يكون المراد
 بالمعنى في قول المصنف في محصل شرعي يستفاد من اللفظ وليس قوله وانما كانت
 عبارة ما صرة غير انما دة قصدا عام فائدة مرام ثم هو محال في الشرع كحكم به الايجاب
 والقبول الموجودين حيث يرتبط ارتباطا محققا شرعا هو اللفظ عبارة غير ذلك
 المعنى المجموع المركب الايجاب والقبول في كذا الارتباط الشرعي ولا بد من حيث
 ان جعل البيع الذي هو معنى شرعي عبارة غير هذا المجموع لا ينافي كونه مستفادا من الايجاب
 والقبول الموجودين حيث يرتبط ارتباطا محققا شرعا هو اللفظ عبارة غير ذلك
 المركب المعنوي مستمع قطع النظر عن اللفظ فائدة الكلام المذكور انه اذا قيل في
 عبارة غير الايجاب والقبول مع الارتباط الحكمي يكون كل هذه التثنية عبارة غير المعنوية
 مع قطع النظر عن الالفاظ بخلاف ما اذا حكم الشرع كما سبق في مقتر كلامه مبني على
 امر لفظية واذا تحققت ما قرناه يظهر لك ان هذه المحل ليس محل كونه ثانيا وان
 خفي عن كثير من الفضلاء ولعل قصص الانباء في الارتباط حكما راو صد شرعية با
 بالارتباط الحكمي ما هو حكم الشرع لا الذي يحق اقتضا العقل والحسن والقفه وذلك حيث

حكم الشرع في احوالها وجعلها كالحمل منها ارتباطا بغيره كذا في اول الكتاب قال بعد
 ذلك الارتباط الفرعي قوله ان يكون متحدين حيث قال بعد قوله كذا المعنى هو التام لم يرد
 المتحد المتحد المربك فان المفهوم منه كونه النكاح بين الايجاب والقبول والارتباط الشرعي
 من جعل ذلك في المتناهيين معنى النكاح بالعكس لانه ان يكون احدهما معنى في قوله كذا
 المفهوم من المتناهيين حيث قال في اولها ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط الشرعي
 وفي تأنيدها ان يكون النكاح بمعنى في الايجاب والقبول آه قوله ونسبت خيرا والقبول
 بموجب الاضلال في الايجاب بمعنى الانبات شاع في قوله فقبضه شاع لانه لا يقف
 بالكتابة في امر غير عارية في امر ضرورة منه على موج الداراة كعارضة كغيره
 المرأة على ذلك الشئ عتبه يستحق العقوبة كذا في قوله وجه العقوبة هو عدم
 انعدام النكاح صورة العينة كمثل ان يكون مضافا الى عدم كذا المجمل ان كان القبول
 على الفور غير مشروط بخلاف اذا كان في خصوص روكبت المرأة عقيب الزوج ثم انما الظاهر
 ان يقول في خصوصها قوله كذا في موج الداراة عبارة وانما قيدتها باللفظ لانه
 الكتابة فان لم يكتب من عتبه امرأة زوجة نفسا كبرت المرأة على ذلك الشئ
 عتبه زوجة نفسا كبرت لا ينفذ النكاح انتهى انت خيرة بانه ليس سببا
 ذكر اللفظ الا ان يقال قول الايجاب والقبول معا يدل على كونهما مفوضين في كل
 قوله في صدره عن الرجل قال ان صدق ولها او وكلها كانا اوصافا لشيء واحد او اوصافا
 غيرهما او اوصافا قولا فانه موصوفان لا يذهب عليك ما فيه من التام وفيه ليس
 كالتقبل بل كالتصديق لولا انهم ما وضعوا قوله كذا في اي يقول الرجل في طلب المرأة
 زوجة بنتك او امرأة زوجتي نفسك كذا في الكتابة قوله وروجت اي تقول
 المرأة زوجة نفسي منك وكذا في الوفاة تزوجت او قبلت كذا في الكفاية قوله
 فجلوا ما وضع لقب الايجاب والقبول وهو لقب للكتب لا يذهب عليك ان جميع
 نسبت به من حيث لا ينافي في شعبة زوجة ايجابا بحسب الاصطلاح لا ترى الى
 تفسير حرمه بما يقدر من الكلام العاقدين وهذا ظاهر فليس بواجب لم يعلم معناه قال
 في الاصطلاح والابتناء اذا لم يكن احد الطرفين مستقبلا او امرا او ابدا في الايجاب
 اذ لا ينفذ العقد وذلك لا يكون بدونه العزم ان فيه اخلافا للمتن في ذكره في خصوص

قوله في كونه متحدين غير متبدا وهو قوله في التام
 انما يفسر هذا اللفظ بغيره

يريد ان قوله في كذا في موج
 الداراة ما لا ينافي في الايجاب
 المذكور

قال المحققين معناه ان الفعل لا ينفذ فيه مجردة عن الزمان
 واجابوا عن كونها مع ذلك انما هي مجردة
 عارض غير فعلها عن كونه اعادة

في حمل النكاح
 على الايجاب
 والقبول

وهو لعدم الرواية في ما صح بانها على فهم الخيرية والفتوى على ذلك في النكاح
 فان في الفتوى في الطهارة في ما صح بانها على فهم الخيرية والفتوى على ذلك في النكاح
 في بعض الروايات لا يصح لانه لا يصح ان يكون النكاح في ما صح بانها على فهم الخيرية
 لا على ما سئلته المبررة قال الامام فاصح ما ينبغي ان يكون الجواب على التفسير في قوله
 بعد ما في مثل ان يقول الرجل تزوجت وقالت المرأة نعم قوله وانما اقرت المرأة
 انه زوجها هذه العنقودية في ما ذكره سابقا حيث قال كذا في الوفاة للمرأة هذه امرأتي
 فيختلف الجواب في المسئلة المذكورة بالنفي والاثبات ونتيجة التفسير المذكور في كل
 هذا قوله في حديث لم يفهم كلاما انت خيرة بانه لا ينبغي تفريجه على مسئلة من السائل
 مسئلة معللة بامتناع فهم كلام العاقدين في الشايد من كماله في قوله في قوله
 سمع احد الشايد من كماله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 قوله قولها اي قول العاقدين او في قول الوفاة لفظ الزوجين آه فرية بلا مربية
 فان عارية سمعين معا لفظها وليس سببا في كل لفظ الزوجين حتى يتعين عود
 من المثنى اليه اي سواء كان مشاعا وتما كذا في علم او كافر في ما شرط النكاح في حيث
 الشهادة على قسمين احدهما ما كان مشتركا بين المسموعين كذا في قوله في قوله في قوله في قوله
 او حرة من كل اثنين معا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 مسلمين بنكاح مسلمة وانما مسلمة صحيحة مسلمة بنكاح مسلمة بنكاح مسلمة بنكاح مسلمة
 لانه كونهما مسلمين ليس شرط قوله وانما العاقدان ثمة الاداء على ما يفرض في قوله في قوله
 كذا انه ينفذ النكاح بحجة الامم ان لم يقبل او الشراة منه وهو موافق لما في الحديث
 وكذا في كلامه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الحديث والمدة على الاشارة اليها فلا يكون كذا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 انتهى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 لتفريجه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 لا يبر اعتبار الشراة في مسئلة والاذكرة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 على ما يذهب بعض العلماء في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 قوله المتن في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

كلام على المدعى

جواز اعادة النكاح

الرجل المصوب تروى اصل المنظور الى وجهها على المستطوي المكتوب في تفسيره في الكلام
 وكذا القلوب انه يقول بل قوله حرم على كل من صلاها له لولا ما ذكره في سنين لا يربح
 انه هذا غير منطبق بما قبله فان ام المرأة لا ينص كونها في سنين او دونها وما ذكره
 صاحب التلخيص في بعد ان قال حرم من فرقة قريبة ومسوسة وما منه ومنظور الى وجه الرجل
 بشهوة واصطناع فان المحسوسة في حال المسحح رتبة في سنين او دونها وكذا انما
 وكذا المنظور الى وجه الرجل يتفرع على الشهوة وعدمها حرمه الفرج والاصل عدم
 حرمها فكل ما ذكره في الدرر وهذا ظاهر فكان الواجب فيه حرم الاغتصاب له وتزوج
 فروع من كما فعل صاحب الوفاية قوله فان بنت تسع سنين قد يكون مستهزاة ولا يكون
 اه هذا ما خذ بعينه من كلام صدره ليعرفه والذي في الحاشية هو ان بنت تسع سنين مستهزاة في حكم
 الشريعة قوله وهو اولى ذلك لان حرام على تلك المرأة لانها زوجه ابنتها
 عبارة صدره ليعرفه في الكتاب في الكلام يقول حرم على كل من صلاها له ام المرأة الا
 لو فزنت ذكره في حرم عليه تلك المرأة لو قال ام المرأة لو فزنت ذكره في حرم عليه
 البنت او لا قرابة بينهما ولا رضاع كما اصوب واظهر قوله في الاول فزنت في حرم
 المعلوم وفيه راجع الى الزوج فكذلك قوله علم الشرع ان الشئ الذي الزوج القبول الاول منها هو
 لفظ الوفاية وعبارته المصحح هو جليل قال شارحه في الحاشية ان الزوج لا يدرى كمالها
 على التعيين وانما يقيد به لان الزوج لو عين احدهما بالفعل في دخلها او بين انها سافعة
 ففي نكاحها تصادفها وفوق بينه وبين الاخرى ولو دخل احدهما وبينه وبين ذلك
 ابن الاخرى سابقه يعتبر الثاني لان الاول ما يرد له والى في صريح الدلالة لا تعاقب
 الصريح انتهى قوله بالزام النفقة والسقوس غير فاضحة في نظرنا الى الضرر عليه انه قوله
 وصبره المرأة ما ظن الى الضرر عليها قوله فان طلبه المهر اى اذعت كل واحدة منهما انفسهم
 لا سخط من المهر لان في الاول لونه كذا في حرم هذا الكتاب ولا يدرى وجه صحة
 والاصوب موافق لما في الكتب الاول والاولى اى الاول والعقد الاول والمهر المستحق
 قوله فنص على اخذ نصف المهر المسمى على في المسئلة على عدم الدخول وقد في التفسير في
 في التسمية وانها تمام المهرين اى في فزنت بعد الدخول في كل واحدة المهر المذكور في
 قوله ونصف مهر لوقبله سواء كان دعواها ببنية او لا مخرج بالعاقبة في الدخول في سبيل

قوله صدره ليعرفه في الكتاب في الكلام يقول حرم على كل من صلاها له ام المرأة الا لو فزنت ذكره في حرم عليه تلك المرأة لو قال ام المرأة لو فزنت ذكره في حرم عليه البنت او لا قرابة بينهما ولا رضاع كما اصوب واظهر قوله في الاول فزنت في حرم المعلوم وفيه راجع الى الزوج فكذلك قوله علم الشرع ان الشئ الذي الزوج القبول الاول منها هو لفظ الوفاية وعبارته المصحح هو جليل قال شارحه في الحاشية ان الزوج لا يدرى كمالها على التعيين وانما يقيد به لان الزوج لو عين احدهما بالفعل في دخلها او بين انها سافعة ففي نكاحها تصادفها وفوق بينه وبين الاخرى ولو دخل احدهما وبينه وبين ذلك ابن الاخرى سابقه يعتبر الثاني لان الاول ما يرد له والى في صريح الدلالة لا تعاقب الصريح انتهى قوله بالزام النفقة والسقوس غير فاضحة في نظرنا الى الضرر عليه انه قوله وصبره المرأة ما ظن الى الضرر عليها قوله فان طلبه المهر اى اذعت كل واحدة منهما انفسهم لا سخط من المهر لان في الاول لونه كذا في حرم هذا الكتاب ولا يدرى وجه صحة والاصوب موافق لما في الكتب الاول والاولى اى الاول والعقد الاول والمهر المستحق قوله فنص على اخذ نصف المهر المسمى على في المسئلة على عدم الدخول وقد في التفسير في في التسمية وانها تمام المهرين اى في فزنت بعد الدخول في كل واحدة المهر المذكور في قوله ونصف مهر لوقبله سواء كان دعواها ببنية او لا مخرج بالعاقبة في الدخول في سبيل

قوله صدره ليعرفه في الكتاب في الكلام يقول حرم على كل من صلاها له ام المرأة الا لو فزنت ذكره في حرم عليه تلك المرأة لو قال ام المرأة لو فزنت ذكره في حرم عليه البنت او لا قرابة بينهما ولا رضاع كما اصوب واظهر قوله في الاول فزنت في حرم المعلوم وفيه راجع الى الزوج فكذلك قوله علم الشرع ان الشئ الذي الزوج القبول الاول منها هو لفظ الوفاية وعبارته المصحح هو جليل قال شارحه في الحاشية ان الزوج لا يدرى كمالها على التعيين وانما يقيد به لان الزوج لو عين احدهما بالفعل في دخلها او بين انها سافعة ففي نكاحها تصادفها وفوق بينه وبين الاخرى ولو دخل احدهما وبينه وبين ذلك ابن الاخرى سابقه يعتبر الثاني لان الاول ما يرد له والى في صريح الدلالة لا تعاقب الصريح انتهى قوله بالزام النفقة والسقوس غير فاضحة في نظرنا الى الضرر عليه انه قوله وصبره المرأة ما ظن الى الضرر عليها قوله فان طلبه المهر اى اذعت كل واحدة منهما انفسهم لا سخط من المهر لان في الاول لونه كذا في حرم هذا الكتاب ولا يدرى وجه صحة والاصوب موافق لما في الكتب الاول والاولى اى الاول والعقد الاول والمهر المستحق قوله فنص على اخذ نصف المهر المسمى على في المسئلة على عدم الدخول وقد في التفسير في في التسمية وانها تمام المهرين اى في فزنت بعد الدخول في كل واحدة المهر المذكور في قوله ونصف مهر لوقبله سواء كان دعواها ببنية او لا مخرج بالعاقبة في الدخول في سبيل

قوله الا اني انا المسمى في نفقة المسمى لا ينفق
 غير كونه في الكتاب المذكور ان في عشرة سنين



قوله البنت حرم فصل من المصنف والمصنف في الشريعة
 بعبارة المتن وندر سبيل

قوله على

قوله قوله في المهر المسمى في نفقة المسمى لا ينفق
 غير كونه في الكتاب المذكور ان في عشرة سنين

في تفسيره قوله وانما انشأه اذ قال الربيعي وانما كانا مختلفين في نفقة لكل واحدة منهما
 وان لم يكن في العدة في نفقة واحدة لها بل نفقة المهرين اى انما فعلت في التلخيص
 ثلثت الاقسام فلم يجد من جهة غيره قوله بل ايهما الفلانة وايها الفلانة اخرى لم يرد هذا
 التفسير في ثلث الاقسام فكذلك معنى قوله اى وان لم يعلم المسمى بان ايهما الفلانة وايها
 الفلانة اخرى فان العلم بحدوده انما يكون في صورة الاختلاف بهذا الطريق في غير
 انه مبرح اذ ان الفلانة مبرح اذ ان ثمانية ولا يعرف ايهما الفلانة وايها الفلانة
 اخرى قوله فكل واحدة منهما ربع مهرها المستحق لى فكل منهما ربع المهر كانه عبارة
 القوم كان اصوب فان المراد بالمهرين المهر الذي هو اقل المهرين المستحقين
 له في شق لا مبرح واحد منهما قوله فنصف اى فكل منهما نصف اقل المهرين المستحقين
 في كتب القوم في صورة مبرح هذه المسئلة مثل هذا الجواب بل المتحقق في كل مبرح
 ان يكون القلوب فالأقل من نصف المهرين كما في النكاح والطلاق اقل من نصف مهرها
 كما في التسهيل للفاضي في رتبة النكاح والطلاق واحد كذا كونه كل واحد منهما مستحق لربع
 المهر مرجع اليه كما يظهر من شروع الهداية وانما فعل صاحب الدرر في نظيره وجه
 صحة بوجه الوجهة ولو قيل فكل منهما ربع اقل المهرين كان له وجهه كما يكون في غير
 ما ذكره بقوله فكل منهما ربع مهرها فيحصل التكرار اما الفروع الذي نص عليه صاحب
 الدرر في وضع المسئلة فالقوم لا يعرفونه فكيف يدركونه فكيف يدركونه فكيف يدركونه
 عنه كما كذا في الهداية قوله وعند التلخيص في تنزيح الا انه واحد فيكون قوله اما
 احراز غير قوله قوله ونكاح جليل في ما هو جواب هذا جواب المسئلة الانية بعده
 انما هو قول في حاشية ومحمد قال ابو بكر النكاح فان كان في الهداية قوله وانما اذا
 كان ذلك اى اذا كان النكاح غير الزاني قوله فان النكاح صحيح عند الكل اى ليس بها
 فكل بين انشأه كما كان في صورة كونه النكاح غير الزاني وهو مسئلة المتن ثم ان الكتاب
 لفظه في النكاح ههنا ان يذكر الاختلاف الواقع في هذه الصورة اذا كان النكاح
 غير الزاني ولم يسبق منه توفيق اصل قوله ولهذا ينتفى وله حاجه في نفقة اى في غير نفقة
 كذا قال الربيعي قوله يستحب للمهر ان يستبرأ صيانة لما هو موافق لما في الهداية
 وان كان المهر منسبة الى سبيل الى المستبرأ او الزوج ثم ان الفقيه المنصوب في قوله

قوله

قوله قوله في المهر المسمى في نفقة المسمى لا ينفق
 غير كونه في الكتاب المذكور ان في عشرة سنين

في استنباط استنباط غير الاوب على ما اذكي عليه في هذا القول على ما اذكي
 يكون المراد بغير الاوب في الصورة المذكورة غير الاوب والجدد وحول ما يقتضيه القول
 الشرعي اما الاول فظاهر اما الثاني فلا الاقرب والقريب وانما بطلان ما على غير
 والجدد كايادة في الوسا بقوله استنباط الاوب والجدد استنباط المشا وبقوله والمراد
 تدفع اي بالانكار والقول في المنكر قوله وتقبل بينة على سكونها في ذلك قال الزبيدي
 ايها اقام البينة قبلت بينة استنباط في الدوام في الهداية والوقاية في العقل
 الصريح في الغير غير الاوب والجدد قوله اذا كان ذلك العقد بغير المشا او كقولهم قال بعض
 العلماء الظاهر في نفسه بطلان اذا كان آه العقد الاوب والجدد اذا كان بغيره في حاشي
 كقولهم لا نزلت بها غير الفسخ بالبلوغ وليس كذلك بل لا نزلت مطلقا مع بطلان الفسخ
 وغيره قالوا ان كيف قوله اذا كان آه استنباط في الاشرط انما هو على قولها فان
 العقد اذا كان بغير المشا كقولهم عندها ولم يفسخ واذا كان بغيره في حاشي غير كقول
 لم يفسخ الا انه يجوز لها الفسخ واما قول ابي حنيفة في النكاح لا نزلت مطلقا استنباط في الواقع في
 الدوام والكفو والفاصلة لا الواو الواصلة في الصواب في الثانية لا بشرط
 الدوام اجتماعهما كما ان عدم الدوام يتحقق باحدهما فليست بوجوب عقد غيرهما الا في
 خيار فسخ بالبلوغ في النكاح ولو زوجه غير الاوب والجدد في غير كفو او بغيره في حاشي
 النكاح اصل وانما حلت بذلك لانه قد استمر بعض البلاء وفعل في الفسخ في
 النكاح في هذه الصورة لكن يكون لها الفسخ وكذا او في شرحه لوقاية ولا بوجه رواية
 اصل استنباط في المحالين شرح المنظومة وغير الاوب والجدد الاول لا يجوز النكاح
 بالغير النكاح لا جاز في الواجبه بعد البلوغ لا يعمل اجازته استنباط في خيار الفسخ
 بالبلوغ في عقد غيرهما لا في الواجبه متوفرة ما اذا كان النكاح بغيره في حاشي
 عليه صريح كلام صاحب النكاح قلت فيمنع ان يجعل كلام صاحب النكاح رعي ذلك ليكون
 على الصريح قوله اذا علم بعد البلوغ اي علم بالنكاح حال كونها بكر او لا بطلان في صريح
 او دلالة ذلك في النكاح فان خيار الفسخ لا يسقط به قوله في المجنونة الابن
 وجود الا لانه الابن مقدم على الا بالعقد وهذه الولاية منبته عليها كما قال الزبيدي
 وبه يظهر نظام قوله ثم العصبية بنفسه على ترتيب الارث لهذه الصورة وان كان الا من

كلام في الفسخ

في ارباب الفروع فيمن ان ذكر قول ابي حنيفة وابي حنيفة وقال محمد بن ابي اسحق
 ذكره الزبيدي قوله المولى الا قوله الكفا لا يجب عليك ان تذكر ذلك في صدق اعتبار الكفا
 سببا غير موجبه في الاعتبار في كفاة المولى بالسلام والكفاة على ما مضى به الزبيدي وغيره
 وتعللنا غلط صاحب النكاح رحمه الله في الهداية حيث قال ثم الكفاة تعتبر بالنسب
 لا يقع به اتفاق فقهاء في بعض الكفاة لبعض بل في العرب الكفاة بعضهم
 قبله بقبيلة المولى بعضهم الكفاة لبعض رجل رجل انتهى فقد غفل في انه قوله المولى
 بعضهم الكفاة لبعض رجل رجل انما ذكر لكونه تمام الكفاة المستلزمة لا لكونه
 متعلقا بالبيان ويقع ذلك كثيرا في كلامهم قوله يعني العجم يتوابع ذلك لانهم
 العرب آه قال الزبيدي في العجم مولى لانهم فحمت عنوة بدي العرب وكان
 للعرب سحر فافهم فاذا تركوهم احرار فكانهم اعتقوهم المولى المعتق انتهى قوله
 في التوفيق يقع بالابوين اراد بالابوين الاوب والجدد يعني انك اذا شهد على
 بيت او عاتب كجانبه يذكر اسم الاب والجدد لا يورثهما لا يكون الا بذكرهما قوله يعتبر
 اي في حرة فبغيره او مضمون آه قد فاته اعتبار الكفاة في ذلك العاتق سحره وقد ذكره في
 كتاب الولاء وبين ذلك انه يكون معتق النكاح كقول المعتق العطار وفي الدوام
 انتهى قوله فليس من كفو الصالحة الاول ماخوذ من الجمع ان في المواقفة وعليه روي
 عن محمد بن ابي اذا كان الفاسق محترما مطلقا عند الناس عوانه السكينة يكون كفو
 لبيت الصالحين انتهى في كتابه في صلب الا شرف رائد فلا يجد ان يعتبر الفسخة
 بالنسبة الى الفاسق ولا يرد عليه قيل قيل ان يكون بنت الصالح فاستفاد
 كفو انتهى لا حاجة في دفعه الا ان يقال ان العاتق بنت الصالح اصله كافي
 قوله المراد بالمعقود ما تعارفوا فيه اي بالمهر الواقع في عبارة الفقهاء في هذا المقام
 ولفظ الزبيدي والمراد بالمهر المعجل وهو ما تعارفوا فيه ولا يعتبر البتة ولو كان حال انتهى
 فلو قال صاحب الدرر المراد بالمهر المعجل كان كلامه موافقا لكلام الزبيدي في
 اي الكفاة لا تعتبر بجهة الفسخ قوله الاصح انه لا يعتبر بجهة الفسخ شره انه قد قال في
 جعل ملك المهر النفقة كفو الفاتنة الفسخ وقال لا يكون كفو قوله قال عليه السلام
 ملك المهر في الامه قال ما له هكذا هكذا اي تصدق به قال في نهاية ابن الاثير العرب

قوله يعتبر

جعل القول عبارة عن جميع النعمان ونطقه على غير العلم والآن نقول ما يليه اي انه
 رجل اي شيء قال الشاعر ما لست العيان سمعا وطاعة اي اوست وقال بنو
 رفعة وكل ذلك على الجواز والاشارة انتهى من غفل هذا الاستعمال فان قيل قد يرد
 بان منبته وجوه الخيرة انتهى ذلك لرجح النطق الى القول الذي بالتأويل وقد عرفت
 ما فيه قوله الجاهل العالم كقول العرب لجاهل قال في معارج الدراية وفي جامع فاضل كقوله
 للشيباني الفقيه كقول العلوي في شرف العلم فوق النسب وكذا الفقيه الفقير كقول
 الجاهل والعالم الجاهل كقول العرب لجاهل انتهى الطاهر في كل مسووع قول في حقه وقد عرفت
 ان الكفاية بالفتى معتبرة عنده وعند محمد بن خالد يوسف فقيه في صاحب الدرر
 كما في قوله على قول يوسف على ما عرفت ثم ذكره المسند جعل قوله كونه العالم
 الفقيه كقول الجاهل الفقه بنينا على قول يوسف حيث قال لما عرفت ان الفقه معتبر
 فلا يذهب عليك ما في سون كلامه في الخلل الظاهر بل القواب ان يعمل هذه المسئلة
 بان الفقه معتبر عنده فيجوز عدم كفاية الجاهل للعالم قوله في شرف العلم بما وشر
 النسب الظاهر لان شرف العلم بما وشر النسب العربي وشر النسب العربي كونه النبي صلى
 الله عليه وسلم في العرب وكما ثبت له منزلة على سائرهم ثم ان عبارة فاضل في الجاهل لان
 شرف العلم فوق النسب وغيره صاحب الدرر لا ياترى وبناء الفقه على ما عرفت
 الذي في قوله انما اذا تزوجت المرأة رجل غير امها فليس للولي ان يفرض بينهما لان الكفاية
 غير مطلوبة من جانب النساء لان الولي لا يغير بان يكون تحت الرجل ولا يكافؤا للزوج
 يكون الى ابيه الى امه قوله لما عرفت انه يجب بقدر على المهر المجل والنفقة فيهم الزوج
 من عدم كونه العاقر عنها كقول الفقيرة ولا غنية كما سبق تحقيقه في الفقه الذي لا يقدر
 على المهر المجل والنفقة خارج عن البحث ولذا جعل الفقير مبرا من غير الفقه لا يمكن
 مثل قوله وللعلوي عطف على قوله لجاهل الفقه اي العالم الفقير كقول الذي يقتضيه عبارة
 حاشية في ما عرفت فانها ان يكون معاملة العالم لا العالم الفقير قوله قوله اي انه غير
 كما قال الرزلي وسجي وجه هذا التفسير كما اذا تزوجته امته بمثل موضع التهمة والفرق
 لانه الا المأمورة قوله لم يكن مانع كما اذا كانت تحت حرة بغير طوارس من الملقن
 قوله فاجاز اي اجاز الغائب اه لو انكفي بقوله فان كان قبل عنده واحد جازيالا فلا

مطلق
 العاقر من غير ان يكون له زوج

من المهر

واسقط هذه النكحة وشرهما من هذا البين كان كل واحد منكما متهما في حركات
 بانك في قوله اي انما قوله اي تزوج ذلك الرجل تلك المرأة بانك في ذلك
 قوله بنقطة ما صرح به في الحاشية وعليه يفرق قوله فيما سجي بقوله تزوجت بنقطة اي ولو
 وكلت رجلا تزوجها اه وفي المسئلة مع هذا الوجه وان لما قال الرزلي والموافق
 للحاشية ان يقال تزوجها رجل الزوج بينهما ووضح **باب المهر قوله** في الباطن
 حاشية بمعنى ان النكاح يقع في خفية في العالم مجاز في حرة زوجها الجاهل لان شراكم كذا
 في المسئلة قوله فيدل قطعا على امتناع انفكاك الابتداء بالقول لان انفكاك كذا وبه
 انتهى بطلان العمل في مكانة المرأة والمراة قوله وهو العقد الصحيح في الكون في ابتداء
 بهو الطيب بالعقد لا بالاجارة والنكاح اقل من غير ما في المهر المهر العبد الصحيح في
 المهر في العقد القاطن اجماعا على ما في الاطوار انتهى فيل يذهب عليك ما في لفظ
 الذي في قوله فيل يذهب عليك ما في لفظ الذي في قوله فيل يذهب عليك ما في لفظ
 لفظ الابتداء بعقد النكاح في النكاح في الآية المذكورة بمعنى الابتداء في
 في هذا الباب قوله في النكاح الصحيح لم يذكر النكاح صراحة في هذا الموضع في الكتاب
 افتقره حاشية على ذكر الوطى والموت مع انه حكمها في حكمها في وجوب تمام المهر في تمام
 عموم الوطى من الحقيقة والحكم في فادخلوا النكاح في النكاح وسجي كونه النكاح كالوطى
 قوله اي وجب نصف المهر قيل الا وان يقال نصف الواجب لئلا اذا انتهى اقل
 العشرة فان الواجب في هذه الصورة نصف العشرة لغير المهر في قوله بشرط ان تزوجه
 الا في بنته او اخته كان الواجب عليه ان يزوجه في كل على ان يكون لغيره كل واحدة صدقا
 لا في كانه النكاح كيف قد قال فيه اجماعا انه لو قال تزوجتك انما تزوجتني انك
 ولم يفعل على ان يكون لغيره كل واحدة صدقا لا في كونه النكاح ولا يكون في النكاح
 والصحيح انها سجي اي فيجب لها خدمته قوله عطف على المهر كذا في اكثر النسخ والظاهر
 اسقاط ما كان بعضا قوله ويرجع على الزوج اي يرجع ذلك قوله لو لم يكن
 على النكاح اه اي في النكاح الزوج المهر على ما يظهر من الاستدلال في قوله في النكاح في
 القيام بامور الزوجية فلا مانع من انتهى قوله العبد ان يملكها العاقر كذا في
 في النكاح وهو تخفيف الامم قال في باج الاسماء سلم الشئ سلمنا خلع من رجلا لرجل

قوله في المهر

قوله في المهر

قوله في المهر

قوله في المهر

قوله في قوله لا يجوز له ان يبيع الف ولا يرد على اخيه كذا في قوله
 لا تقام بينهما منى للرجل والمرأة المتكلمين قوله فانه كانه اخلا في او كسها آه قال المفسر
 انه كانه من المثلث وبالعينة احداهما بحيث العينة انتهى ثم انه لفظ الربيعي انه كانه من كسها
 او اخلا في لفظه المستعمل ان نية انه كانه من رهنها او كسها او قدمت صاحب
 ذكره صورة مثل الاوكس مثل الارض قوله صح ما رفس اراد به كل حيوان ذكره حيث لم يرد
 تزوجه على حيوانه ولم يبين جنسه بان تزوجه باعد اية تبطل التسمية ويجب المثل التماس
 قوله فثوب هروني ذكر الثوب مرفوعا لانه لو ذكر الثوب ولم يرد عليه يجب المثل لانه يكون
 مرفوعا له لجنس الثوب اجناس شتى كالحيوان واما اذا سمي بان قال هروني او
 هروني قطع التسمية ويجب الوسط وكثير الزوج لما ابتداء الحيوان كذا فتره الربيعي قوله لزم الوسط او
 قيمة موزن باب جواب مسئلة الفرس الثوب الهروي والمكيل الموزون فانه جمعها
 بخير الزوج بين المسمى بين دفع قيمة وايتها في خير المرأة على قوله كذا فتره الربيعي ثم انه
 المراد بالموزون غير الدراهم والدنانير فذكره الربيعي قوله اني ابتداء اي صفته ايضا اي كما
 بين جنسه آه هو متعلق بمسئلة المكيل الموزون فقط فلا يذهب عليك ما في كلام صاحب
 الذي روي عدم الانظام ثم انه معنى قوله فالوصف اي التاروم هو انه اذا ذكره بصفته
 يجب عليه تسليمه لموصوفه بحيث لا يمتنع ثوبا محكي كذا فتره الربيعي قوله لا يجرد العقد
 كذا قال الربيعي قوله لا يمكن مع الحرمة فصلا لخلوة المحالف كذا في الكافة قوله كذا لا يجزأ حرمة
 المصاهرة الضميمة لخلوة النكاح الفاسد ببيع قوله لا العدة لوجوب خلوة النكاح الصحيح كذا
 كانت الخلوة فاسدة كما مر منه هذا البيت قوله ولكل منها من غير محضر صاحب اي لكل من
 المتكلمين بعقد فاسد فبيع النكاح بعد الخلوة بغير محضر صاحب قوله قبل ليل ذلك الدخول
 الدخول هو الوطى كما مر به بغير مخالف ما قيل في ذكر قبلة التفرغ فانما هو على القول الاول وذلك
 لعدم ثبوت النكاح الفاسد بالوطى والقول الثاني بانها يبيع انه التاكيد بالخلوة ايضا ببيع
 انه يكون مانعا في ذلك قوله كذا في البيع الفاسد بعد القبض فان كل واحد من المتعاقدين جاز
 الفسخ بغير محضر صاحب قبل القبض وليس في ذلك بعد القبض كذا في النهاية قوله في البيع
 في نسخ هذا الكتاب والصلوب المبيع كانه نسخ الربيعي قوله لانه آخر الوطى كما حجب
 نفرا واهوا بالمال المصطفى وقوله هو الصحيح اخر اربعين لها قوله التفسير في نسخ

النسخ على ان قوله النسخ المنقح قوله ثبت من النسخ والمقصود ان النسخ المنقح هو النسخ الذي
يصح عطف لفظ النسخ عليه اذ معنى في النسب لا يجب قوله فثبت على ان النسخ المنقح
وهو النسخ الخاص به من اللفظي عبارة عن النسخ في ذاته وشرائطه وصدره بشرط عبارة
عامة الكتب الفقهية مما يدخل في كذا فعل قول محمد المفتي بقدر ما سبب الدرس
منه لفظ الدخول الى اللفظي وارجع اليه عند ذكر قول محمد الى اللفظي بما علمنا
في عرفهم احد يدل عليه قول بعضهم في الباب للمنفعة السمي انه دخل بها او ما شئت
وقول بعضهم ما سمي اللفظي او موت احد مما قوله المصنف الفقيه اجل قوله ثم شئت
فانه المراد منه المعنى القوي ولذا قال هناك اي مهر امرة تمامها قوله والتميز بينهما
الا ان يكون من قوم يراها كانه تكون بنت عمها ولا يوجب ذلك ان يكون كانه يكون بنت
عمها وهو ظاهر فانه بنت عمها تكون بنت اخ لا بغيره ولا يجوز انما هو من القلوب
كانه يكون بنت عمها رجاءا للتميز الى اللفظي كواقع في لفظ صاحب المداية او بنت عمها
كواقع في لفظ صدر الشريعة قوله مع صفاته الولي مهرها اراد بالولي في المرة كانه بغيره
كلام الشرح كانه الحكم وصحة الفلما لا يتفاوت بين لفظي والى الزوج لما ذكرني
التميز فزان اللفظ اذا رجع ابنه الصغير امرة وضمن المهر ادى كانه منقطع عن
الا انه اذا شهد عند الاداء انه ادى لزوج لا يكون متطوعا ورجع في ماله كانه اذا
قوله لانه من اجل الالتزام بغيره فعاقل في دفعه لانه كذا في شرح الهداية للساجد
قوله ولذا لا ما يقبل الى اختصاص الالتزام لما يقبل الالتزام وما يقبل الالتزام
هو المهر لانه دين صح فيه الكمال والتميز كانه الزاوية قوله رضية كذا في النسخ بغيره
والذي يوافق الكتب رضية بنتها بنسبة الفلما اعتبر الرضاء لها جاز اللفظي والتميز
كاهو جاز في المهر وعينه قوله الشرح اذا رضية باللفظي او المهر قوله الى ان وطها
او بطها جاز ما يرد في معنى الكلام على هذا وان لم يثبت فيه بان الوصية صريحة
ففيه تنبيه على انه قوله بعد لفظي او خلوة رضية ما ليس بقصد احترازي حتى يكون قوله
ليس لها من قبل لفظي او خلوة رضية ما مدخول في الوصية هو موضع خلافهما كما يظهر
وكونه عام ليقض ما دخلت عليه الوصية على خلاف ما ذكره اولي مني عدوك فانه اتفاق
قال الزميلي انهما تمتن نفسا اذا اراد الزوج ان يبا وبها او يطا حتى تاحضهما

فقد انما يعبر عنه حاله البقاء فتملك الابرا، وفي النسخ لا يفرق به صاحب المادة
 في اوائل البقا فاقبل انه لو قبل ان في المهر كان حسن ليس كان يفي
 بحرف ذي البقا ودليل في بنية الهداية والكافة ليس كانت بل حواجز اصل
 لا يفرق احكاما في الزمانات كالصوم والصلاة فيما يعقد في حلاله المعاملات
 كسب الخمر والخمر في ولاية الازمان منقطعة بالتب او بالحاجة وكل ذلك منقطع
 عنهم باعتبار عقد الزمان فانما امرنا ان نتركهم ما يدبرونه فصاروا كاحل الحروب
 انتهى فاسلموا او سلموا او اكلوا قبل القبض كانه الهداية قوله فلا يخلو
 الصواب بالواو كانه عبارة صدر الشريعة لانه ليس يفتقر على كونه شليا وكذا
 في قوله فاجاب القيمة **قوله** واما الخمر فيمنع ذوات القيمة لا ترى انه لوجاه
 بالقيمة قبل اكلها بحرف القيمة الخمر في هذا دليل ان قيمة الخمر غير متعلقة به لانه
 لو لم يكن كذلك لما اجبرت على القول كذا في الزاوية **قوله** فاجاب القيمة لا يكون
 اعراضا عنه لانه اخذ القيمة في ذوات القيمة كاخذه في كمال القيمة **قوله** والاه
 كذا في الرواية وقيل الامة من درجة تحت القن وانما ذكرها من ذكرها مع العبد
 لانه القن قلت تنمو القن للعبد لانه كسب مقرا لا يمكن انكاره كسب القن
 كغيره من عبارات الفقهاء مثل صاحب الزاوية والربيعي قلوا اقتصر على القن لا بعد
 تبوؤ اختصاص هذا الحكم بالعبد في الامة بنا، على ذلك الاستحسان كان هذا المعنى
 الا ذكر الامة بعد فليدبر قوله والمهر على القن بعد العنق هذا الحكم يشترك فيه المكاتب
 والمدير ايضا قال في غاية البيان اذا تزوج العبد المديون المكاتب بدونه او في الموالي
 ودخل بها ثم فرق بينهما الموالي فلما مر عليه يعين كذا ذكره الحكم الشريعة في القن
 الترخي في شرحه ذاك لانه دين يثبت بسبب لم يظهر في حق الموالي فصا كدين
 اقرب به العبد انتهى انما اقتصر على القن لينظم لحاق الحكم حيث قال في غايته
 قوله ان كان المهر هو ما به كان النكاح كما قيل قوله بخلاف ما اذا تزوجت آه كذا
 في النسخ والصواب اذا تزوج كانه عبارة الربيعي فان هذا القول بينا لما ذكره
 في المتن بقوله والمهر على القن بعد العنق ان كان المهر مذكورا فيكون احوال العبد
 قوله ودخل بها فبذلك لانه النكاح لا يوجب شيئا بل هو على قوله قول في قوله قول

قوله

قوله

قوله

الان في ان القن المفيد لوجوب المهر بين ول العبد وهو قول الفقهاء لا يوجب
 ان تزوج في قال لا لا يجب المهر في نكاح العبد اصل وليس الامر كذلك وهذا ظاهر في الروايات
 اي المكاتب والمدير ايضا اي اذا تزوجا بدونهما فلا يمانع المهر بينهما فيه
 في قوله في المهر كسب المالك لنفسه كذا في الهداية ثم ان سببا الكلام في حق المهر في
 النسخ في هذا الباب لا يرى له وجه في كونه في الواقع ذلك قوله لانهما لا يملك القن من
 ملك الاملاك آه فبذلك لا يستغنى عن رقبتهما لانه لوجار القن يلزم بطلان استحقاق
 المحرقة بعقد الكفاية والتدبير في ذلك لا يجوز الا اذا عجز المكاتب عن اداء الكفاية
 كذا في غاية البيان قوله وكما عطف على قوله برقبته آه هو محقق بين حال العبد في ذلك
 اذا كان مذكورا في التجارة بقي انه قال في كتاب الماذونين وجب تجارته بغير
 برقبته لانه من ظهر وجب في حق الموالي فيستحق برقبته كدين الاستحسان والمهر في النسخ
 انتهى بهذا الحكم ان العبد الماذون لا يتزوج الا بدين الموالي لانه اذا تزوج بالحق
 ليس في ما ذكره صاحب الدرر في كتاب الماذونين قوله وهو قوله لانه منعه من النكاح
 والطلاق رفع بعد النكاح كذا في الكافة قوله في بيان فيه في المهررة الا اذا فراه
 الموالي كذا في غاية البيان قوله وسادت المرأة غرضه قال صدر الشريعة اي ان العبد
 ثمة بين المرأة والفرق بالحققة فتأخذ حصته مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل
 او مساويا او اذا كان زائدا فلما أخذ بحقه ما زاد انتهى قوله في مثل هذه الصورة
 حوز زيادة في صاحب القن على كلام الكافي قيل هو احتراز عن تزويج الموالي بامته انتهى
 قد سبق انه في ذمة ولين ويكون بنا وهذا الاحتراز على القول لا يزوج على ما سبق في قوله قوله
 فيجب كذا في غايته سقوط المهر لو كان حرمانه الموالي آه الظاهر انه بربره لعنة العاقلة
 يعني لو كان الحكم بسقوط المهر لمحررم الموالي والا فالجواز بالحرمان في عبارة صدر الشريعة
 معلول لاعتدائه قوله في لارت قبل كان الانسب انه يقول في المهر ان الامة تملك
 حتى يكون باقي منها ميراثا انتهى قوله لانه بعد الوطى المهر واجب في القصورين قيل في
 قيل الامة نفسها وقيل الموالي آه انتهى في غايته في هذا عبارة صدر الشريعة
 وقيل الامة نفسا ليس كذلك في كلامه لانه السبب لانه القن ولعل الصواب
 تفسير القصورين بقول المحرقة نفسها وقيل الموالي امته والاستحسان لانه عبارة

قوله

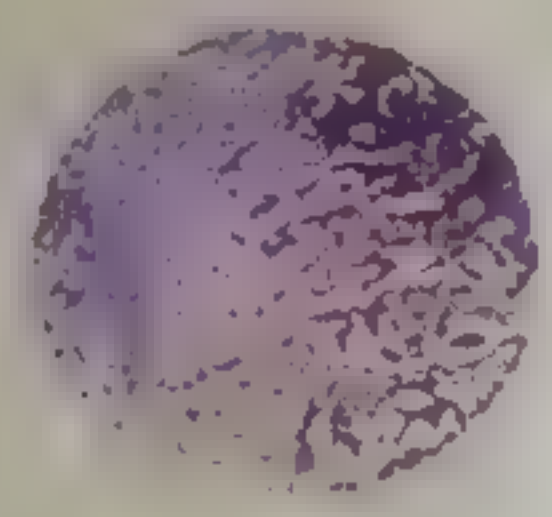
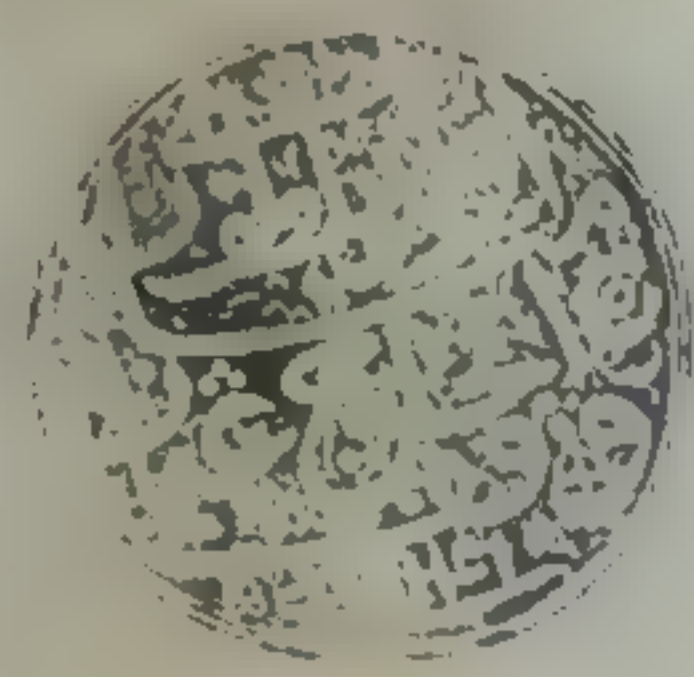
قوله

قوله

قوله

المذكورة انما هو بسبب العترة الثانية ثم ان البحث المذكور يمكن دفعه بانه لا يتجوز ان
 يترتب عليه كونه بالحرمان هو التجيز قبل او انه قسرين العرفي ما اذا كان قتل امته قبل
 الرطوي او بعده من جهة ان القتل قبل التمتع بمناخ البضع يعتبر الشرع قتل قبل او بعده
 القتل بعد التمتع باقائه الزوج في هذه الفتوة يكون كالمستوفى ولا يستلزم ذلك
 استباحة قتله بعد الرطوي شرعا وهذا هو قول **ابن ابي سفيان** المهر قبل الفرة لغيا
 قبل الرطوي هو موافق لما في الهداية ولفظ كناية ولو قيلت كونه نفسا لا يسقط
 من المهر عند ما حل فالتام في استنهي لم يقبضه بكونه قبل الرطوي **قوله** ولهذا اذا قتل
 يغسل ويصلى عليه فيه قولان ارجحهما هذا وكذا سبب جريان صاحب الدرر في باب
 الجنائز **قوله** فعلا لعارض هو كونه كونه فرائدا للبعد الذي يظهر ان يكون هذا دليل على
 الاتفاقية لكن مسوقة من جانب الشافعي واما الدليل الذي يقتل المسئلة المذكورة
 بانه يجب ان يكون امر ايم كانت الامة تحت الحر ايم على ما يظهر من صحيح صاحب
 الكافي **قوله** كذا الوبايع الغدير المنسوب لعبد بن ابي اذ في قوله فاجاز المستر في ابي
 المستر في ذلك النكاح الذي وقع من العبد مولاه **قوله** كذا في النهاية نقل في الموطو
قوله بعد موت ابي موت الاب وكذا بعد كفرة او رقة او جنونه فلو قبل بدل قوله بعد موت
 بعد انقطاع ولا يثبت كانه كذا اكثر فائدة **قوله** سلم المتر فاجاز بل يشهد وافي بعد
 تزوج جاز حال كفها بلاشهر **قوله** او في عدة كافر متعلق بالمتر فاجاز اي سلم متر فاجاز
 حال كونه الزوج قبل انقضاء عدة كافر واما قيته به لانا اذا كانت تحت مسلم
 يملك اثبات العدة في حال الزوج لانه يعتقد بغير الكافر على ما يظهر من الهداية
 ثم ان وضع المسئلة على ان المتر فاجاز في بيانها كما صرح به صاحب الكافي **قوله** معتق
 ذلك على لفظ المتن حال ان المتر فاجاز وهذا عبارة الوفاية ولعل قول صاحب الهداية
 ومنه يوجب ويندم جائز او الى منه لان اعتقاد المتر فاجاز وحدها غير كاف في
 ذلك ولا حكم **قوله** محرمين كما اذا تزوج المجوسي ابنته او امه **قوله** لعدم المحلقة
 للمحرمة الام في قوله للمحرمة تعليلية متعلق بعدم المحلقة **قوله** فاجاز ما من من اسلام
 احد المتر فاجاز بل يشهد او في عدة كافر **قوله** اذ لم يدين سماوي دعوى كحيب
 وعوام دا اعتقادهم فانهم يحسبون انهم يدينون سماويين والافوليين يدينون سماويين

الآن قوله انهم سلم بعضهم لاجل حاجته الى العرض قوله لم يدين سماويين كحيب كذا اذا
 اسلمت المرأة وهي من كحيب واما اذا كانت من غير كحيب فلا تقع الفرة ما لم تغض
 ثمنه اشهر كذا في النهاية ثم انه لا يثبت ثمن كحيب في غير الفرة العدة اذا كانت
 مدخولا باقوله قبل سلام الاخر فان سلم البتة منها في المدة فما على النكاح الا
 فقد وقعت الفرة بينهما عند مضي المدة ثم المرأة اذا كانت هي المسئلة في كالمهر
 ولا عدة عليها بعد ذلك في قول ابي ج وعندها يجب العدة بعد وقوع الفرة
 ثبتت كحيب وان كان الزوج حولا لمسلم فلا عدة عليها بالاجماع **قوله** انما ملنا او
 امرأة الكتاب في المسلم آه لا يجب عليك ان يمسك من ثمنك التفسير للتفسير
 الكفر فوجد ان ذلك فهو كذا لا طائل تحت ذكره **قوله** سلم زوج الكتابية كذا
 بعض الاما في انه قوله سلم بعض الكتابية لم يدين يكون لغوا مستند كانه قوله
 امرأة الكتاب بغيره اياه انتهى واما قوله محل تدبر قوله نسخ على حذر بقوله
 ما حل غير قول الشافعي فانه عنده انه كانت الردة بعد الدخول المتعين في معنى
 ثمنه قوله وان كانت قبل الدخول تبين في المحل كما قرره الريني واما الاعتراض عن
 قول محمد فيقتل قوله فسخ اذ لا يقول هو ان ارداد احد ما فسخ على الاطلاق **قوله** انما
 الا رداده الطاهر ان المراد تنظيره لا بالارداد في خصوص المهر كما يظهر من
 وموجب لا يتوض فيما سبق في حال المهر اياه وهو خلاف الواقع الا ترى الاقوال لا
 مهر في اياه اياه الا للموطوءة والتقييد المذكور يدل على ان الحكم على ذلك
 كما هو الرسم في وضع عبات المتوفى فيكون هذا تكرارا بلا طائل **قوله** انه كان منها كتابية
 هذه الصورة هي ذكره بقوله فيما سبق ولا مهر في اياه الا للموطوءة **باب**
الرقم قوله وللمرة ضعف الامة بغية امه رجل ومكاتبته ام ولد ومدة بتره اذا
 كن شكوكات الاخر فجمعا عنده مع الحر اذ **باب الرضاع** **قوله** انفقوا على
 اجرة الرضاع اذا اطلقت المدة آه قال في الكافي النص المقتضى كولين بكل على
 الرضاع المستحق حتى لا يستحق على الوالد نفقة الرضاع بعد ذلك وقال انه مدة
 في حق استحقاق الاجرة على الاب مقدرة كولين عند الكل حتى اذا طلق امراته
 وطلبت اجرة الرضاع بعد كولين فانه يحبس على الاطلاق انتهى **قوله** لم يتعلق به خرم



فقط ولم يقطع كذا قال الزبيعي قوله لا يصح المصراع قبل المدة التي قبل انقطاع مدة
 الرضاع ولفظ الرضاع المصراع مدة الرضاع غير موصولة وذكر المصراع انه اذا قطع
 قبل المدة هو على صيغة المفعول سندا الى الميم العبي يعال فقلت المصراع الرضاع فظا
 من باب ضرب واما انقطع العبي فهو مفعول دخل وقت الغطاء مثل حصه الرضاع
 اذا كان وقت حصاه كذا المصراع الميم قوله وعندك في لا يثبت الا بغير
 قيل لقوله عدم لا تحرم المصراع ولا الامانة ولا الامانة فاذا لم يوجد بغير
 بهذه الاربعة يترجم ان يوجد بالحياسة انتهى قلت الظاهر ان تمام هذا الكلام موقوف
 على ما قرره صاحب الكافي من ان المصراع داخل في المقتضين لقوله لا اكلي يوما ولا يمين
 فانه اليقين ينتهي بيومين كقول لا اكلي يوما ويومين حيث لا ينتهي اليقين الا بالثبوت
 ايام وكانه قال لا تحرم المصراع ولا الامانة فان شئت لحرمة غير اربع رضع
 بهذا الحد يثبت والتحريم اجماعا انتهى لعله ضعيف فانه المصراع ما يكون من جانب
 الرضيع الا ان جاز فعل المصراع على ما صرح به صاحب العنايه وبقوله انها كجملتها في كل مدة
 فلا ينبغي ان بعد كل منها رضعة مستقلة حيث يكون المصراع اربع رضع او اقلها انما يتم
 ما قاله ان لو دل على هذا الكلام على كماله في الوجود وليس كذلك بل هو دالة على كماله في
 الحكم وهو لا يفيده اذ عاده وهذا ظاهره لعل قول صاحب الكافي وفيه نوع من ضعف الاشارة الى
 ما قلنا قوله بان تزوجت ذات لبن للنساء بسبب زواج او كان لها قبل كمال
 الرضعي قوله فانه ام الاخت والاخت في النسب الام ان كان الاخ او الاخت لاب
 وام او لام قوله او موطوءة الاب اي يكون امها موطوءة الاب ان كان
 الاخ او الاخت لاب قوله الاول الام رما على الاخت او الاخ نسب ايا كانت
 اما لها او له من جهة النسب وكذا الحال في الصورة التي نية والثالثة في حيث يكون
 له ان يزوج ام اخته من الرضاع اليه انقذت القصة بالرضاع قوله الاجنبيا اي يكون
 احدهما اجنبيا عن الآخر فلا يخفى ذلك في تقييد المرأة بالانثى عنها قوله وكلت
 اخيه مطلقا اي رضاعا ونسبا وقد ذكر ذلك في اكثر صرحا ولهذا امره صاحب العنايه
 بتقويدهما وعلل من قال كنه هذا بخصوص بما اذا لم يكن الزوج ولد رضيعا كما سبكر
 قريبا انتهى مباح الفصول في ذلك وحل قوله مطلقا على جميع الصور والافانث منيرة

لا يصح المصراع
 لا اكلي يوما ولا يمين

خير بان اطلق المصراع مقبلة بارتفاع الموانع فليدبر قوله اي يجوز ان يزوج الرجل
 باخت اخيه من الرضاع بان يكون الرجل في الرضاع له اخت من النسب فكل
 الرجل ان يزوج تلك الاخت من النسب كما يجوز ان يزوج الرجل اخت اخيه
 من النسب اي كان اخت اخيه من النسب يكون الرجل في الرضاع له اخت من ام
 فتقل ذلك الرجل يزوج تلك الاخت من الام لا ولا حل ليدبر منيرة
 وولده من غير اعتبار الوان والكنة بين رضعة ولعل هذا التفسير غير صحيح فان
 الرضيع هو اخوك من الرضاع على ما صرح به صاحب العنايه موصوفه الرضعة بمعنى
 الاخت من الرضاع ولوقيل لا حل بين اخت من الرضاع وولد رضيعا لا مثل
 فظام الكلام ولا يفسل الفجوى بعد ما هو الموافق للمراسم قوله والمرأة الميتة
 ان يكون تشديدا اليه وتخفيفها يعال في ميتة وميتة وميتة كما في القاموس
 واما ان لم يقطعا تخففه اليه ونظرا اصلية التنا فانا ما لم تحقه الزكوة
 وقيل التزم التشديد في ميتة الاناس الى الابد والاصل التزم التخفيف في غير الاناس
 فربما بينهما ذكره في المصراع المنيرة قوله لان فيه نبات اللحم وانما العطف قال
 غراسه ونظروا الى العظام كيف تنسج ما اي نرفها الى موضعها او نركبها بعينها
 على بعض قوله لانه لا يستر القصة في اي غلبت الطعام في عدم التحريم قوله وتسم
 الناحية لوطج بهما يتعلق بها التحريم مطلقا قوله جميعا سواء كان اللبن غاليا
 او خلويا كذا في الهداية ممنوعا بشرحه لتابع الشريعة قوله كونه الطعام مستب
 اي واضحنا طاعنا غير محقق قوله اذا انقضت اي يلين المرأة العبي الطاهر يكون
 الفعل المذكور على صيغة المفعول العبي فان مقام فاعلة في المصراع اختا
 حقة كونه وان انكره صاحب المغرب قوله واخذ رجل لبنا فادرجه بالقصبة
 الوجور بالفتح المداوي بوجه وسط الفم اي صبب نقول جرت العبي
 واوجرته بمعنى كذا في جامع اللغة قوله ان قدمت الفساد في فساد النكاح
 بان علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع افساد النكاح لا دفع الجحش
 والمكث واما ان قصدت دفعها القصور لا تكون متعدي ولو علمت النكاح
 لانها باجورة ذلك قوله هذه رضيعتي اي اخته من الرضاع كما سبق فقله

لا يصح المصراع
 لا اكلي يوما ولا يمين

قوله ان كان
 اناس كما في البهجة

ملكا لما سئل فقال لو قال لزوجته هذه اخي رضا عا كان ملكا كما لو قال
 جاد لي على المقصود قوله وكذا اذا اقر ان يده آة الكسرة حننا الى امرأة جنبية
 بخلاف المسئلة السابقة كما عرفت قوله وانما اقرت به اي وانما انكره اقرت
 كانا الكافين ثم ترجعنا الى زيادة منه على اقره صاحب الكافي والقواب
 اسما طما فان وضع المسئلة على ان يكون الاثارة الى امرأة الرجل
الطلاق قوله كالتسليم والتسليم بمعنى التسليم هو زيادة منه على كل كلام الرقي
 واجنبى من هذا المعام واحسنه الكاف حيث قال الطلاق اسم بمعنى التخليص كالسلام
 والتسليم بمعنى التسليم والتسليم ومنه قوله تعالى الطلاق مران قوله وطلاق غير موطوءة
 اي واحد كما يظهر من شرحه حيث قال يعني انه تطلق غير موطوءة واحد وهو قيد
 لازم فلا بد من ذكره في المتن او يقول بدل قوله طلاق غير موطوءة طلاق غير موطوءة
 كان عبارة الوفاية ثم ان هذه الطلاق من الطلاق المحسوس في الملاء الوفاية
 ومختص بالصدر الشرعي لا الملاء الهداية والكان في الكفر بل الكلام في جميعها مختص
 في بيان الطلاق كحسب ذكر القصة التي نية قوله تتعلق بالتفريق بينه وبين امرأته
 قوله ونوى ان يقع عند كل طهر طهره الشيخ على ان يذوق الشرح والظهور وجهه قوله لا يحتمل
 كذا لا سني وقوم آة هذا التعديل مسون للمسئلة الاولى قال الرقي بعد ما قرره
 فاذا صححت نية الحال فادلى ان يقع عند كل طهر لانه احتمل ان يكون سنيا مطلقا
 بان يصادف طهر اللجاج فيه انتهى قوله فلم يتبين انه مطلق كما كان ينظر عند نية
 كما اذا قال كل ملك في حرا وحلف لا يأكل كالا يتناول المكاتب ولا لحم السمك
 الا بالنية لقصود فيه وقد عرف في موضع كذا قال الرقي قوله لا يفسد بزوج هذا
 التعديل لم يجد في كتب اللغة والظهور وجهه فانه شبهته انما هي فريضة ان يكون
 للمو القرف في طلاق المعبود كانه له القرف في محله فانه له اجبار عبده وولته
 على التكاح كما سبق في باب والطلاق ان يعلق ان ملك الشكاحي العبد يكون
 اسما ط اليد في المو كان الهداية قوله لانه ازالة الملك قوله كانه القيد القواب
 اقوى من ازالة القيد كانه عبارة التوضيح قوله والطلاق آة اراد بالاولى
 ازالة الملك بالنية ازالة القيد **بإيعان** **الطلاق** قوله وطلاق اي اثن

كل على الله

قوله ويقع الطلاق آة اخذ هذه المسئلة من التوضيح
 بوجه في المتن العقبية

كل على الله

وانت طلاقا وليس لذكره ههنا وجه صحيح فانه في الحكم مثل انت الطلاق بعينه على ما يظهر
 كلام صاحب الكافي في الرقي قوله قال انت طلاق والطلاق غريمه هذا اول
 معراج البيت ومعه انه في ثلث ويخرج اعين واظهر برببه الكاشاد
 على نية الطلاق بمقتضى الطلاق كالعالم في العادل قوله كذا اذا سلم يريد قطع القعدة
 وعليه التسليم على سبب من تفصيله في باب سجود التراب حيث قال ان سلم من عليه
 ان يوثق به قطع القعدة لا يقطع لانه نية التفريق المستوعب متفقوا انتهى فانه ذلك المعنى
 قصبه على خبرنا قلقة الشارع بسجود التراب وما قلقة الشارع بوجوبهم القعدة
 فراجع التفسير بهذه المسئلة لما نحن بعده ان يكون ههنا صورة التفسير قال الاجابة
 في التفسير الاول قوله عليه ان يوثق به ان يوثق به ان يوثق به ان يوثق به ان يوثق به
 فان غاية البيا هو تفريق الواو كسر حاء الفتح افعج انتهى فكذا الحكم لو قال انت طلاق
 من هذا القيد كما ذكره الرقي قوله والمرأة كالعاصي اي في عدم التقيد لانه جميع
 ذكرهما فان غير واحد من عند المرأة ولا يبر عند العاصي لانه شأنه العاصي
 التقوي وشأن المرأة عدم التمكّن احتياطا كذا قيل لصدق مطلقا العلة فاما
 قال صدق مطلقا العلة فاما حاله ان يبر بيقوله انت طلاق الطلاق جونا ولما
 حكمه عرض ندم على ذلك فبادر الى تداركه بان يعلل له قوله في نوى وهذا كله
 لما كان مستمرا الطلاق في التحليل في القيد خلاف الظاهر ولو بالقبض فلا وجه لقوله
 قال ان قوله صدق يحمل على المتكلم مع قوله وصدق في نية الوفاق فان القيد
 انما يكون في امر غير ظاهر هو الصريح ظاهر انتهى كقوله والمتكلم في عبارة الفقهاء
 غير موهودة نعم لو قال بطل لم يقع في القضاة شئ كما قال الرقي كانه كلاما
 الاستنباه قوله في نية العمل اي نوى بيقوله انت طلاق الطلاق من العمل لو قال
 لما انت طلاق من عمل كذا او من هذا العمل دين وياته لوجود البينة الموصولة
 ولا يدين قضاء لعدم الاستعمال فيه كذا قال الرقي قوله لا يدين ولا قضاء ولا
 في يدين وياته لا قضاء لانه يستعمل التحليل في خلاف الظاهر فلا يصح قضاء
 ذكره الرقي قوله وطلاق الطلاق فان الهداية ولو قال انت طلاق الطلاق
 وقال اردت بطلاق واحدة وبقولي الطلاق اخرى يصح لانه كل واحد منهما

قوله الوفاق

مطلوب من عدم التمكّن

قوله الوفاق

صالح لا يباع فكما قال انت طاهر ففعلت رجوعا اذا كانت مدخولا بها انتهى
وانت خير بان قول صاحب السبب في الجواب يقع واحد جري وان تولى اثنين
طاهر بالنسبة فلا بد من تقييده بذكرهما بان تولى جري صاحب السبب ففعلت ثم ان طاهر
في العبارة المذكورة منون والطلاق بالنسبة معقول مطلق فانه قد جرى التقييد
ومنه قوله تعالى والذريات ذروا على ما صرح به في التسهيل وشرحه قوله انتين
لما كان وضع المسئلة على نحو ما هو عادتهم لا يكون كونه تمام العدد في الاثنين
ايضا كما يجي ناسا بهذا الطلاق قوله ففعلت فعلت فعلها فافعلت المراد
ولكن جميع هذا المحكي في جميع المسئلة المذكورة في الزمعي قوله تعالى ففعلت رأس القوم كذا الحديث
والظاهر ان الرأس هذه العبارة بمعنى الرأس ليس المراد به العضو المحكي فيكون
من قبيل رأسك طاهر ولعل التثنية في ذلك تدل على قولهم امرئ حسن ام
راسك اني دامت باقيا كما ذكره الزمعي لكان اسلم كذا قولهم يا رجل
قوله كذا لا تجزي عن الطلاق في كل السبعين النفس تجزي في حق من يفتقر على الجرح
المعصاة اليه لعدم الحاجة الى التعدي كذا قال الزمعي قوله يعني اذا طلقها نصف النطقية
الظاهر نصف النطقية وهذه العبارة من الزمعي انما هي على نفس الكثرة وهي نصف النطقية
قوله فانه الغاية الا انه عند دخوله تحت المصالح لا انية فانه قال على من دهم الى
عشرة يدخل الاول بنا على العرف والاسماء ولا يدخل الا في حق من يفتقر على مطلق
الدرهم لا يباين والعاشرة فذكر الغاية لمع الحكم الوجوب كذا في السليح وقد صرح في
التوضيح بان الواجب تسعة قوله وعند دخوله الغاية حتى يقع آه قال السليح
وفي المثال الاول دخل عندها الغاية الاول والعاشرة هذه الغاية غير ما يغيبها
اذ لا وجود للعاشرة لا بوجود تسعة قبله ولا وجود للاول لا بوجود العاشرة فلو كان
عائنين ما لم يكونا اثنين وذلك بالوجود انتهى قد صرح صاحب التوضيح بان
الواجب تسعة والمثال المذكور عشرة فقول من قال لا يقال اذا كانت الغاية
داخلة عندها ينبغي ان يقع التثنية قوله من واحد الاثنين فانه الواحدة مع اثنين
يكون ثلثا انتهى مباه الفروع التحصيل ثم لا بد من بيان ضعف ما ظنه دافعا لهذا
الشكال من ان الواحدة التي في الاثنين تجعل ان يكون الواحدة التي هي الاول وتكمل الاثنين

اذا كان المثال المذكور وهو المذكور في التوضيح والقول في
قوله لا يدخل من دهم الا عشرة كذا في القول الثاني
س

كلام على الواجب

المثال المذكور في التوضيح والقول في
قوله لا يدخل من دهم الا عشرة كذا في القول الثاني
س

ان يكون غير ما ففعلت بانك انتهي فانه في جواب الجواب ولم يأت فافعلت لا ينبغي
مجاوب قوله وعند زولا من الغاية بان قد صرح صاحب التوضيح بان الواجب تسعة
في المثال المذكور ثمانية قوله حتى لا يقع في الاثر اي الصورة الاولى واراد بان قولك
طاهر من واحد الاثنين ما بين واحدة الاثنين اراد بالصورة الثانية قوله
انت طاهر من واحد الاثنين او ما بين واحدة الاثنين انتهى عليه صاحب ثانيا
البيان في عبارة الهداية وتسمية الصورين اولى ثم الصورين ثانيا باعتبار
الحال مدخول في الاول ما كان مدخول الاثنين انية ما كان مدخولا ثانيا كذا في
القدر قوله وقع ثنتين اي بقوله انت طاهر ثنتين ثنتين آه ما جعل منها
ما خوذ من الهداية وكون الحكم كذا ذكره في المكنية ما خوذ من الكثرة فاعلم لو قال في الشرع
وكذا اذا لم يكن له نية لكان كذا كذا انقطاعا قوله او لم يكن له نية من شرط الجواب
المسئلة في المتن قوله ولو قال كذا كذا كان بنا هذا غير الرواية المعتمدة على من زفر
وقصر صاحب الدرر ذكرها قصر المسئلة ونفسها لكلا في شكل يرد في
الرواية المعتمدة وهو انه لو صرح بالطلاق لا يكون بنا عنده فكيف يمكن ايقاع
البيان عنده بهذا القول وقد اجاب القوم عنه بوجه اخر انما يكون
له نية روايتا وهو كذا في كذا في قوله وان كانها قبل مسلي لو كان تزوجا قبل
امسلي اذا قال لها انت طاهر امس كذا في قوله الزمعي قوله وسكت قال الشيخ
في شرح مختصر الوفاية لا لولم يسكت بل قال انت طاهر موصولا بقوله انت طاهر
منه لم اطلقك فانه لا يقع بقوله انت طاهر منه لم اطلقك شي وانما يقع
بالموصول وهو انت طاهر انتهى منه تعرف بقوله سكت ليطهر السكوت
بل من هذه المسئلة التي ذكرها بقوله وفي قوله انت طاهر مالم اطلقك
آه وما بينهما فروع مسئلة السكوت قوله لانه اضاف الطلاق الى زمان
خال الغيبين وذلك هو زمان قوله انت طاهر قبل ان يقع منك كذا في
الهداية قوله تطلق بالآخرة وهي التعليل المتخيرة حتى لو قال انت طاهر
مالم اطلقك انت طاهر وقعت واحدة كذا في فتح القدير قوله معناه قال
ذلك موصولا اما اذا قال مفضلا فبقا قبا ساو استحقاقا لانه وجب الزمان

الرواية المعتمدة على انما في الشرع في شرح الهداية
تم الحكم في التفسير للفقهاء في القيت

محل فيه اذا قال انت طالع واحدة واحدة او قال انت طالع واحدة واحدة واحدة وهذا ان الكلام في غير الموطوءة ولما كان التبيين في سائر المطبوع على كون لفظ واحدة اثنين كان المناسب ان يفسر صورة التبيين على قوله لا يكون الحكم اذا تلفظ بثلث واحدة كذلك على فهم المحاط بثلث كل المستثنين قوله وقال الغير الموطوءة انت طالع وطالع انه دخلت الدار انت خير منه كان الواجب ان يقول وقال انت طالع واحدة واحدة او واحدة انه دخل الدار وما ذكره غير داخل في هذه الخلفية كما يستفهم حكم المستثنين ايضا تخالف فان حكم سلة المتن عند اربع طلقة واحدة في صورة تقديم الشرط وتثنائه في صورة تأخيرها وعندما تقع ثنائه فيها وحكم سلة الشرع وتوقع الواحدة عنده والتئين عندهما ان قدم الشرط فجلا ما اذا افرقانه يقع فيه التثناء ان تضافا كما يفسر في كلام صاحب التوضيح وانما قلنا كما يفسر في آية لان المسئلة موضوعة في التوضيح على كون لفظ طالع ثنائيا فيكون جوابا كذلك بخلاف ما في الدرر فان لفظ الطلقة ثنائيا ولذا قلنا فيقع التثناء ان تضافا فليست بمراد ثنائيا عند انما يترتب على كون لفظ طالع في الصورة المذكورة اثنين كما وقع في عبارة واما اذا قال الغير المدخول انت طالع وطالع وطالع انه دخلت الدار فيقع التثنية لا اتفاق على ما صرح به في التوضيح وقد عرفت ان تفسيره قوله وان اقر الشرط بهذه الصورة ليس وجبة فكذلك ما يمتنع عليه ومن ظن امراته قبل الدخول ثنائيا وقع هذه المسئلة اليه لفظها غير الاختيار بينهما ما ذكره يمين بقوله قال الغير الموطوءة آه وهي مذكورة في عامة المتن فيكون ذكرها ههنا تكرارا بل طالع يكون ذكره في آخر الباب تكرارا بعد تكرار قوله لا يقال النقص قد ورد آه ثنائيا هذا السؤال ههنا ما انفك من الاختيار حيث قال في ظن امراته قبل الدخول ثنائيا فمن قد عرفت انه ذكره وقع تكرارا فكان الواجب عليه سقاط ما انفك من الاختيار وذكره السؤال جوابا في آه شاع شرح قوله قال الغير الموطوءة انت طالع ثنائيا يقصن ثم انه مراده بالنقص النص الذي يدل على صحة ايعان الثلث وهو قوله تعالى فان طلقها فخلل له فان طلقها ههنا محمول على الطلقة الثالثة **قوله** حيث قال تعالى حتى تنكح زوجا غيره الذي يظهر ان

كلام على

الاستدلال بحجزة العبد الشريعة على كونه الطلق المذكور فيها محمولا على طلق المدخول بها فبرئنا فان التحليل لا يزم على الزوج الاول في صورة التطبيق ثنائيا سواء كانت المرأة مدخولا به او لا بل ما شرع به وان اراد الاستدلال بحجزة العبد الشريعة عليه على الزوج الثاني بالاجماع فغيره ذلك انما هو على الزوج الثاني وكل من ادخل الزوج الاول سلبا وبذا يظهر قوله ولا خلاف في النقص بربيه قوله تعالى فان طلقها فخلل له فان طلقها فخلل له طلق المدخول به او غير المدخول بها **قوله** لا انه يوجب سلة واحدة بينه وبين طلق كل واحدة ثنائيا في سلة طليقة الى سلة الرابع بالاجماع فان ذلك يمكن انما لا يخبر في طلق كل واحدة ثنائيا في هذا الحكم ثنائيا في صورة الثلث والرابع واما في صورة التئين فلانما يفتيها بحجزة الوجه لا يؤدي الى انه طلق بكل واحدة ثنائيا بل ثنائيا غاية ما يمكن ان يجعل الاستدلال متعلقا بمسئلة الثلث والرابع فقط **قوله** ولو قال يتبين من طليقات يقع على كل واحدة طلاقا بما يجعل لكل واحدة طلقة واحدة ويجعلها مستقسوما بينهما ثم يجعل جزاء على حكم ان الطلاق لا يخبر في طليقتين واحدة منها طلاقا في كل صورة الست والسبع واما صورة الثمانية فيقع فيها لكل واحدة منهن طلاقا في غير حجة الامكان المقدمة قوله فان ادخلها طلقت كل واحدة واما في السبع فيقع لكل واحدة منهن ثلثة وكذا فيما زاد عليها فانما الزيادة عليها تكون لغوا محجة انما كل واحدة منهن اطلقت ثنائيا قوله مراد به انها راى ما استندت الطلاق الى الزوج ثنائيا في حقيقة فلا يعدل عنه الا عنه بعد ذلك فيكون ثنائيا اذا الفعل الذي فعلت باليوم غير ثنائية كذا في التلويح ثم انما السلب في كل من اصل كونه اليوم في حقيقة وهو انما اذا تعلق بفعل ثنائية ثنائيا كونه طرف الزمان معا اذا تعلق بالفعل بالخطبة في واما اذا لم يكن كذلك فيكون بجازع بطلان التوضيح في كل طهره كما ركاه فلهذه الجهة كان قوله فانما يحتمل ان يرد به ما يرجع حقيقة في امر الحب قوله احتشانا ثنائيا كما يدل عليه كلام الزبيدي قوله واعتدى من الكناخ ففسره صاحب التحقيق بقوله اي حسبى لا قرأ ثم قال فانما هو الاقرار بالاباها آه قوله قبل الدخول جعل مستعاضا بالطلاق اولا وجود للمقتضى ههنا وهو الاستدلال لا غير ثابت قبل الدخول بالنقص والجماع كذا في التحقيق قوله لا يسبغ في الحجزة اي الطلاق

انما لم يشر الى الصورة الاولى في الفصل في ثنائيا

طه الى الواجب

الاعتقاد في النكاح على الفدية وقوله وان لم يمسسها بمس سببا لم يمسسها لما اراد بقوله في حكمه
 استة الى حاله عدم الدخول ذلك لانه لا فدية فيها قوله وان لم يمسسها سببا
 اي في حاله عدم الدخول اذ لا فدية فيها قوله انت واحدة عند قولك ان يمسسها
 فيها احتمال مستعدة فاذا زال الابهام عنها بالنية او ببلال كانه الواقع في
 الظاهر وهو يقرب الحقيقة النفس على الواحدة بناء في العقد كذا قال الرضا في قوله ويجوز
 ان يكون نفسا مصدر محذوف معناه تطلقه واحدة كانه المحذوف قوله لان عوامه لا
 لا فرقون بين وجوه الاعراب اي فلا اعتبار بقول بعضهم انه انما يفسر بحدوث
 وان لم ينو وان يقع لا يقع وان نوى كما ذكره الرضا في ثم انما عبارة القوم بانهم
 لان العوام كيف لا عراب اهل البادية يفسرونهم فاضافة العوام لهم فكلها
 المقام فيها والتكلم بالعرب لا يلزم ان يصدر من الرضا في الاعراب وتفسير
 ورطة يستفيدوا اولو الالباب قوله تزوجني اخذته مني نية وهو زيادة منه على المتكلم
 المشهورة قوله والطلاق سبب للرجعة قيل هو على لفظ اسم الفاعل من الاعراب
 يقال اكل اكله اعقبته سقما اي ورثته استمعى الا وضح ما قيل انه على لفظ اسم الفاعل
 من التعقيب وهو اتباع العمل كما في شرح به في الفاني قوله بان قال انه دخلت الدار
 فانت بان نية في الكافي بان يزوج بالطلاق قوله لا تطلق اي تطلقه اخرى وهي
 المتعلقة كما قال ابن السكيت في شرح المنظومة وقال في الكافي وقع عليها طلاق اخر وعنه في
 لا يقع شي قوله ينبغي ان يعتبره قال في البحر الرائق انه نوى بالانسان انما البينة الغيبية
 قيل يصير فيما نوى ويقع الثالث وقيل لا كذا في المحيط وانفصلت رجوعه الى الوقوع
 كمن يصعب ينبغي فكان الوقوع هو العقد انتهى كلامه قوله ولهذا يقع المعلق كما ذكره اياه
 ما ذكره بقوله بان قال انه دخلت الدار فانت بان آه كما صرح به الرضا في كذا
 الكافي وغيره جميعا ذكر كلام الرضا في زيادة قوله او كونه الغيبية فانما من الكافي
 والظاهر لا فرق بين العبارتين في هذه المسئلة من حيث المعنى وان كانت العبارة
 الثانية اعم من الاولى كالباب في قوله قول الظاهر انما ما نقل عن المشكك انه انما يطلق
 لفظ المشكك كما نقله شرح المحققين امره الغير المدخول بانها فلهذا لم يزوجها
 بالتحليل ما قوله بانها فلهذا لم يزوجها بغيره ففهم المدخول بانها انتهى لا يجب

كلام على المعنى

عليك انما دخوله انما هو جواز الزوج بل لا يخل في صورة انما طلق غير المدخول بانها
 لو روي انما التحليل المدخول بحال التوقف في عدم وقوع الثالث كما يقتضيه اخذ
 صاحب الدرر فمما ثبت صاحب الدرر في جزمه في العادة يكفي فونه ماني
 المشكك على قرينة انما فانه حكم سنده التعلق في على ما مر اجابة ان لا يزوجها
 بالتحليل سواء كانت المراجعة مدخولا بها او لا والظاهر بانها في المشكك من الاقوال
 الضعيفة التي لا يعتد بها قوله يقع الثالث كذا في شرح التفسير لخاصة براد بن نظر
 بعض اصحاب المجاميع الضعيفة غير انما في قوله في قولين احدهما هذا والاخر قول بعضهم لا يقع
 الثالث سواء في الفدية او لم يكن نعم قال وهو لا يصح وعليه الفتوى لانه بان في المعنى
 والباين لا يوجب البان فاعتبار المعنى او في اعتبار اللفظ انتهى فليست بمتعين
 ما هو الا ان العمل بالقولين قوله لعدم ثبوته في المحل فغير الموثق راجع الى المحل الغيبية
 وذلك لان الواقع بالابانة او لا في الواحدة قوله ومنه قولهم انت طالق فانت
 بقية البينة الغيبية انه آه اراد به دفع سؤال يشا من سببان الكلام وهو قوله
 قول انت طالق فانت اذا كان صريحا كيف يصح هذا القول منهم لما تقرر في القبح
 والباين متعاطيان فاجاب عن بان المراد في قوله هذا بالبينة المحرمة الغيبية
 والغرفة الكاملة لا ما هو المصطلح الذي يقال في القصة المصطلح عندهم كما سبق
 ثم انه لم يبين الى ان الآتي انه قال في هذا القول منهم وهم انما كسبوا نفي كلام
 صاحب الكافي والرضا في تفسيره تلك الصورة بل في صورة لحوج البان لانت
باب التفسير قوله فلا يجوز بلانية لوزاد عليه ودلالة حال التيقن حال اذكرة
 الطلاق وحال الغيبية كلامه هنا موافقا لما سبق منه في اول بحث الكتاب
 قوله انما يملك الزوج غيرها الغزال فاما ستم في التوكيل في التملك المستعمل
 فيه هو الرجوع لا غير قوله في طلق صريحا او طلق امرأة عكس الظاهر في التفسير
 عكس لما في الثالث وارا بعكس ان لا يقع الرجوع وان لا يفسد مجلس عليها
 ولا يفي في الطلاق العكس على ذلك من الركاكة وعبارة الوقاية خلاف ما في بعض
 الرجوع عنه ولا يفسد المجلس فغير المنشئ الى صحة الرجوع عنه والتفسير في المجلس كذا
 صدر الشريعة وغيره صاحب الدرر في قوله انما انت في عدم الفدية

ذكر مكرها الشيخ الشافعي في شرحه للمعاني 3

قوله فلا يجوز بلانية اقوله في المصطلح طلق بان لم يكن في حالة
 الغيبية اذ كان في حالة طلاق حاجته الى التيقن في دفعه
 لا كذا في حال اذكرة الطلاق على ما مر في تقدم التفسير
 اعتمادا على ما سبق مرامه راده

لكونه من الكتابات الغير لا يخارى ولو قال من الكتابات التي تقع بها البانية لكلا
 كلا اسم فانه من احوال الواقع بجاء جميع كاسين تفصيله انما قوله فيقول فيه رواية
 آه لعل الظاهر تبين فانه بالواو وحده فليقل كلام صاحب الهداية غير المعلق عليه
 انه يكون منه ترجيح لرواية صدر الاسلام في الجماع الصغيرة وان كان ما منهم على الرواية
 الاخرى وليس من غير ما يرجح بنا على قوة دليل ما رجحه على ذلك قوله في
 في جواب قوله امرك بذكر او الفاصلة بينهما لتتوهم المسئلة كما هو عادة اصحاب
 المتن على غير ضرورة واما انك انتم توهم كونها عاطفة لما بعد ما على قوله فعالت
 اخبرت نفسي بفساد المعنى قوله طلقت نفسي احدة الواحدة ففهم نفسي بفساد
 محذوف وهو التعليل على ما ذكر في الهداية قوله فيكون الصفة المذكورة في النقص
 اراد بالصفة المذكورة فيه البينة اذ لا معنى لكونه امر في زمان مع جواز الرجعة
 قوله لا يدخل فيه اللبس لا يكون لها انحاء هذا عبارة الرابعي وما يوجد في كثير من النسخ
 بتدوير الغير فلا يرى له وجه صحة قوله وبرود ما امر اليوم اي اخذنا زوجهما فترو به
 دفعا لتوهم عدم الافادة في هذا الكلام وح كونه المراد من قوله زوجهما اليوم حكما
 شرا عينا فيغاير ان لا محالة ولو قال بيله بطل امر ذلك اليوم كان الهداية
 والكنة قصر للفتة لكان اولي ثم ان في منتهى على صيغة المفعول مسند الى
 امر اليوم كما صرح به في الشرح قوله فبطلت الابانة بهذا الصريح وما يوجد في اكثر
 النسخ وهو فبطلت مطلق الابانة لا يرى له وجه صحة قوله امرت بالفتة آه
 عبارة القوم بجمعهم هذه المسئلة قال لها طلقت نفسك فتنازع وغيرنا المطلق
 هذا اللفظ الجمل فاحاج الى التفسير في الشرح بما يعين الظن الصحيح ووجود ذلك
 غير ظاهري ثم انه لو جعلت هذه المسئلة ملتبسة بما يجي من مسئلة طلعت نفسك
 فتنازع من مسئلة كان الكثرة لتلايقوت حسن الترتيب لكان حسن قوله فصارت
 مخالفة الوصف موافقة في الاصل فصار است الى المرأة والمخالفه والموا
 على صيغة اسم الفاعل قوله هو يقول طلعت نفسك واحدة كذا في النسخ
 والصواب طلعت نفسك واحدة انما مسئلة كان لفظ الرابعي قوله بخلاف
 المسئلة وهي المسئلة المتقدمة التي ذكرنا بقوله امرت بالفتة آه ولذا قال في

كلام في المسئلة

كلام في المسئلة

في شرحه اي قال لها الزوج طلعت نفسك فتنازع قوله وهذا بنا على ما تقدم من ان ايعاج الفتة
 ايعاج الواحدة عندها وعنده لا اراد بما تقدم سبعين من قبل فتة سطو حذو قوله
 في المتن انما كانت حيث قال في شرحه اي اذا قال ما طلعت نفسك واحدة فطلعت
 فتنازع لا يقع شئ عند ايج وعندهما تطلق واحدة انتهى فتنازع ما بين ايعاجها
 واما ما قيل في تقريره اي بنا على ان منية الفتة منية الواحدة عندها كما في
 ايعاج الفتة ايعاج الواحدة عندها وعنده لا انتهى فتنازع ما بين ايعاجها
 بما قرناه نعم قال الرابعي وكانت منية الفتة منية الواحدة عندها وعنده
 ليس منية لها انتهى وهو غير مناف لما قرناه قوله واما لايتها فهو افعال
 واما بنا على ان منية قوله وحده هي انت بالمعقود واما لايتها فهو افعال
 يبقى نفسه لا بان منية قوله تعالى انا غدا انا قوله بالانها اي بالانها من غدا
 الامر اي احده كما نفلح تاج الاسماء عن الخوازي وذلك من جهة زيادة كلامه
 ولو ارادت الطلاق لكان الظاهر من حالها ان تقول كنت مقتصرة عليه قوله
 اوليسين كلام المرأة ذكر الظن ليكون الزوج شيا طلاقها اي بقوله سنت
 آخر او هذا اللفظ هو لفظ الهداية بعينه وعبارة الرابعي في كلام المرأة
 ذكر الظن بقوله سنت بهما انتهى قوله والنية لا تلغ غير المذكور قال الرابعي
 ولا يمكن البناء على تقدم لانه انما سمي الكلام البين اذا اعتبر البين
 وهذا قد يطلق البين في استغناها بما لا يعينها فليقل قوله سنت غير ذكر الظن
 فلم يقع به شئ انتهى قوله والنية تنبي عن الوجود قال الرابعي كانه قال
 او جئت او حصلت طلاقك وتخييل الطلاق وايجاده باليقا آه
 لا بد فيه من النية لانه قد يقصد به وجوده وقوعا وقد يقصد وجوده ملكا فلا يقع
 الطلاق بانك انت مني قوله بطلت قوله اردت طلاقك حيث لا ينبغي
 غير الوجود قال الرابعي لان الارادة لغة عبارة عن طلب ليس ضرورة الطلب
 انتهى قوله كما اذا قال سنت انما شأنا بذكره يوجد اكثر النسخ بتدوير كما
 وقع في الهداية وتان الكاف والعل وجهدنا المسئلة على قول الزوج اخرا
 بخلاف قوله في المسئلة لانه فانه لو قال كنت قد سنت اذ هو على التاني



قوله والاشارة الى من خرج الحيض من مبدئه الى آخره اي الى ما يقع عليه العلم اذا كان التعقيب الصحيح للشرط ان كان في الشرط كقول المرأة
الى ان تزوجها لانها اذا كانت المرأة غير مائة انما كانت معينة كقولها انما تزوجها لا يقع الطلاق لانه فيها بطلان لا يراعى فيها العدة
فبقوله هذه المرأة لان الاشارة اليه على احواله ليست بغيره في التعقيب بما ذكرنا من وانما حمل المفسرة التعقيب في الشرط المعينة وعدم
اعتدائه - وانما حاراه

في جميع النسخ على وقع في عبارة الرزبي هذا المعام كجاء انما قل بعد قوله فانما لو كانت
قد نزلت انما كان كذا آية انت جبر بانها ماسن من بانها بالعلقة مستغنا بما
لاية آية انما هو فيها اذ انك التعليل على حقيقة ولم يغلب تخبر افا انه اذا انقلب تخبر
لا يكون في ذكره مستغنا ما لا يغنيها بل هو بالقل الزوج كما اذا لم يذكر الشرط اصله وهذا
ظاهر وان خفي على بعض العلماء **باب التعليل قوله ان التعليل بالملك هو**
بالزوج تفسر القوله الاضافة اليه كان الظاهر ان يقول اي الملك تفسر بالضمير
في القوله قل تعلق اجنبية بفتح على ذكره في المتن بصورة تليق قوله واليه يرجع
للمع او المحل بضم الميم تعلق بفتح نحل الى الف على الاية باحلف عليه ويمر منه قوله
قلت في العدة الظاهر اسما طوله العدة او لا فرق في ذلك بين كونه دخول
في العدة او قبلها وما يليه بقيام انما التكاثر ليعم الدخول الواقع قبل الشرع في العدة
كما قيل لا يرى له وجه صحيح خصوصا في مقام الاستنباه وبيان الاحكام قوله كان قوله
اراد به دخول الدخول اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فحالت
دخلت والزوج منك فانه القوله كما قاله الرزبي قوله كان من العدة حتى انقطعت
الرجعة بقولها انقضت عدة ويحل لها الزوج بالثاني كما قال الرزبي قوله والوطي
فانه الوطي يحرم بقولها انما حائض ويحل بقولها فدهشت كما قال الرزبي قوله يحكم
آية هذه سنة مبتدأة وليست بمفترقة على ما قبلها كما يظهر من الهداية والوقاية
وغيرها فلا يظهر وجه القاب قوله لما مر انه حال انقضاء العدة اي حال انقضاء العدة
فيها فلا يقع لعدم المحل كما قاله ان الشرع قوله تجل ما اذا قبل ان صحت فانه يقع
على صوم ساعته قاله صدر الشريعة قوله اي احتياطا قال ان الشرع الشرع التبريد
عن السوء وعما هو مطلقا كحرمه والاحتياط احدهما التفتة انتهى في تفسيره بل لا يرد
والاوان باخذ بالتنبه احتياطا ليصل الى عبا رانهم الاوضح ان يقال وقوع التنبه
اخذ بالاحتياط قوله تحت لو كان الزوج طلقها واحدة قبل البين الظاهر ان التقييد
غير وجه عبارة الرزبي هكذا في طوقها واحدة غير ان كان انت لا يرد ما لا بعد
زوج آخر لا تنال تقدم الجارية ولادة انتهى قوله اراد ان يزوجها اي بعد وقوع
الشرط والجواز ان يكون ولادة الجارية اولاد مقتضى ذلك ان يكون مطلقا

واحدة هي الواقعة قبل اليقين على ما قاله الشافعي مما لو افترق بعد وقوع الشرط
قوله او وجه الثاني فيه فقط المحل فيه بينا وبين زوالها هي عند الصدوق قوله وان
لا يمتنع الكلام آية متعلق بها بخلافها ولا يمتنع تحلل قوله والا فلا لا يمتنع لو احسن هذه
المسئلة قوله في مطالع ثمانية الواحدة الاولى كاضح في هي الامة قوله وكذا
لما مضى الكلام آية هي في هذا الكلام الذي هو اليقين باحتمالية التمسك وهي فانه فيكون
متحتم فانه به بان يكون محل وقوعه ولا يمتنع ان الملك كذا في الفانية قوله كذا الملك
بشرط حال التعليق آية هو جواب لسؤال مقدم وهو يقول لما كان محل اليقين
الذي يمتنع ان لا يشرط الملك وقت التعليق فاجاب بذلك انتهى قوله في التعليق
غالب الوجود لا يمتنع بل هو كذلك لا يمتنع بل هو عاقل غير بعيد ما كان
على ما كان لعدم الدليل المزيل فاذا كان الملك باقية عند وجود الشرط باللفظ
الى استصحاب الحكم فيلزم الجزاء عنده غايبا لا الاصل في كل ثابت دوامه وان كان
يحتل الملك الزوال كذا في غايبه اليقين وقال في النهاية واذ لم يوجد الملك
وقت التعليق لا يكون الجزاء غالب الوجود فلا يمتنع اليقين فانه بما هو المنع عن
الاقسام على وجود الشرط الذي يلزم منه زوال انتهى قوله والحكم بما بين ذلك
الحكم كما جاء اليقين يعني ان وجود الشرط الاول ليس حال الفناء واليهين لا يحل
نزول الجزاء فلا يمتنع كاشترط الملك فيه قوله فيستغنى عن قيام الملك كما ان التعليق
طلقاتها بالشرط فانما ونفقت عدتها ثم تزوجها ووجه الشرط فانما تطلق الاجزاء
واليقين لم يتطل نزول الملك وكان كالتصديق اذا انتقض فحل الحول لم يضر كذا في
النهاية قوله اذ بعد اذ وجد في بعاء اليقين محل اليقين انما ذكر الضمير الرجوع الى
اليقين وان كانت مبنية على تأويل التعليق لان تعليق الطلاق والتعاقب عند
الفقهاء كذا في غايبه اليقين قوله هو الامة اي محل اليقين فانه لا يشرط لبقائها
ملك المحل قوله ولم يخرج بعد وقوع الفناء القصر عنها على ما تضمنه احادي القصورين
قصد لا يمتنع بل كان الواجب عليه ان يعصم اليقين طلاقا كما قال فيما سيجي على كل من
الزوج والمولى قوله لم يضر به اي باليت مراجع الطلاق الى لم يضر مراجعها باليت
اذا كان المعلق بالجماع طلاقا رجعيا لما اذا افرغ ثم ارجع انما هذا عند ما لا يوجب

وكانت القصور التي بناها في دمشق وكنيسة الخوارج في بغداد
في سنة ١٠٠٠ هـ في الحداثة

والاستغناء الموقوف وجوده بشرط كالمسحوق
مما لا يشترطه

بين التعليق ونهاية النسط

卷之四

قائمة المراجعين

بغير اجماع الوجود المسبوق وهو القيس كذا قال الزبي في قوله لا يجب نقل الى اتحاد
 المجلس المقصود هو مجرد مطلق على المجلس وقوله وهو نفسا السوءة بانه قوله فاد انش
 المحل لا يشبهه آه وحى شبهته الاتحاد بالنظر الى المجلس المقصود كذا في الهداية قوله
 المله لا يجب مع الشبهة لا يجب عليك انه بعد ما قل عدم وجوب المحل بالنظر
 الى اتحاد المجلس المقصود لا يبقى وجه لنا ذلك على محقق الشبهة والطائفة الهداية
 وهو ما نقده واذ لم يجب المحل وجب العقد الزوجي المحرم لان احدهما قوله المتو
 ياني الموجب المطلق هذا لان المحل يستلزم المحل الموت ينافي المحل فينافي
 الايجاب انا المطلق فستدعي صحة الايجاب وهو ما نفى بالزوج الموت لا ينافي
 بل لا ينافي الا بطلان كذا في الكا في قوله انه مات الزوج قبل الشرط اي قالت انت
 طالع فافتر في التكلم بان ثا انه مات قبل ما كذا قوله صاحب السراج في الهداية
 قوله اذ لم ينقل بطلان الشرط وانما يعلم رادته استثناء بقوله قبل ذلك اي
 اطلق امراته واستثنى كذا في الهداية الاكلية قوله ولا وجه لكونه ناكدا جواب
 عن كونه مكررا عند جما هو محل تأمل بعد قوله فمقتضى المعطوف من انصاف الشرط به آه هو
 تفريع على كونه اللفظي في لغوا فقيده اظها في معام الاضمار فانه ما سماه معطوفا هو
 سماء لغوا بعينه قال في الكافي والانه ذكر الثالث في لغو شرطه فافصل فصا كما تكلم
 بكلام آخر انتهى وهو ظاهر في افادة المرام من هذا الكلام ثم ان يمتنع شي ان يكون مقتضى
 المعلوم المعطوف مرفوع على انه فاعل والفعل المحذوف في به والفعل المرفوع في يقع واجعا
 الى الاول **باب طلاق الفار** قوله المرفوع غير فانه معصا في خارج البيت فهو
 هذا القول الذي صححه الزبي واقتصر صاحب الوفاية على ذكره لا ما قيل من انه الفار
 هو الذي لا يقوم كواجب البيت كما يصادف الاتحاد وان كان يقدر على القيام تكلف
 والذي يقتضي جوا في البيت وهو على كونه فاذ لا ان الانسان قلما يخرج فمقتضى
 ذلك على هذا لا يحد ولا يحد ثم ان قوله هو الصحيح في قوله فانه صار بقاء اعتبار
 القوم على هذا القول موافق الكلام صاحب في وعبارة فيه ما دام الزوج او ما به
 فهو يفرق الا في صحيح ثم ان ما ذكره ههنا غير ما ذكره في كتاب الوصايا حيث قال المقعد
 والمضج والاشكال والمسئلة ان كان قد تم سنة كالصحيح الا في المرفوع انتهى قوله برضا

في كلامنا في ان ما ذكره صاحب الهداية في الشرط
 بعض ذلك القول بتر

كلام على المذهب

قوله هو الصحيح احتراز عما قاله شيخنا في المرفوع اذ قد يقع القياس كجوابه سواء كان في البيت هو بمنزلة الصحيح لكن الصحيح ما لا يشترط ان يكون في البيت
 هو الصحيح فانه في البيت يعتبر بغيره وان كان فاد لا يحد لقيام بمصداق داخل البيت هذا القول وانما المرأة في كانت لا تقدر على ان تصنع شي ولا يجب المرفوع في غير جين
 يعتبر بمنزلة ما اعتبره في الخارج ومن جانب الرجل في المصداق المحاذي فانه حافظ هذا التفصيل في تفهات جدا والله اعلم

برضا الزوج كذا في قوله لا تترت في رضاءنا بطلان حقا بوليه فاقال الزبي قوله ولو لم يتر
 من ذكر المرفوع المبذرة وغيرهما احتراز به عما ذهب اليه بعض ائمة فانه يقول اذ مات
 بغير ذلك السبب تترت قوله وانما الذي تترت منه مطلقا اي سواء كان المطلق
 جوا في او بغيره سأل او سواء كان القليل بغيره او بغيره سواء كان الفعل مطلقا
 بما ولم يكن سوى قيام العدة فانه مشروط فيها جميعا كذا في الهداية قوله فانه الزوج
 قصده بطلان آه انما سبع هذا القليل للمساكين لبيان قلما يجب عليك ما في كلامه
 التحلل الفار قصده بطلان آه وانما كان الفار سببا يقول عقيب في المتن وهو العدة
 تترت فانه الزوج قصده بطلان آه فانه قصده بطلان آه فانه انقضا العدة
 لدفع الضرر عنها فانه في البين وانما الذي تترت منه مطلقا اذ مات وطى العدة
 لبعاء الزوجية بينهما فانه السبب ثا في قوله ولهذا يترتها هو اذ ماتت بخلان
 البين لانه السبب هو النكاح زال قوله ولهذا يترتها اذ ماتت اي العدة
 ونها من احكام التي قالوا يجب بطلان بقوله لبعاء الزوجية بينهما كما يظهر من كلام الزبي فانه
 ما ذكر قبله من قوله فانه الزوج آه من احكام البين على ما عرفت قوله لانه السبب هو النكاح
 قد زال هو فائدة من كلام الزبي وقامه هذا فلا ينبغي لما ان تترت كما لا يرخصا بل ان اذا
 صار فافتر في طلقها بعدا تعلق حقا بالزوج كانت من خرفة بانه كانا في من تحدي
 الدين رد عليه قصده انتهى قوله كذا تترت طالبة رجعي اي بتصرفها بالرجعة بانه
 قالت فلقني رجعي كما تترت به في الكفر واما قوله فيما سجي في آخر هذا السبب
 الزوجية المرفوع فلقني فمحل على انه يقتصر على طلق كما يظهر من كلام صاحب الهداية على ما
 ذكره الزبي قوله كذا تترت بانه قبلت هذا على وضع صاحب الهداية وقد
 صاحب الكفر في المطاوعة لابن الزوج بدل التقبيل وحكما في جميع ما ذكره اصد قوله فانه
 لا تترت لانه الفقرة مجزئة فلم يكن فاذ كذا اذا اطلقها رجعا ثم طاعت
 لا تترت لما قلنا لان الزبي لا يزيل النكاح فتكون كحرة مضافا الى المطاوعة وهو فعلها
 باختيار كذا قال الزبي قوله وان كان الايلاء اي في المرض تترت اراد به
 بيان حكم المسئلة فيما اذا كان كل من الايلاء مضمي للمدة في المرض بخلاف ما مر فانه
 فرض المسئلة هناك على كونه الايلاء وحده في المرض من رعم انه مكررا فقد زحل فائدة

فانه قلت ما في المتن من ان المصداق في البيت
 فانه قلت ما في المتن من ان المصداق في البيت

وهو قوله المسئلة من فاد في البيت
 س

كلام الزبي في فرض المسئلة في المطاوعة كما في الكفر وخبره
 وقد ثبت ان حكم المطاوعة والتقبيل واحد

كلام على الرواية

لا يرد سنة انت حتى حرم ولا ياتي في صحة القولين المذكورين لانه على ما قرره **بالتحقيق**
 قوله كادون العشرة فانه صالح اللفظ لا المقتول لانه قيل في اللفظ بشرط قبولها
 المال اليه بغير اشد ذكر اللفظ ولا يجوز ان كان له ضد في لغة فله بطلان قيامها
 على كل من اللفظ شرع الهداية بطلان قيامها على الجمل قبل قبول الزوج انتهى في
 العبد العتاق بغيره اذ عتق على ما لا يرد من جملتها بغيره من هذه المنة لا يرد
 جملته لو قال وهو حرم المولى يمين لا يفتى الزكاة في قوله فترتب احكام
 المعاقبة في قوله فيكون من طرف العبد معاوضة قوله ولا يخلو فيكون بلفظ البيع
 صورة مستقلة كما يدل عليه كل محل توقف على اتمامها بمنزلة الاجابات لبقول
 فيكون مجموعها صورة واحدة ولعل اقتضاهما على ذكر البيع على ذلك
 فان في الجملة ولو قال لها بعتك لم نقل اشتريت لانه بلفظ الطلاق انتهى وقال
 في الحانية وان كان اللفظ بلفظ البيع الشراء آه هي كونها مسئلة واحدة ولا يمكن
 لم يجر فيها رأينا من الكتب صورة اللفظ بلفظ الشراء فقط نعم مؤدى المسئلة
 الفارسية المذكورة في الدرر سراج الى ذلك فانه جعل في كل محل لفظ لا يرد
 في ورطة التكرار ان حصل التخلل ورطة اخرى لا ان يرد بغيره في التفتيش
 بشعوبه كقول وقد يكون بالفارسية حيث يدل على انه هذه المسئلة بغير
 عن الصور المذكورة عند التحقيق من جهة انه من جهة الاستدلال **قوله** لا يقول
 الزوج فالتفت على الف درهم لا يرد عليك انه هذه الصورة المذكورة في
 حيث قال بلفظ الخلع غاليا وسوق الكلام فيها انما هو على صحة وقوع الخلع بلفظ
 الخلع وكان الواجب سقاط ذلك من هذا المقام في معنى من الصور لا يرد
 انت بغيره من كلامه بل على انه احدهما صورة الخلع انه الشراء صورة
 مستقلة فيكون الصورة لا في قوله ان تشتري قال في العانية تشتري
 المرأة على زوجها في شدة ادا استصعبت وانفتحت عن الزوج البنوز
 يكون من الزوجين وهو كراهة كل منهما صاحبة منه قوله كراهي اكره الزوج
 المرأة عليه اي على الخلع قال في التحقيق وهذا فيما اذا اكرهت المرأة بغيره
 اوجب على ان تقبل من زوجها الخلع على الف درهم قبلت ذلك منه وقد دخل

قوله لا يرد سنة انت حتى حرم ولا ياتي في صحة القولين المذكورين لانه على ما قرره
 في اللفظ بشرط قبولها
 المال اليه بغير اشد ذكر اللفظ ولا يجوز ان كان له ضد في لغة فله بطلان قيامها
 على كل من اللفظ شرع الهداية بطلان قيامها على الجمل قبل قبول الزوج انتهى في
 العبد العتاق بغيره اذ عتق على ما لا يرد من جملتها بغيره من هذه المنة لا يرد
 جملته لو قال وهو حرم المولى يمين لا يفتى الزكاة في قوله فترتب احكام
 المعاقبة في قوله فيكون من طرف العبد معاوضة قوله ولا يخلو فيكون بلفظ البيع
 صورة مستقلة كما يدل عليه كل محل توقف على اتمامها بمنزلة الاجابات لبقول
 فيكون مجموعها صورة واحدة ولعل اقتضاهما على ذكر البيع على ذلك
 فان في الجملة ولو قال لها بعتك لم نقل اشتريت لانه بلفظ الطلاق انتهى وقال
 في الحانية وان كان اللفظ بلفظ البيع الشراء آه هي كونها مسئلة واحدة ولا يمكن
 لم يجر فيها رأينا من الكتب صورة اللفظ بلفظ الشراء فقط نعم مؤدى المسئلة
 الفارسية المذكورة في الدرر سراج الى ذلك فانه جعل في كل محل لفظ لا يرد
 في ورطة التكرار ان حصل التخلل ورطة اخرى لا ان يرد بغيره في التفتيش
 بشعوبه كقول وقد يكون بالفارسية حيث يدل على انه هذه المسئلة بغير
 عن الصور المذكورة عند التحقيق من جهة انه من جهة الاستدلال **قوله** لا يقول
 الزوج فالتفت على الف درهم لا يرد عليك انه هذه الصورة المذكورة في
 حيث قال بلفظ الخلع غاليا وسوق الكلام فيها انما هو على صحة وقوع الخلع بلفظ
 الخلع وكان الواجب سقاط ذلك من هذا المقام في معنى من الصور لا يرد
 انت بغيره من كلامه بل على انه احدهما صورة الخلع انه الشراء صورة
 مستقلة فيكون الصورة لا في قوله ان تشتري قال في العانية تشتري
 المرأة على زوجها في شدة ادا استصعبت وانفتحت عن الزوج البنوز
 يكون من الزوجين وهو كراهة كل منهما صاحبة منه قوله كراهي اكره الزوج
 المرأة عليه اي على الخلع قال في التحقيق وهذا فيما اذا اكرهت المرأة بغيره
 اوجب على ان تقبل من زوجها الخلع على الف درهم قبلت ذلك منه وقد دخل

بما انتهى لا يخلو في المكون واقع كانه الصواب ان يقول لا يرد وقوع الطلاق بغيره
 وجود العتاق والغائب بالاكراه ليس ذلك بل الرضا كانه التحقيق في قوله
 بل الزوم قال كانه اللفظ الموانع للمتن ان يفسر لزوم المال بوجبه بغيره على
 وقوله على يستغنى عن قوله او بلا سقوط ما لا يرد وحول ذلك الفتوة تحت قوله
 بل ما لا يحتاج الى تحمل زائد قوله بل الرضا ان يعطيه ما لا يتحمل كذا في ما الشيخ بن كبريت
 المرفوع من يعطيه ما لا يثبت المنسوب كونه الصواب ان يعطيه على عكس ذلك كما يوجد
 في بعض النسخ ثم ان المراد بالانضمام توجيهها بتأخرها بانه الاكراه في ذلك
 غيره كعدم الانضمام الظاهر انه بغيره يتطعم فيه بركات الانبياء ومهر المثل في قوله لم يفسر
 غارة له بخل ما اذا خلع على خلع بغيره ولا يحرر الا انها سميت بالافسار فيكون
 عليها رد المأخوذ من المهر عند ايج وعندها من ذلك الكيان في الخلع الوسيط كذا
 في شرح الهداية لاجل الشريعة قوله والزوج بالزور مبتدا وخبر قوله اي فان لم يفتى
 انما اراد بهذا التفسير احتمال اخر في عبارة المتع هو ان يكون ثمة مصدر
 للطلاق وموجبه ان يقع له طلاق ثم انحط عنها وهو مستحال لا يفتى في اي لفظ الخلع
 لم يبين ذكره منه صريحا والادع في قول صاحب الكنز ولو ان الف على انه فان من
 فلفظ الف عليه انتهى **باب** الفاء قوله حتى يفرغه لا يرتفع هذه الحرمة
 الا بالاختار حتى لو ارتدت زوجته لم تحت بدار الحرج ثم نسبت بغيرها
 زوجها وطلقها ثم تزوجها بعد الخلع لا يخلو وطلها بالكمية ذكره ابن الملك في
 شرح الرواية قوله او راسك وهو مرفوع مبتدا وخبر مقدم وهو كظفر اي
 يستغنى عن ذكره مما يسجد به من قوله او ففك كظفر اي يستغنى عن ذكره
 بما سجد به ثم ان الجملة المركبة من المبتدا والخبر مجردة عن عطفها على مدخول الكاف
 الا وهو قوله انت على كظفر اي وقوله وكجوه او لا يرفع عطف على راسك
 بمفرده قوله القياس ان لا يجوز قال في الكافي وهو رواية النوادر قوله حتى لو كان
 كالالسبحان ولد اصرم وهو الاخر للزوج كذا في الهداية وكذا يفتى بين الزوجين
 على ما يظهر من قول صاحب الكافي وقيل الرواية التي قال منها لا يجوز محض على صريح
 ولا بد ان يكون معه خبر فان لا يسلم الكلام ليحكم انتهى اما كون الاكراهة مانعا

ثم ان العبارة في جميع النسخ التي عندنا ومما وجدنا
 وهو ان يفسر او موافقا لما في الهداية والاشكال لا يرد
 في نسخة نسخة الوالي

تحتها كلام في الرواية

مستقل فكل كلام فيه وهو مستقل مستقرا في اللفظ والبيان على قول واحد قد
 ترك صاحب الكتاب ذكرها قوله فانه انما كانت منفقة المنفى لا يمكن من المنفى
 قوله وهو موافق لما قيل من ذلك اعتناء ببيان خلاف بين ابي و بين صاحب
 فانه وان لم يكن في كلامه غرض وجوابا الى اجابة صريح كان الهداية وقد ذكر صاحب
 في شرحه انه اذا كان معصرا لا يجوز غير الكفاية والاتفاق في عبادة قول صاحب
 الهداية بخلق ما اذا كان المعنى معصرا اولوا ذلك لم يكن مخدوعا في نسبة
 الحكم المذكور الى اجابة من غير تعقيب بالاساس ما تحقق قول في اجابة غير الكفاية
 لان هذا الاعيان يكون في معنى اعيان عبد الاشياء منه كذا في الزمان فيقول المفسر
 قوله متعلق بافتراء ما عطف عليه لا يذهب عليك ان قوله ليل عدا او يوما ساءوا
 ما يتعلق بالمعطوف على قوله او طحا فلو جعل قوله الشهرين متعلقا بالمعطوفين
 كليهما اخل نظام الكلام فكان الواجب تقديم قوله الشهرين على كل المعطوفين
 ليسحب بهما ويقع قوله ليل عدا او طحا ولا يوضح فانه اكثر من قوله
 وان وطى فيها ليل او يوما ساءا او افطر ساءا في الصوم قوله ليل عدا قال
 الكفاية ليس يقيد ليل العدا والليل ساءا وقد نفى عليه شرح الطحاوي
 فقال لو جامعها بالليل ساءا او عامدا فلو سقط قوله عدا كما فعل صاحب الكتاب
 اولى قوله او يوما ساءا فانه الكفاية اختار من العرف فانه اذا جامعها بالليل
 عامدا فسد صومه وانقطع الشايع فيجب استيفاء بالاتفاق فيقطع الشايع
 انتهى الطاهر ان تعقيب اليوم بذلك لتكون مسئلة خفية فانه يستيف
 الصوم انما هو قول حنفية ومحمدية ما يظهر من الهداية وشرحه فان تعقيب ذلك يكون
 اعتناء ببيان الخلاف في المسئلة كما هو شأن المتن والافلا مخدوع في منية نسبة
 الحكم المذكور الى اجابة بلا تعقيب قوله وهو غير ممكن الاختار عنه كذا في الكفاية وهو محتمل
 بعد قوله فانه الوطى فله الواجب عليه قال الزمخشري ان التعقيب في الصوم
 على الوطى وان يكون الصوم خاليا عن الوطى فاذا كانت التعقيب سقط التعقيب
 وجب ان ياتي بالافلا وهو لا محالة لان العجز عن احدهما لا يوجب سقوطهما انتهى قوله
 وان عجز عن المكفر لو قال في المظاهر اذا كفر كان كل اكثر انظروا قوله في الكفاية

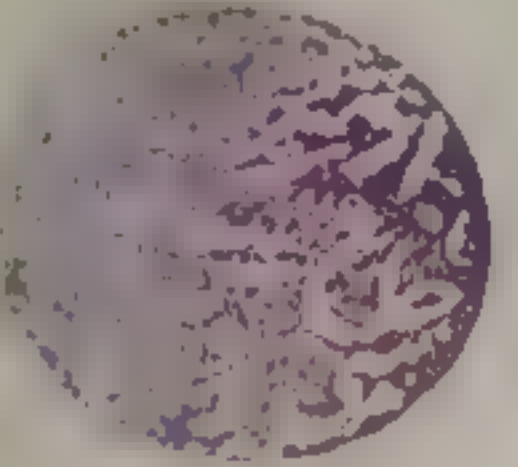
قوله الشهرين

قوله في الكفاية
 لان جواز التكفير بالاطعام ان يكون عند العجز عن الصوم
 عند العجز عن ان يحاق في التكفير بالصيام لا غير كاشف وراة

في النسخ والقوانين الصيام لان جواز التكفير بالاطعام انما يكون عند العجز
 بالصيام وانما عند العجز ان يحاق في التكفير بالصيام لا غير كاشف
 لا يحسد عنه قوله علم ان ما نسخ بلفظ الطعام او الاعمال وهو كفاية الظاهر والظاهر
 والبيان وجزا القيد والتذكير الكافي وقوله فذكر صورة التملك بقوله
 وذكر صورة الاجتهاد بقوله مفرغ من كونه كفاية الظاهر ايضا في قوله او ان
 لذكرها بالتحقيق قوله ما نسخ بلفظ الايتاء والاداء آه اراو به القيد كالكفاية
 وصحة الفطر والحلل في الاذي واللفظ كذا في قوله فذكر صورة التملك بقوله
 اطعم جوعه او ايتاه به سبب سببنا اذا اقر وعنده كونه الاطعام منتفيا بصورة
 الاباحة والتملك كيف يتعين التملك ههنا بذكر الاطعام وهذا ظاهر قوله
 قد افطرت صدقة الفطر على من نصف صاع من براء وبقية او سوية او ريب
 وصاع من تمر او غير ذلك كالبز وبقية او لو كان اسقط الكاف كما هو حسن قوله فانه
 ربع صاع من التمرة تعقبه بستانا ومربا الكلام حيث قد جاز في القيمة بما
 اذا كان من غير المنصوبة ثم ان هذه المسئلة هي بقية ما كسب في المن من قوله بستانا
 اطعم نصف صاع تمر بقيمة صاع من براء فانه نصف صاع من التمرة كفاية
 الكفاية كان الشايع بمغزل كل مع حصوله هو المقصود بما قوله وهي منية على
 مقرر في شرح الجاه البكره قال في الكفاية والاسل فيه كل جنس هو منقوص عليه الطعام
 لا يكون بلا جنس آخر وهو منقوص عليه وان كان في القيمة اكثر كذا في الحديث وهذا
 لانه لا اعتبار بالمنقوص في المنقوص عليه انما الاعتبار في غير المنقوص عليه انتهى قوله
 اذني بر المراد من المن ربع صاع كذا في بعض شروح الهداية قوله كذا في براء هذا
 على ان المراد من المن ربع صاع على ما مر قوله بستانا بالوزن نصف صاع براء وصاع تمر
 او تمر لان المن طلاقا فوجد نصف الواجب كل جنس كذا قال الزمخشري قوله ما عرفت من
 عدم جواز ادا ما هو من الاعداد المنصوبة قيمة اختار بقوله قيمة غير ادا واحد الاعداد
 المنصوبة نفس لا قيمة غير ذلك قوله قيمة فيما كسب وهذا ظاهر وهو عين عبارة صاحب
 الكفاية والظاهر ان المراد بالاعداد المعنوية على ما مر في المعنى المبتر
 لا عند اتحادها لان ما صدف محلا لا تشرع للتمييز بين الاجناس المختلفة

كلام على

نصف



فصار كالمطلقة جيبا فانها لا تخرج من حياضها حتى ينزل ما لا يملكه الا المهر
 كانت آية اي واخره سنن الايسر هو سنة خمس وخمسون سنة مضى
 كما ذكره من الشريعة ثم ان حكم الآية مذكورة في الكلام حيث قال فبين
 لم تحض لغيره او كبره وذا من جملة فروعه قوله فظلمه ان لم يكن خلعها الى شهر لم يكن خلعها
 قوله فظلمه فقبل انقضائها بما عابرة من الشريعة فقبل انقضائها رأت الدم
 والشمير انقضائها في ثلثة اشهر مذكورة صريحاً قبل ان يخلع الكلام فان هذا التفسير
 من الركاكة لا ينبغي قوله كانه هو من الكسح والصواب انه خبر بان ما ذكره من
 موافق الفتوى القديمة في ذلك الكلام في كتابه من الشريعة بطلان الاعتدال
 ان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتدال انتهى العجب صاحب التبرع قوله
 بانها تحض بالنساء ان هذا القول هو الخلف كيف حمل كلام صدر الشريعة على السوء
 ثم انه لو قيل ان لفظ صاحب الفتاوى فيه موافق لما في الهداية صريحاً بطلت بقاويل
 لما ذهب اليه لصد الشريعة غير لازم علينا لكان له وجهه كذا القول مقتضى ما سبق
 تعقيب الدم جيباً بما يتدبره حيث كانت فلا يكون ما ذكره صدر الشريعة مما عين
 الى الطهارة من حيث قوله لزم الجميع المنع وهو الجمع بين البدل المبدل في قوله ان المهر
 جمع المهر في الشهر لا يجمع في غيره من الشهور كاشهر قوله وبهذا الشق من الفدة
 غير مذكورة الواقعة والكفر عبارة الكفر بجملة عدة اخرى بطلت المقعدة بغيره
 وتداخلت والمراد منها آه وذلك لان عدة المهر من الدم القدرين حيث قال
 والمراد منها انما يتصور صورة الطلاق فان عدة المهر كانت جوفاً في صورة
 الوقاة فلا لا بد من جسدته بالدم بل رتبة شهر وعشرة ايام وقول
 صاحب الكفر ان تلك العبارة وجيف نراه منها وعدة الطلاق والموت
 ينقض في ان جعلت المرأة انت خبر بان هذه المسئلة من فروع المسئلة لا تبي
 بعد فلو اكتفى في المتن بذكر المسئلة لا تبي وجعلت هذه مذكورة في اثبات ترجيحها
 على انها من فروعه على مواءمة الكفر والتبيين لكان اصوب وان لم يكن بغير ذلك
 في المتن كان الواجب تغيير ترتيبها في تعقيب قوله اي فبين القاضى انت خبر
 بان القاضى غير مذكورة سابق كلامه والظاهر ان مرجع هذا الفيل الى الزوج والظاهر

علم على المهر

في ثلثة اشهر من الشهر
اسم المهر

علم على المهر

ان يقول تعقيب الفروع كما وقع في لفظ الكفر قوله وقد مر بان المهر جيباً انت خبر بان
 ما مره آخر باب الرجعة هو انه لو اجرت بمنه الفدين المدة تحمله تعقيباً ان يكون
 صدقاً وحج سنة اخرى فبما ذكره من ذلك المدة كرهنا آخر هذا الباب في قوله
 اي ان القبط في ذلك حرمه لغرض الفدة حيث وجبت تجيباً للبعد ان قال
 الرزقي في قوله الاحاد موافق لما في الكفر وفيه انما بعد الفصل اصالة
 ويكون ذكر ما ليس في بابها من غير ان يكون له في بابها من غير ان يكون له في بابها
 من غير ان يكون له في بابها من غير ان يكون له في بابها من غير ان يكون له في بابها
 ليس في كلام اصلاً وانما في الصورة ان نية فلان له في كلامه بغيره في قوله
 عليه المهر والنفقة من مال زوجها وهو ما خذ من قول الرزقي لان تعقبها واردة
 عليها من غير ان يكون له في بابها من غير ان يكون له في بابها من غير ان يكون له في بابها
 اي مطلقاً سواء كانت عدة الحلال او غيره كما يظهر من المجمع وغيره في قوله
 بالفتاوى على سبيل ان نية كما يظهر من عبارة سائر الكتب في قوله جيباً اي بغيره
 لخروج الاول قوله ولو بينهما اي بين المهر وبين مهرها التي خرجت منها وهذا
 اذا كان الى المقعدة ثلثة ايام المتار واليه التحير اذا كان بينهما وبين مهرها
 ثلثة قوله ولم يذكر هذا الشق ارا وهذا الشق ان يكون بينهما وبين مهرها ثلثة ايام
 وبينهما وبين مقعدة واحدة ثلثة ايام قوله وهو ان الحكم في صورة النساء في اخبار
 لا يجب عليك ان هذا انما يتحقق تعقيب قوله في المتن ولو بينهما ثلثة ايام يكون المقعد
 اربعة ثلثة ايام فمدعى انها صورة النساء في سببان المتن لا يرى وجه صحة
 قوله في صورة اقلية احداهما الثنتين اي تعين الاقل في التحيرين الاقل وغيره
 ثم انه ليس سببان الكلام ما يدل عليه لا قول نفسه انما كان اقل مضى المقعدة
 وليس المدعى ذلك بل انها من عبارة المتن قوله من لم تحض قط فعدة اشهر
 سبع منه او اقل باب الفدة انه عدة وبلغت بسن لم تحض ثلثة اشهر
 ذكره من كلامه لا اقل ثلثة على ان من تعقبه بالاشهر ليس بغيره من لم تحض قط فلا يظهر
 تخصيصه بالذكر وصحح قوله واعتبا الشهور الفدة بالايام لا الاكلية اي فعدة
 ثلثة اشهر بالايام كل شهر ثلثة ايام وهذا عندنا في عدة ما لا يجاه تعقبه بعض

علم على المهر

بقية الشهر التي هي في شهرين بالكلية وكل الشهرين يومين بالكلية
 في النجاسة واغلبها من ان هذا الشهرين يومين بالكلية او اقلها من شهرين
 واما اذا اطلق في عدة الشهرين فانه لا يكون له الا ان يكون في شهرين
 من صاحب الدخول الاطلاق بل كان الواجب عليه في شهرين كل يومين
 فيما اذا كان الطلاق خلال الشهرين فانه من هذه المسئلة ذكرتها
 بتفريب قوله لم يخص قطعتة بل انما هو صاحب في ذكر قوله القعدة
 على جريته هذه المسئلة في عدة غير ما ذكرنا في صاحب الاختيار حيث قال ان
 وقع ذلك في وسط الشهرين بالايام فتعذر في الطلاق في شهرين يومين بالكلية
 بانه في شهرين يومين بالكلية فاصح في عدة القعدة اي في شهرين يومين بالكلية
 النجاسة قوله جاز الصلح في شهرين فيكون في عدة معلومة قوله اجبرت المدة
 بمعنى عدة آه هذه المسئلة مذكرة مفضلة فيما سبق في آخر باب الرجعة
 مفترضا اي القعدة لا يجب عليك ما في عبارة الركاكة ولو قال لو كانت
 المععدة تحض فقل آه لكان احسن قوله فاقول اي عدة تعدد في شهرين
 قال في النجاسة الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء القعدة بالتحض لا تعدد في
 شهرين هو المختار انتهى في النجاسة واصل المدة التي تعدد الحرة في انقضاء القعدة
 فيها شهرين عند ايجاع وعند هاتين القوتين يومين بالكلية او اقل من شهرين
 صاحب الحج بنومسان كلامهم في كل ما مراد القوم بالشهرين في هذه المسئلة
 الشهرين بالايام لا بالكلية ومقتضى ذلك ان يكون اياما مستترة بالكلية
 سبب تحققة عند قوله اعتبار الشهر في القعدة بالايام لا بالكلية وان كان ذلك
 فيما كانت القعدة بالشهر وهذا فيما كانت الجفجف عليه فقل قول الجفجف
 فيما سبب في ان المعبر اكثر مدة الجفجف اقل مدة الطهر ليعتد لا يكون في كل
 شهر او الطهر بينهما شهر فانه يجوز ان يكون شهرين فاقول ان حق العبارة
 ان يقال شهرين يومين بالكلية في غير المكتسب وهو مقتضى قبله لا في كل الايام
 لا يلزم ان يكون شهرين يومين بالكلية في الشهرين وعشرين يوما انتهى ثم انك
 قد عرفت ان عبارة صاحب الفروع موافقة لما في النجاسة والختامه والمجمع قول هذا

في قوله جاز الصلح

هذا القول كما في غيره من كتب غير مواضع لا يقع في طبعه عليه ابل قولنا لا
 انكسب كبرها انما في الغيرة بغير العادة مأخوذة من كلام صاحب الحج
 واغلبها في غيرها الحكم الشرعي وانما يتبع في الغالب وكان العود ان يقول انك
 انكسب فانه اذا اختلف في الغيرة لم يتصل لا يكون بغير العادة كما في قوله
 بكث وزيه كما في النجاسة **باب ثبوت النكاح** ولو بطل نكاح الرقبة
 مكنت فله عين الدوران وهذا تمثيل لما في الشريعة فانه ظل المتوالت الدوران
 اسرع من الامس بالطلاق ورواية المبسوط والاصح ان يكون من المدة ولو
 بطل نكاح الرقبة ولو بطل نكاح الرقبة ولو بطل نكاح الرقبة ولو بطل نكاح الرقبة
 والمزني ثبتت حر كات الميراث في الزايم في الغالب ودون ذلك الفلكة في
 الغالب حجة مدونة منقولة تجعل النساء المتزلات في الغالب في شهرين
 لاستدراكها كذا في نكاح الآباء قوله انه ولدت لانه من شهرين لان ثبوت
 الشبهة في التصور وهو تصور في الصور كما لم تقر بانقضاء عدة كذا قال الرقبة
 ومنه يظهر ما عرفت انه الوصلية في العبارة المذكورة قوله لم تقر بمعنى القعدة
 واما اذا اقرت بغير مدة تحت تلك فلو كانت لم يكن به الظاهر كذا
 قال الرقبة قوله في نكاح اذا جات به لاقول من شهرين اما ان جات به لاقول
 شهرين فلا شك ان ثبوت النكاح كان موجودا وقت الطلاق فكان في شهرين
 قبله بانك بالوضع لانقضاء القعدة اما ان جات به لاقول من شهرين
 واصل شهرين فكذا كان الحكم في ثبوت النكاح في شهرين لانك لا يكون قبل
 قبل الطلاق فقل عليه كذا اقره الرقبة قوله لا نكاح انما في شهرين الزايم في شهرين
 ظاهرا حلالا لهما على الصلح كما في شهرين قوله فيكون مراجعا اي يصير اجبا بالي
 كما مر في الهداية قوله فلا يشق نكاح الرقبة قبل العلوق كما مر في
 الهداية قوله لو لم يامها لا عابرة هذه موافقة لعبارة الهداية وكان الحكم في
 ما انت به لانه من شهرين اصل على الاولوية وقول صاحب الكفر والافلاس
 من ادان في الزايم في تفسيره قوله طهره الوطئ اي وجع في القعدة قوله لا يجوز
 في القعدة عبارة الهداية لانه الزم قوله وجع بانها بشبهته في القعدة

كلام على قوله

الطاهر لا يكون المدة في شهرين
 في القعدة ولو كان في شهرين
 في القعدة ولو كان في شهرين

في قوله جاز الصلح
 في قوله جاز الصلح

في قوله جاز الصلح
 في قوله جاز الصلح

ولا يجب عليك ان تقول له وجه توجبه لان الزام المذكور ليس بغيره اخرى فانه
 صاحب الكتاب قد استوفى ما بال لانه الشئ به وجهه وهو الوجه في القصة
 بشبهة وقد التزم به عموما قال الزماني هكذا ذكره وفيه نظر لان المستوتة بالثبوت
 اذا اظهرها الرزق بشبهة كان بشبهة في الفعل وفيما لا يثبت الشئ اذا عاين
 في كتاب المحمد وكيف يثبت به النسب كما استدل قلت في قصدي صاحب
 معراج الدراية لانه في ذلك النظر حيث قال في الجمل المستوتة في كتاب المحمد
 على المستوتة بثلث او على الالمستوتة بالكتاب استدل في يدنا النافق لكان
 الاثبات في وقوع البابين بالكتاب كذا قال شيخنا في هذا في صاحب الكتاب
 في المحمد وبالطلاق البابين على ان انتهى في حال صاحب غايه البياض بها المستوتة
 في المطلقة طلاقا بيا او ثلثا محل توقف قوله وكذا امر احمده اي ثبت في المطلقة
 المراجعة قوله اذا دللت لاقول بثبوت شئ انما اعتبرته كاشف ثبوتها
 مدة عدتها ستة اشهر فلو دللت المحل كذا قال في الشريعة قوله بيا كان او رجعا وهذا
 القول المذكور هو قول الجنيته ومحمد بن محمد وقال ابو يوسف ثبت منه الى ستمين في
 البابين الاسبعة وعشرين شهرا في الرجوع ما صرح به الهادي قوله ذلك لانها
 صغيرة يتبين آية هذا في غير ما يجب الكافي وهو راجع الى اقل ما يجب الهادية
 قوله ما بال لافقنا بعد ثبوتها به متعينة وهي انما في غير ما يحكم الشرع بالانقضاء انتهى
 ويترفع عنه قوله آخر الكلام وحكم الشرع بالانقضاء لا تردد فيه قوله لا يرى
 انها لو اقرت بمضي العدة ثم دللت بستمه اشهر لم يثبت النسب بخلاف ما
 اذا اقرت بالانقضاء العدة بعد ثبوت شئ ثم جاءت بولده لاقول بستمه اشهر
 موقوف الاقرا لا اقل من تسعة اشهر موقوف الطلاق فانه اذا ثبت نسب
 لظهور كونه يتبين كذا قال الزماني قوله وكذا مقدة قوله ثبت نسب ولها القول
 اليه واجعل في هذا وهو قوله مقدة او استينا فاقوله اقرت بالمضي الى مضي
 عدتها قال في الكافي فانه اقرت بمضي العدة بعد ثبوت شئ ثم جاءت بولده لاقول
 بستمه اشهر فانه معراج الدراية اما لو اقرت بالانقضاء والمضي
 ثلثه اقرت عند اخذ خمسة بستمه يوما وعندهما تسعة وثلاثون يوما فانه دللت

كلام المحقق

قوله استينا بولده وكذا مقدة مقده

لا اقل بستمه اشهر موقوف الاقرا ثبت النسب وكذا المتوفى عنها زوجها لو اقرت
 بالانقضاء بعد اربعين يوما من ثبوت هذا التفتيش انتهى اما بقصد بستمه
 القول لتعرف ان الاقرا في العدة في هذه المسئلة معروض في انواع العدة بجمعها
 في تلك لا يخرج هذا المخرج في هذا التفتيش اجزا منه كما ان كسبي وهو لطيف في هذا
 تحققت قرينة فظهر ان انما تحققت حاله في المدة حيث بمدة الطلاق
 غير صواب وقد صرح صاحب الهداية وصاحب الكافي بانها تنافي كل عدة اي سواء
 كانت مقدة عروفاة او من طلاق بان او حبر فانه غايه البياض وسائر شروح الهادية
 وهو وافق لما في شرح جامع الصغير والاسلام البردوي وغيره وكذا انما بقصد
 صاحب الكافي في تصوير المسئلة على ان يكون الاقرا بمضي العدة بعد ثبوت شئ وغفل
 كونه ذلك بطريق التمثيل كما هو محتمل كانه في هذا هو لمسطوة الهادية والكنز
 وغيرهما انت خبير بان ذلك ليس مطورا في الهادية وانما الكلام في اخذ
 ذلك في قبيل المسئلة بقوله لانه فله كونه يتبين فبطل الاقرا وتوجب انما لو
 اقرت بعد ثلثة اشهر من ثبوت وقت الطلاق بمضي المدة ثم دللت لاقول بستمه
 اشهر موقوف الاقرا كذا في شمس ونصف شهر من ذلك انما ثبت له
 ثبت مزمز وجها وقصدي كذا في اقراها شرعا وانما ما وقع به عبارة صدر الشريعة
 من قوله موقوف الطلاق فانه كما يجب على السبوة اذا دللت لنفس ستة موقوف
 الطلاق او لا كذا كاشف الساج شمس بعد الطلاق الاقرا بمضي العدة كايضا في صورة الاول
 فلا وجه تخصيص الاول لذكر خلاف تعبيره بوقت الاقرا فانه انقضاء عدتها
 يكون بستمه اشهر اذا زعم ان اقل بستمه اشهر يكون المجموع اقل من تسعة اشهر
 فيكون العلوي في حال الكفاي وثبت النسب بقال قول صدر الشريعة اما ان ذلك
 نصف سنة او اكثر وقت الطلاق لا يثبت النسب على خلاف ما قرره وهو مقف
 في ذلك لان القول لو كانت هذه النسخة مقررة لكان الامر كذلك وليس كذلك بصدان
 يكون ذلك مبنيا على قوله قد وقع عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرا وهذا متعين
 احدهما قوله لانها لم دللت لاقول بستمه موقوف الطلاق كذا في الاخر قوله
 اما ان دللت لنفس ستة او اكثر موقوف الطلاق لا يثبت النسب بوجه بعض

كلام علي بن محمد

قوله انما في شرح جامع الصغير
 الاقرا بستمه

الشيخ لفظ الاقرار بالطلاق في كل الموضعين قوله ثبت فيسبب هذا اذا جازت به
القول فيستبين من وقت الفراق وانما جازت به لانهما لا يثبت وان كان لا يفل
من سنة اشهر وقت لاقرار ذكره الزيني قوله ولم يجرها احد ولا يثبت ان لم يكن احد
عين القول ولا كان احد داخل البيت قبل دخولها وهو حاضر غائبا يكون في البيت من
قبل دخولها عبارة صدر الشريعة بان دخلت المرأة بياد لم يكن معها شئ وهو ظاهر
عبارة صاحب الدرر ثم انه فائدة نفس الشريعة بالطريق المذكور في المسألة
يعال في انه كيف يتصور هذا لا يفل للرجال لعدم النظر في الفرج الاجنبية وقال الزيني
ثم قبل قبل شهادة الزوجين في البصحة بالنظر في العورة اما لكونه قد تنقص كونه
من غير قصد نظر ولا تعدا ولا ضرورة كما في شهود الزنا انتهى قوله وعندهما يثبت في كل
هو عبارة الكافي سواء كانا كحل طاهر او لا او اشتراف في قبل الزوج او لا في غاية
البيان في المرأة الواحدة في شرح الكافي في العادة وينبغي ان يكون الغالبية عدله
كما صرح به في التمسك بالحكم الشهيد الكافي وقال ابو جعفر ومحمد قبل شهادة المرأة
اذا كانت حرة مسلمة ونسب الزوج الميراث انتهى في غاية البيان قوله في زفر
اذا جازت به بعد انقضاء عدة الوفاة ستة اشهر عبارة الزيني اذا اولدته لثلاث
عشرة اشهر عشر ايام حينئذ انتهى في لائح الشريعة حكم انقضاء عدتها بالسنوات
لتعين المجردة لانه لما لم يكن المجلط بها فقد حكم حكم الشرع بانقضاء بعضها اربعة اشهر
وعشر ذلك اقوى في اقوالها كذا في شرح الهداية في لائح الشريعة قوله اولدت او لم
خير بانه لو اسقط قوله اولدت في العدة واقصر عمر قوله او اقرا الوثية بالولادة
عطفا على قوله اولدت لا قبلها كما فعل الجوابية كما في كلامه اخبر احكم فذكر جواب
الهداية هذه المسئلة بمدة مستقلة كالمسئلة التي تقدم محل فصل بينهما واراد صاحب
الوقاية جمعها في محل واحد على طريق الاجاز نظر الى انها مشتركة في ثبوت نسبه
معدة دفعة وانما يفرق في ان الولادة في احداهما لا قبل منسبين في الاخرى
كون الولادة متواليا في لونه على اقراره طه الشريعة فاقضي صاحب البيت راخره فلا وجه
لما قبل هذه مستقلة على وجهها اصح في المسئلة التي تقدمت عليها فانما البيان
الوقت الذي ثبت فيه ولد معتدة بالوفاة انتهى قوله في بيان الوقت الذي

(Faint handwritten Persian script at the bottom)

كما فعل صاحب الرواية الثانية به من جهة العطف المحذوف
نفسها العطف فانه عبارة بالواو دون او

[illegible]

على تقدير الظاهر فانها تحققت ولم ينسب اليها الولادة احد الى الامم الوترية ولا
غيرهم. فيقبل فيه تقديرهم اي تقدير الورثة بانها ولدته قوله اما في حق النسب
فثبت في غيرهم المراد بغيرهم المنكورة في الورثة وغيرهم الميت اي ثبت النسب
لغيرهم في تشارك الولد المنكوب في الورثة وليست غير الميت به كذلك غاية
البيان انما لو اذ كانوا اصل الشهادة اذ قال في اصل الامم البدوي في معنى هذا الكلام
اذا اقر جميع الورثة له فيشركهم في اقرارهم واقر به جماعة فليطع الحكم بكونهم جميعا
صداق لكل منهم او رجل او امرأان منهم كذلك غاية البيان ولا يجب عليك الاثبات
المنكورة مستطع بك الصواب ثم ان ما ذكره جواز الاستصحاب وفي الصواب
ان كذلك غاية البيان قوله ولذا قبل بشرط لفظ الشهادة فان غاية البيان اي
الورثة بطله يكون في محل العلم ذاك لان النسب ثبت في حق الكسبي لا بالمفط
الشهادة فلو قيل بشرط والاذ في الفقرة بالثبت وذلك لان لفظ الشهادة
انما بشرط عدم قيام المنازعة في محل القضاء ولا مانع من انما الورثة صدقوا
اتفقت المنازعة فصار ذلك بمنزلة حملها به كذلك في غاية البينة او
ثبت تبعا لا يراعى فيه شرط الاصل في الثاني ثبت بشرط المستبش بشرط نفسه
كذلك الكافي ثم ان عبارة القوم لا يراعى فيه الشرط ولا يخفى وجهه في غاية القوم
تبعا لا يراعى فيه شرط الاصل عند ثبوت التبعة ضرورة كافي العبد الجحد في
استدلاله في نظرنا اقبية الحكم المذكور بصورة الضرورة لم تجده في كلام القوم كتب
ذكر صاحب النكاح وقف المنفصل بنا على خوف العاقل ان المستثنى العبدية في
والضرورة في كافي وقصير هذه المسئلة باب المسألة من كتاب الصلوة في كافي
بما رجح كلامهم انما اردت تجميع المقام على جهة قوله وبما هو صحيح ولذا قبل
المنع اقر الورثة وبغير شرط وعجاجة جالس القوم صدقها الورثة في قوله في غيرهم اي في غير
الشرع كما صرح به الرعي وغيره ثم انه لا بد من زيادة نصا عدالة المتن كانه اكثر وغيره
وقوله نصا عدالة الشرع لا يفي غناؤه فانه في غاية العجاجة اية الوفاية
بل في الكتب لا يترك القوم اقراره رجحا الى الرجع وهو الصواب اذ قد عرفت
بالعبارة ان العاقل الزوج يترتب عليه مطالبته المرأة بموجب القذف ثم انما في حاشي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

مكتبة المجمع العلمي

۱۰۰

المرسوم كان القنفذ بالزنا ابقى الولد مسلما

لخطه والمراد بوجع المنقول **قوله** فاذا جاز به **قوله** وجع حصل من جرح النقرة
لا يجب عليك ان هذا الموضع المنقول لاجل النقرة فاخر كلامنا فعل اوله **قوله** ان
نقرة المولود فانما واجبة قبل القضاء وانما قضاه الفشل اعانة فجاز **قوله** الاب
لعدم القضاء على العايب كذا في غاية البيان وقديروا عليه في احتياج ثبوت
الدين الى القضاء لا يكون وجهاً للفرق فانه اذا كان الدين متبناً ومقتضياً به على الاب
قبل غيبته فالظاهر ان المسئلة انما يحالها قوله لو انقضاه الى له الذي في هذا
كما يظهر من الهداية وغيره **قوله** لا تسلم البيع فيها لو قال لانها لا تلبس في العلم **قوله** في
كما قال الرزقي لكان اظهر **قوله** المكتبة المال كسب قال الرزقي في المكتبة حيث
لا يؤخر حقيقة بشي لا كما هو في خارج عن تلك الموطأ به انتهى ولم يقف على
قوله رجل لا ينفق على عبده انه قد رآه هذه المسئلة عين ما بين منه حيث قال
فانه انما كسبه قد رآه الكسب انفق على نفسه لا امر به لو كان فبقا كان في جواب
عليه في جميع جوابها في موضع **قوله** **العتاق** **قوله** والاعاق لغة اثبات
القوة مطلقاً من زيادة منه على كلام الرزقي **قوله** لم يذكر الرزقي للفظ الاعاق في معنى
لغويها والظاهر انه لم يفرجه **قوله** ولهذا لو قال العاقل البالغ اعتقت وانما يصح
تفريع على **قوله** ظاهر الخوض في اصلية التصرف والمدا فيه هو **قوله** لسانه المصنف
الى حاله سابقة له وكان الظاهر ان يقال حتى لو قال العاقل اعتقت انما يجوز **قوله**
ولهذا لا يملك الوصي والولي عليه من عبارة صاحب الجدية والرزقي والظاهر
في لا يملك الا الاعاق والمجوز في عليه في العجبة على متعلقه بقوله لا يملك الا يملك
الوصي والولي الاعاق على العقب في مال كذا المناسك لا يذكر ضمير لا يملك ولا يمتنع
بقوله عليه فقد سمي هو انما يملك لا يتعدى بمعنى ان نفسه **قوله** بل انية
اي طبقت ذلك التصريح بعد المنية ولعل قول صاحب النكتة نواها ولا اولي
من العبارة المذكورة في الدرر فانما المتبادر منها اشتراط عدم المنية لا عدم شرط
المنية والمقصود هو التاخر لا الاول **قوله** فانه لفظ اخباره على قوله كانت في قوله
او يامول على طريق النقص والنسبة على الترتيب كما سيجي كذا في قوله ولا يملك
الطلاق لا يملك بل عليه كسب بل عليه كسب مع انه يقع به العتق ان نزل الى ان يملك

فائدة الواو

تأليفه

۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

[illegible]

انما مثل هذا في المستثنى والمراد ما هو في الحمايات الظاهرة سوى ما يكون صريحا فيها
الفاذا انقضت بقية سباق الكلام قوله بخلافه اذا قال انما انما انما انما انما انما انما انما
قال بل قوله لك سنا من لئلا يولد مثل ذلك لا وقع الهداية لكانا ظهر مثل هذا الكلام
اذا قال ذلك لا من سنا من لئلا يولد مثل ذلك لا وقع الهداية لكانا ظهر مثل هذا الكلام
الذي يظهر الهداية انما خلاصها فاعلم صورة انما فاعلم انما انما انما انما انما انما انما
صورة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الظاهر منه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
وجه صحة قوله اي كما يعنى بقوله هذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ذلك انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
النسب ليعنى بقوله آية قوله هذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الهداية وقد فات صاحبنا وهذا القضية انما انما انما انما انما انما انما انما
الوسطية غير ثابتة بل لا فتد انما انما انما انما انما انما انما انما انما
موجبات الملك من غير واسطة كذا قال الرزى في قوله دار السلام متعلق بحسب ما ذكر
لا بقوله او كافرا فقط ذكره النهاية في قوله لا يرى الا ما روى عنه عليه السلام ثم قد
جاء في نهج ابن جندب النكاح الطلاق والعاق وبكى في اول كتابه انما انما انما
على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
اعنى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بالنسبة ولا في الفدية على التسليم شرط في التسليم قوله لم يوجد شيئا ان يكون بالانما
لتنظيم التسليم الفدية على سبيل البذل قوله ثم قيام الحمل وقت الاعان انما انما
اذا اؤتت بعد فقها لا على سبيل التسليم بوجه قوله اذا اؤتت في التسليم مع وضع المتن في
وجه صحة سوا جعل العارية المذكورة متساوية خرافا فاعلم انما انما انما انما انما انما
بذلك الفدية بل يعنى مطلقا وانما الفرق بين انما انما انما انما انما انما انما
من سنا من لئلا يولد مثل ذلك لا وقع الهداية لكانا ظهر مثل هذا الكلام
بجميع ما تقدم قيام الحمل والاعان بوجه ذلك ليجعل في عدم انما انما انما

لكنهم اذ لم

کل مقلد

الغنية من سعة كثرنا بها في فراشها قاله الواح

كذلك النسخ والصواب كالمبرك واقع في عبارة الرعي اذ لا يدخل النسخ في سبيل الكلام
وتعني كحرية زوال النسخ عبارة الرعي وقضية كحرية زوال النسخ انتهى فيجب
الدراسة في ما ترى ولا يجب عليك ما فيه الا لخل النظام الكلام فان سبنا على النسخ
الامر من قوله كانه تعادله اعادة كحرية النسخ على هذا وجوب عبارة الرعي والتفاهد
بالمعنى قوله حل كحرية كونه بينه وبين غيره آه اي شتركة بينهما كونه ام وقوله
بان ولدت ولد افاذ عامه على بقوله مشتركة وبين الطريق الاشتراك فيه على انفس
عنه فيما سيجي من باب ان يثبت قال وان ادعيها عافا لولد ثابت النسب منها هي
ام ولد لها الصبي دعوة كل منهما فيسببه الولد فيسببه بها ام ولد له تعالى له انتهى قوله
فادعاه كذا في النسخ والصواب فادعيها كما يظهر من ظاهره في باب ان يولد
وعليه فخطا في كونه غير حائل فاعرف انما البينة انما في وجهه وضجته قرره الرعي حيث
قال لو قال احدكم حرة لانه لا يتبادر المعين بعد اليك يصير افعاله لمعين فكان البينة
انما بين هذا الوجه ونحوه انما يحكي البينة اذا خاصه العبد في اظها را لا لا يحكي البينة
انتهى قوله مستعين كان الواجب عليه سماع هذه العبارة كما قاله الكافي في ذكر التسليم
المعينة والصحة في الهداية وقع انما فافيه لا يجازي اليك الا اقدم عليه ليل على البينة
لكن هذا تصرف لا يصح لانه الملك فلا يتوقف دلالة على القبض انتهى قوله فانما جعل له
الاثبات في لفظه ما جعل اعماد اعلى ما سبق منه انما البينة انما في وجهه وضجته قرره الرعي حيث
النسخ بدل الاثبات والاكسياء والظواهر من سببها المصلحة قوله لم يكن يابا عنه حنة
لا تنق الاخرى كما قال الرعي وعندهما بين اي معنى كاصح به الرعي قوله ولم ير الا
ان ربه الى ان وضع المسئلة على ان يوجد تصديق الام والمولى بعد العلم واما اذا
ادعت الام ان الغلام ولده او لا وانكر المولى ذلك وكجارية صغيرة فالقول
قول المولى لانه ينكر شرط العتق وكيف على العلم لانه فعل الغير فاذا حلف المولى وادعى
منها الا ان يقيم البينة بعد ذلك وان نكل عتقت الام والبنت لانه ادعى الام حرية
الصغيرة معتبرة لانها ترفع من لها ولا لاية كسبها اذا لم يوفها اب بخل ما اذا
كانت كبيرة كذا في الكافي قوله اول مرة عبارة القوم ولا وهو اللفظ فيضعون لفظ كل
واحدة اي الام والبنت قوله اما الابن فمرفق في المعلن كونه ولادة شرط له الام

واما ان كان مشتركة في المولى كذا في غير ذلك
العلم

علم

الام فيعتق بعد ولادة طفلتهما واعتبار الاول معتبر شرعا اذ ان ثبت الاول ذكره
الرعي كونه الشهادة على العتق المبرم ودودة الصواب الموانع للعدالة وغيره ان
بما لكنا نال بشرط الرعي لانه يتضمن تحريم الفسخ والعق المبرم لا يجب تحريم الفسخ
عنده فضا كذا الشهادة على عتق احدية كيف لا وكذا الشهادة على العتق المبرم ودودة
على انما منقطع العبد لا يثبت له جعل المولى صورة العبد في المولى في الدعوى الشهادة
على العتق المبرم فبشرط قوله لانه التدرج حيث وقع وعنه كذا الوجه اكثر النسخ تكبر
وقع كما وقع عبارة الهداية قوله لها المولى وهو العبد بين بهما فوكسور العبد كذا
في قوله لوجود المولى بعد برغم ان المراد وجوده في كونه فيكون كل منهما معنى فيسببه
صحة الدليل على ثبوت ثبوت كونه كل من الرعي والوارث خلفا يقوم مقام الوشي المسمى
لا يقتضي كون كل منهما مدعى عليه فيسببه بل الظاهر يكون بارة مدعيها وبارقة مدعى عليه ثم ان
الظواهر والمجتهدين المسمى وبين احداهما خلفه بين يكون المسمى احداهما اما مدعي
او مدعى عليها وقد قامت ذلك بقرره مسالكه في قوله يكون المسمى مدعيها وبارقة
مدعى عليه آخر لا يجب عليك ان يكون المدعى على عتقه وجه لم يذكر في سبيل الكلام
فلا يصح هذا التقدير لانما في هذا مقتضى قول صاحب الهداية واداء الشهادة في حق
فانما اقامه البينة على المولى المرفق يقتضي انكاره والاعمال لا يكون الا الذي عليه يكون
مدعى عليه وجه الاول في قوله بعض العلماء في جواب عما اوردته الشريعة في
كونه مدعيها حكمي اعتبار انما يقع لعود اللاحق في فلان في قوله كذا في نفسه الامر
خلفه سهل انتهى وفي الكافية جعل المولى مدعيها كذا يكون مدعى العبد شرط على
عجيبه كذا في البينة اذ انكر وان ثبت عليه البينة توفيق المحقق انتهى لعل هذا اعتبار
يقع في اعتبار كونه الوصي الوارث مدعى عليه لا حقيقة كانه المولى في قوله انما في الامر
اسهل من ان البينة لا يكون بوجهه كخلف بوجهه الا في الدعوى قوله فانما في هذا
الحل آه لا يجب عليك انما في قوله كذا في قوله لا انما في المتنازع فيه ما ذكرناه فلا
وجه لغيره يعني من مذهب المولى فبشرطه مدعى عليه فيسببه ثم انما في سبيل المولى في قوله
في تزييف كلام الشريعة على ذلك كمال الدلالة وادعاه اولاد قد يوجب بعض النسخ
الدرج حاشية تنسب المولى مدعى عليه اما قوله الدليل انما في بوجيك الشهادة

والنسخ والصواب كالمبرك واقع في عبارة الرعي اذ لا يدخل النسخ في سبيل الكلام

المولى كذا في غير ذلك
العلم

علم

ان ينفقه الواو انما كان هذه العوضا حرة ولو كانا من موهبة العنق بل ان العنق مطلقا وان
فما ان موهبة العنق بل ان يكون نصبا لموهبة بل ان يكون نصبا لموهبة بل ان يكون نصبا لموهبة
الا على الواو انما كانت حرة بعد ثبوت النكاح في هذا الموضع بالنسبة الى العنق الموت
لما جئنا منه بالنسبة لبر لو قال ان حرة بعد ثبوتها في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
او الواو او انما انتهى لانه انما كانت حرة بعد ثبوت النكاح في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
المواضع البعارة الزمى ان يكون بلفظ اذا التعليل في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
ثم انما يمكن ان يكون مشددا على صيغة المفعول في التعليل في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
تارة قبل اى قبل النكاح واما اذا ما بعد ثبوتها كبرها فغيره انما كانت حرة بعد ثبوتها كبرها فغيره
نفسه انما كانت حرة في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
في نسخ مضمون الكفر بالانفصال قوله او فخره في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
بقوله المتن في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
كجارية مثلا قوله في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
العنق صاها رجح الموهبة في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
بغيره الى ما سبق في النكاحية كاسمى اى النكاح في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
على نفسه ومثلهما في صدره قوله في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
الف والنكاح في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
تمت ان انتهى قوله فلا يرادى فيه شرائط المنقضي وهو الحق بالموجود في ما نسخ هذا النكاح في نفسه
والصواب المواضع البعارة الزمى ان يكون بلفظ اذا التعليل في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
ومثلهما في صدره قوله في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
فيما فرضنا انما كانت حرة في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
شك انما كانت حرة في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
حسب الدخول في الوضو لا يكون له وهو في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
حده من المثل وجب له ما قبله في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
ونفق الطي والارزاق بعد النكاح في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو
ابتغاهم مع الالف في نفسه لم يعن بالموت بل بنفقة الو

کلام علی

فانما هو الوا

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم طريقا إلى الجنة
والمعرفة نورا في القلوب
والعلم نور في القلوب

الحق ما اذا كان من عند الله والى الله الرجوع
في كل شيء فليس في الدنيا شيء من غير الله

卷之四

قوله ما استأجر من الخبيث كل ام اراد بكل ام غير الا ما شغلها الغيبة حتى
لا ينفذ الزمان اهلها في العاقل على امراته وهي على غيرة انتهي لا قبل فيكون
حتم الزمان اي يكون هذا الزمان بما بعد تحقق غيرة على ما يتبادر في العاقل المذكورة وعليه ينبغي
ان لا يثبت في الغيبة حتى يتحقق هذه المعاني فلو كان مخالف لما في الغيرة حيث فسرت الغيبة
بذلك ثم قيل في قوله لا يكون هذا قدما بالزمان انتهى الظاهر من هذا قوله انما لا يستلزم
تحقق فعل الزمان وعدم الاعتبار بما يتبادر من هذه العبارة وما قيل في احكام ارادة المعنى
التي لا يكون في ابرار الشبهة واسقاط المحذور وان لم يتبين كماله على معنى الكلام في قوله لا
اللفظ لا يكون بالانكشاف في تفسيره محتمل في الالفاظ الشبهة وهذا ظاهر في قوله لا يستلزم
ينبغي ان يحكم هذا التفسير كما في قوله في صاحب الرضا فلو كان في محذور في قوله لا يثبت الزمان
انه فانه لا يثبت في قوله لا يثبت في ظاهره انما مقتضى هذه المعاني لا يثبت في الغيبة على المعنى الاول
مفسرة بالزمانية فلا يثبت زيادة او قسح وما في هذه المسألة لا يثبت في ذلك شيئا ثم ان
ما في قوله لا يثبت في عدم وجوب كونه في ابرار الغيبة في قوله الرواية لا يثبت في الغيبة
شرعا القدوري في وجوب كونه في ابرار الغيبة في قوله لا يثبت في الزمان
كأن لا يثبت في ذلك في مسأله من الزمانية لم يثبت في كل صرح في المسألة المعنوية في باب
القذف بل طلب يقع القذف في شبهة بصدق الميت موصوفه في قوله لا يثبت في الزمان
كان في الحديث والكثرة الوفاية في قوله لا يثبت في ذلك مما كان في قوله لا يثبت في الزمان اي في قوله
ما في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
بمعنى الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
انما الزمان بطريق الانقضاء في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
بان قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
او لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
فلا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
لكل هذا وجه صحيح ولفظ الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
فقد انما افسد بالتفسير لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
حتى لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان

تفسير قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
تفسير قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
تفسير قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان

في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
اصول في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
متاب في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
الغيبه لا يكون في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
ابن مسعود في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
ان لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
الغيبه في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
بعد موضح في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
التعالي لا يدل على ذلك في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
آخر كلامه لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
انما في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
محسن في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
من قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
التعريف في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
عليك في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
تعيين في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
كان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
على هذا القياس سواء في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
قال الزماني في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
انما في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
صاحب التبر في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
شيان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان
اقدم في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان



قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان في قوله لا يثبت في الزمان

كما صرح عبارة الكفر في الغاية الكلية سماه على ما اخبره بعض المتأخرين
 الى ما هو لفظه انما الذي يميزه القيد لفظي موجب كجاء في استحقاقه من الدين
 الا ان في قيمة من دونه احد الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 فعليه قيمة في الدين قيمة لا وليا كجاء في استحقاقه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 بتحقيق هذا المبحث في وجهه من وجهين كجاء في قوله لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 حكما لها في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 المولى لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 الى الجانية في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 فيه قرره الرعي قوله والشرية يكون في الامور الشرعية لفظ الهداية يكون في الامور الشرعية
 وفي الحقيقة قال الرعي والدين في الصفة الشرعية لا وصف على الحقيقة في الامور الشرعية
 كالمالك والرقا وكجاء في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 من مقتضى ما قلناه بعد هذا من ان مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 بعد الحق واما اذا كان في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 انه يكون مرجعا في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 فالقوابل لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 الشريعة انما هي الصواب ما جرى عليه الشرع في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 الحق لان في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 بها الكلام المذكور في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 الحق حجة على المولى في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 او اجرة او غلام او نحو ذلك كذا في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 ولا على ما قلناه في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 القابل على الصلابة لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 المولى في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 مثل آه في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 قوله لا يرجع الى المولى في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية

القيمة المستوية لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية

فمنه قوله في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 في دفع الزيادة في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 من قوله اعطى الزيادة في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 القابل على الصلابة لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 الى المولى في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 القابل على الصلابة لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 استحقاقه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 اخبرنا القابل على الصلابة لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 بعد الحق في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 باختلافه في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 شرح الهداية على مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 القابل على الصلابة لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 القابل على الصلابة لا يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 انما يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 لكل منهما في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 شيء من مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 وفي بعض احوال في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 المال وهو الذي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 انما يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 كما يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 بمعنى تعبير السئلة اخرى وهي ان يكون عبد قريب للمقتول في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية
 احكام كجاء في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية

قائل المولى في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية

او اولى المولى في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية

انما يميزه من الدين في مقتضى ذلك انما هو لفظي في مقتضى ذلك انما هو لفظي في ذاته الهداية

ما يتبعه التفتيش والتفتيش هو ما لم يتبعه ما لم يتبعه ما لم يتبعه ما لم يتبعه ما لم يتبعه
 استحقاقه من تفتيش معنى قوله كان التوب وهو متعلق بالذخايع التي تفتيشها في توبه
 احد توبين حكما في الشئ كذا التوب كذا في توبه احد توبين حكما في توبه
 البتة في المذبح وهو مفهوم من سبب الكلام وان لم يذكر صريحا في هذا الموضع
 على عشرة اذرع كل ذراع درهم كان الهدية وغيره قوله فان وجدوا قلا او اكثر فلا
 يدا طول بل بالكل فلو كان فان وجدوا قلا او اكثر فلا يدا طول بل بالكل فلو كان
 او شئ كذا في او اخر قوله او طي الشئ كذا اذا خا ط المشري التوب المبيع ثم اطلق
 عليك كذا في الكتابة والكتابة اي لو ظهر عليه لقدم هذه العدة لا ياخذ البائع من المشري
 بشفقة العيب لا يقول البائع انما اخذت شيئا طمأنينة المشتري بالبيع وهو كذا
 وسجي ذلك من سبب التوب باختيار العيب ثم قال هناك فصل عن الهدية التي اراد
 المشتري من توبه الشئ كذا المشتري يردده والبائع يقبله لان الشئ توبه في الرد
 والشفقة على الربوا انتهى من فضل ذلك قال فان ما ذا بعد كذا الا الفصل قوله اخذ
 في الاذرع عشرة اذرع اذرع الكاوس ثم انصف ذراع مجام انتهى قوله في الشئ توبه
 اي بالخير اذرع كذا في الوجه الاول لما اراد عليه الثمن زيادة نصف ذراع وفي الوجه
 الثاني لما انتقص التوب عما شرط فيه كذا في الرد الذي في فخره عليه كذا في الظاهر
 فخره على اي فخره على ما باله النصفين من الذراع بالنصف من الدرهم معا بالذراع
 بالدرهم ثم ان الواضع في الشئ الهدية فخره عليه ان نصفه من الدرهم على الدرهم
 فيكون نصف الذراع نصف الدرهم انتهى قوله في كل ذراع من ذراع التوب ونقص التوب
 لا يتقص النعم ولكن يكثر كذا في قوله قد انتقص في التوب فان وجد ما نقصا في توبه
 من التوب لما ذكرنا انه نصف درهم والا وصف لا يجب سقوط شئ من التوب انتهى قوله حيث
 لا يجره الفصل هو العاد والماله بمخالفه كذا في بعض شئ الهدية قوله اي القيد المذكور
 اراد به قوله كل ذراع درهم ولا يجب عليك باقية الشئ فانما يرد في المتفاوت
 ليس لك بعينه بل له وهو كل شئ درهم مثلا والمراد في ذلك القيد المذكور كذا
 قوله انما هو الجواز في البيع اذ كانت الدراية ذراع الطمانينة هذا الجواز الذي يرد
 فانه اذا كانت الف ذراع فالذراع عشرة اذرع كل ذراع ثمانية اذرع كذا في قوله حيث لا

في الرد

في عشرة اذرع فانه ذراع عشرة اذرع ذراع عشرة اذرع ذراع عشرة اذرع ذراع عشرة اذرع
 فان عشرة اذرع اذرع ذراع عشرة اذرع ذراع عشرة اذرع ذراع عشرة اذرع ذراع عشرة اذرع
 الذراع كل ذراع وهو المتكبر كذا في التوب كذا في توبه احد توبين حكما في توبه
 من توبه كذا في التوب كذا في توبه احد توبين حكما في توبه احد توبين حكما في توبه
 الموضع انه من تقدم الذراع من توبه احد توبين حكما في توبه احد توبين حكما في توبه
 من توبه كذا في التوب كذا في توبه احد توبين حكما في توبه احد توبين حكما في توبه
 توبين اذا ابيع في المردى والمردى في عند اية وعند صاحبها كذا في الرد كذا في الهدية
 قوله استمرط قبول المعلوم العقد قبل هو متعلق بالمعلوم ويختل بغيره كذا في الرد
 وهو طمانينة قلت واذ اخذت تعلقه بها فان لم تعلق على الشئ نفسه قوله وان كنت اذ
 لم يضمن آه هذا الفصل زيادة منه على الذين ان يقين وقد ذكر صاحب المعانيه
 مقتصرين عليها الا شئ قرره الربوي بان لا يبيع جنس هذه المسائل في الشئ اذا كان
 متصلا بالمبيع فلو كان في البيع تبعا وان فلا اذا اجرى العرف بالذخايع في البيع
 انتهى فافعله صاحب الذراع كذا في الرد فافعله فان المعانيه والبراهين في الرد كذا في الرد
 وكذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 فيه من الشئ آه كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 ولا يكون فيه بطلان الذراع كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 لا يبين حقا كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 وليس جميع ما كان في الشئ كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 طلة الذراع كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 الذراع طرأها الا حصر على ما لا يجره كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 اية واما عند حاقه حل اذ كان مفتوحا من داخل كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 واذ ابيع ارضا داخل فيها من الخلل الشجرة كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد
 انتهى قوله انما من قبل آه اي بالارض هذا اللفظ لفظ صاحب الهدية وقال شرا
 في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد كذا في الرد

لما بان والحق للمتكلم من الغاية كذا انكارا لثبوتها اول ما قال لم يثبت عندنا
 لم يثبت انكارا مقبولا ترتيب عليه كلف او حوا اقامة البينة من المشتري على البائع فقام
 البينة فبذلك يثبت عندنا ان المشتري قد اقر بالحق في العادة والمذكورة وما اريد
 بها ما قال فاقول في موضع انه فعل الغير هو البينة لانه بهم تعلف الشراطين في تعلق نفق
 البينة بقت البائع والتسليم فانه المعلق بالشراطين لا ينزل الا عند وجودهما والغير المشتري
 في قضاؤه لا يرجع الى البائع قوله ابن عسكروني في قوله لا يثبت عند المشتري قوله لا يثبت عند المشتري
 فقول كلف البينة عند البائع كلف عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري
 البعوض الظاهر ان اراد بالبعوض قال لا يثبت عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري
 ان بعد ان قبض البائع الثمن المشتري المبيع قوله فائدة دعوى البائع برفع حصة البعوض
 وهو ان المالك حصص الشيء فبذلك جعل في حصة البعوض اذ احتقن بقدر المبيع
 بيع العبد ان اذا كان على الف يقول البائع عند المشتري انما اعطيتك حصة
 لما كان المبيع الف هو العبد لا يثبت عند واحد من البائع على البائع فبذلك يثبت
 في ذمته وهو حصة الاخر والمشتري يكرهه فاقول قول المتكلم بمسألة استثنى في احد الشراطين
 فقول البائع هذا الثمن بكذا الشيء مع شئ آخر استثنى في زعمه ان العادة المذكورة
 بالحق المبيح لم يثبت للبائع قوله فلهذا ان اقرضا كانا الظاهر في قوله البائع فبذلك يثبت
 ولو احتج بعينه في بعض المبطل الموزون لم يثبت البعوض البعوض قوله بعد القبض قوله
 لم يثبت عند المشتري جارية ولم يثبت عند المشتري جارية هذه المسألة قدمت من غير ان اذكر
 هذا الالف قوله واستثنى ان كان الواجب تقيده بمرة ثمانية كما فعل صاحب الكافي قوله
 كالتسوية اي كالكوب للشيء وشرا العلف قوله لا يثبت ان انسان آه اي فلا يثبت له برة
 من الركوب قوله او يثبت العلف عدل واحد فلا يثبت له برة الركوب او لا يثبت له
 الا برة البعوض في يد البائع فاقول نفس او قطع طريق او رد كره الزمعي ولم يعلم
 اي المشتري لم يعلم بكون البعوض لا وقت البيع لا وقت القبض اي لو كان المشتري
 عالما بركت وقت العقد او بعد القبض قبل القبض صار راضيا بالبائع يرجع على البائع
 في قوله جميعا كذا في شرع الهداية قوله لا يثبت عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري
 لانه الهداية قال في جواب الداراية كذا في عامه شرع كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه

فذلك

نعم

رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 القطع في سبب سبب عند البائع والبينة ان في نفسه فيقبض قبض المشتري في نفسه
 البعوض المشتري كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 به عند البائع قوله في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 قال في نفسه بغير ان اخبارا كما استثنى في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي
 القطع القبلي ما يدل عليه ليل الاماين في حصة البائع كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 القبض بعينه بطل البيع ويرجع كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي
 شراطين في شراطين كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 او اقرضه لانه يثبت عند المشتري كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي
 كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي
 بالبائع لا يرجع عند المشتري لانه ما جعل هذا كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 حين علم ان ستره كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 في غاية البينة في شرط البراءة من كل عبث بشرط براءة البائع في دعوى كل عبث
 عليه عبارة الابرا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 مطلقا قوله حتى يبرأ من كذا ابراست رب الدين المديون بعهده بغيره لم يقبل فانه
 لا يبرأ كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 حوصلة كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 لا يبرأ او لا يبرأ بغيره بغيره مستوله كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 اقرضه بكذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 عليك كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون
 فاذا اثبت عليه البعوض على المصنوع من قبل الاماين قوله اي على كذا في جامع الترمذي
 مرجحة الاماين فاقول لا يبرأ عليه ما ثبت ان الاماين في قوله كذا في جامع الترمذي
 ينبغي ان يحجب عن الاماين وامينه الا كونه الدليل موافقا لذلك كذا في جامع الترمذي
 امين بيت المال فليست برة في رتبة الاماين في حصة التواة حوصلة كذا في جامع الترمذي
 قوله كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون

قوله لا يثبت عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري
 كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون

قوله او لا يثبت عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري
 كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون

قوله فاقول لا يثبت عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري كلف عند المشتري
 كذا في جامع الترمذي بعض رواها المبطون في جامع الترمذي بعض رواها المبطون

وان كان قبل القبض المنقول لا وله من الميراث عند البيع واما عند حيا فله من الميراث ثلث ثلث
 غير اجازة المالك له لا يوجب عليك ما بين هذا الكلام وما بعده من التناقض الظاهر الاول في
 ان اقرب القاص من اقرب من اقرب كذا البينة المقصود منه بعد ان تجد القاص في
 المواقف للقبض ان يقول في المتن بيع المقصود ثم يقول في الشرع فقد ذكرنا في
 ان اقرب القاص ثم البيع وان جرد المقصود منه بنية فذلك يستلزم اصل
 المسئلة من بنية المفتي ولفظ بيع المقصود من غير القاص كانه القاص مقرا او بنية
 ببيع البيع انتهى في البيع اجازة لبيع الموقوف الصواب اجازة ببيع القاص عباد
 القاص والمقصود العاديه وغيرهما قوله فانه نفي عنه بنية النفي وهو يقع فانه اخبار الشرع
 اكثر من انشاء قال في التوضيح علم ان اخبار الشرع براديه الامر بما زاد انما علم ان
 الى الاخبار لانه المخرج عنه ان لم يوجد الاخبار بنية كذا الشرع والمأثور ان لم يوجد
 الا لا يثبت ذلك فادار به المقتضى وجوده والمأثور على اللفظ الاخبار بما جاز انتهى
 قلت جدا انما يتصور اذا كان الخبر حقيقة واذ جعل محالاً لم يثبت بنية الكذب قلت
 نظر الى طه صوة الخبر كذا في التبريد وقد يقال انما كان اخبار الشرع كذا لانه في
 بانه امر او نهي فامتنع خبره فيكون اول على الوجود قوله وهو محل النفي كخطبة بعض
 بغير اذ اكن قلب المرأة الى المني طلبة خطبة غيره فادام كذا في غايه البيان
 والذ يظن ان يكون موج القبر كذا احد صا الى الاخر وان لم يبين ذكره الا في حساب
 النفي قوله الجواب بالسلب كونه مفعول يتلقى كذا قبل قوله المتعلق بالجواب والتعقيب
 راجع الى البدل من الطعام بانه للموكل وهو الامر بالمجبوب كما قيل في حقيقته
 اصل البدل البدل على ان ضرب بمقتضى البادية ثم ان هذا التعقيب قوله لم
 الى اخر البادى بمقتضى البدل فانه الاستعمال على ما منه دون البيع كلف القصور نية
 فانه الامر بما يقتضيه ظاهره فانه كما ضرب بيع العمل البدل انما هو مصلح هذا المخلص
 من شرح الهداية والذي يظهر كلام القبول في المصباح الميزان يكون ما بين ما بين
 سواد الاستعمال والكبير يفتن على الصغير كذا في النسخ والعقل الصواب والكبير يفتن
 على الصغير لا شقا لان لا نفاق كما وقع كلام صاحب الكافي والزمي في قوله كان
 احد الصغير له والاخر لغيره اه هذا على ما في الهداية وقال صاحب العمدة في

الميراث
 الميراث

والمراد من الميراث ان يكون له ميراث في كل ما تركه
 الا الذين ظهروا فيكم انهم

قال في الميراث

قوله فيقول ان يرضى ان يقر ان الميراث الميراث
 كما في قولنا فيقول ان يرضى

كلام الميراث

في شرحه كذا في مطلق البناء من كان له ميراث في كل ما تركه سواه كذا في الميراث الميراث الميراث
 انتهى قد وقع صاحب الكافي في المسئلة في وجه آخر حيث قال في قوله كانه احد الصغير له
 والاخر له الصغير هو جرد ان يكون بينهما انتهى اقصى الزماني انه واحد الصغير له
 المسئلة بنية المنع وله كذا في الهداية في المنع من القاص عباد غير اصل
 شانه كما يظهر من بعض نصوص الهداية قوله لا يدخل من غير قريب كراهة الا في
 او الامر الرضا قوله لا يقرب غير محرم من الميراث وبيد الذين اي دين من الصغير
 يستلزم ان يبال القبر كذا في فتح القدر وقال في بعض نصوص الهداية اي الذين الذين
 على العبد لا يرضى قوله بالبيع استلزم ان يرضى بغيره عبادا غير عبادا غير عبادا
 ان في كذا الكافي قوله في المنقول اليه الضرر من القبر الا بالمرأه اي دفع الضرر
 غير الصغير الا بالضرر الصغير انما حصل الاضرار الصغير كذا في فتح القدر فلا ينفذ اليه
 كم من شئ يثبت ضمانا ولا يثبت قسده كذا في غايه البيان **باب الا في قوله الا قال**
 يثبت لفظين بغير واحد من المني والاخر غير المستقبل كذا في الزماني قوله الا في
 البيع للزوم الرداءه قال لا ينافي في البيع في الشرط القاص من الرداء الزيادة
 على اخبارنا في البيع في حق الرداءه الا قاله فانما رجع ما كان ويرفع ما كان زائدا على ما كان
 لا يتصور فلهذا لم يؤثر الشرط القاص الا قاله انتهى قلت وهذا معنى قول صاحب الدرر
 ولا يوافق الفسخ في جاز للبيوع المبيع غير المشتري غير جاز في بيعه بغيره انتهى
 المبيع المشتري قوله جاز في بيع المكيل الموزن في اعادة الكيل الزماني الصواب الموقف
 لشرحه المذكور ان يقول جاز في بيع المكيل الموزن في اعادة الكيل الزماني الصواب الموقف
 البيع بعد ما واما ان يرد بالبيع النفس الا فلا يفسد في هذا المثل قوله قال في الزماني في
 او اذ كراهه اذ بالحق ما ذكره القوم منهم صاحب الهداية في اصل المسئلة
 وان لم يذكر في كلام صاحب الدرر وهو في الا في فتح في حق المتعاقدين مع جدي
 حتى غيرهما عند الحاجة لا يملك جعله في قبضه وعند جدي هو بيع الا ان لا يملك جعله في قبضه
 فيجعل حتى وعند جدي هو في الا اذ قد جعل في قبضه فيجعل في قبضه في الا ان لا يملك جعله في قبضه
 في عبادته الزماني في الا ان لا يملك جعله في قبضه فيجعل في قبضه في الا ان لا يملك جعله في قبضه
 بالحقه كما وقع في جرد حيث قال في الودع لرجل شيئا وقبضه حتى لو لم يملكه لغيره

قوله في قوله الا في قوله الا قال

قوله في قوله الا في قوله الا قال

قوله في قوله الا في قوله الا قال

قوله في قوله الا في قوله الا قال

[illegible]

طی جس نزل بقیم الزمان و فتحاً و صلوة للزيادة و الفضل و كونه المثل
#

قد استوفى الفاضل الكرام في هذا المجلد المجلد المذكور
حقها ما وضعنا فيه فلهذا كان اوردت منها هذه المختار
اخترت ايرادها والحمد لله رب العالمين

وتعليقه بالشرط بأنه قال صاحبك من كذا إذا جاء رأس الشهر قبل الأوفى فإنه لا يجوز لأحد من الزوجين
 في الأضياع **وله** يكون معتبرا ابتداء فلا يجوز تعليقه بالشرط قيل أي ابتداء الملك وهو الكساح
 فإن كان الكساح في طهر الأصل فليس الرجعة بالشرط بل الكساح متى عقد الكساح مما لا يبين وجهه
 يخرج من كساح انتهى يجب ثابت أنه المذكور حتى الرجعة حكاهما البطلان بالشرط انتهى
 والأخر عدم صحة التعليل بالشرط فلو قلنا فلا يجوز تعليقه بالشرط بل بعد انعقاد التعليل المذكور
 مخصوص بالحكم الثاني فلا ينافي مع ما سبق من هذا الكساح مما لا يبين بالشرط انتهى فإنه انما ينافي في الحكم
 الأول لا بما تبينه من لا يكون عليه الحكم الأول للرجعة المذكورة ثم أنه قال كساحه الملك ولم يكن سدا
 الكساح انتهى إلى النظام هذه العدة الملك الكساح إليه كما سبق في التوقيع والبرائة
 الدين معروف والبرائة الدين بالشرط الكساح به قال المديونة أبرأت ذمتك فمدين
 بشرط اني افي الجارية والبرائة لا يصح في حق من شئت او قال انه دخلت الدار فغلبت
 وتعليقه بالشرط به قال المديونة او كفيله اذا دبت إلى كذا اوفى اذيت او انما دبت
 إلى خمسة فانت بريئة مني وهو باطل والبرائة كذا في الأضياع **وله** فقال المدي الكساح
 بغير شرطه ان توداده است كذا في نسخ هذا الكتاب وغيره ما قبله في تفسيره **وله** في
 والكساح انما اعطاه اياه انتهى كذا في لفظ است في اللغة الفارسية رابطة الجوز والمحل فصح
 لذلك لعل في تفسيره من لا يعرف استعمال الفارسية في كذا في معنى منه هذه المسئلة
 كذا في الطبعة لكنه فيها بناك بمسئلة اخرى غير ذلك وهي لو قال المديونة اني كان في ملكك
 دين ابرائك عنه له علي بن انتهى في المراجعة به بشرط انه يرفع صاحب البند مذرو
 ويكون الثاني منها نصفه في تعليقها بالشرط به قال في كذا المراجعة اذا جاء رأس الشهر
 والمعاملة كذا في وقاية المعاملة وقيل يعلم ان التعليل لا يخرج فيه فست المعاملة لوقف المقصود
 وهو كذا في الخارج فيكون معناه ما لا قبل حكمة في ما النسخ كذا في الصواب انتهى في المعاملة
 ما لا ينفقه كذا في مقتضى كونها اجارة عند كذا في كذا انتهى قوله الا انما ينافي في الفل على ان
 ورحم الله من لا لا يدر شي كذا في مشية فلا يست موجهه وتعليقه به قال في الفل
 في رد الوقف به قال وفقت اري هذه على هذا انتهى الله فلا يصلح الوقف تعا وتعليقه
 قال في واري يده على كذا اذا جاء رأس الشهر كذا في الاضياع المذكورة وهو موافق في الكساح وشعره
 للذي في البرائة وتعليل الوقف بالشرط انتهى قد صرح صاحبك بان الوقت لا يبين بالشرط

تأليفه عليه السلام في تفسيره في تفسيره في تفسيره

حيث قد جاء من قبل ملكك لا بد من انما

[illegible]

بما لا الحيل اذا جعل الله حكم بينا او ما لعبد كافر
اذا اعتقت او سلمت ما حكم بينا

فقد وجدنا لما لبعض المتصوفين ارادوا التسلخ من الدنيا
والتماويل صاحب طابع الغفولين التسهيل وقد كانوا يكرهون
في جامع الغفولين

ملک المشرق

حيث عمل في هذا الشرط على بطلان حكمه مع انه الماديات في نفسه العظم
بما كان في سلبه على اقرره الزماني

[illegible]

بما لا الحيل اذا جعل الله حكم بينا او ما لعبد كافر
اذا اعتقت او سلمت ما حكم بينا

فقد وجدنا لما لبعض المتصوفين ارادوا التبرع بالدين
والتماويل صاحب طابع الغشوفين التسهيل وقد كانوا يكره
في جامع الغشوفين
#

ملک المشرق

حيث عمل في الشريط على بطلان حكمه مع انه الماديات في نفسه العظمى
بما كان في سلبه على اقرره الزماني

الدار فليس من بيع المشتري على البيع بالالف واداء الف بالالف اعطى الثوب في معاينة
 الف ووجد بها ذلك العقد استحق الدار لا يبطل المبيعة التي حوت بيع مشتري
 الدار بالالف في ثوب فثبت استحقاق الدار بمشتريها الرجوع على البائع بغير الثوب
 فيستقر بغيره كاشي بان الدار كذا في الالف او ظهر ان الالف لم يكن عليه في عين البيع
 في ذمة المشتري الف غير الدار فلم يضره بقاءه في المجلس من ذمة فبطل العقد في ذمة
 الصورة لا يلزمه الا رد الدين في قوله وبالاولى يعني ههنا قال المشتري بغيره استحقاق الشفعة
 والركوة لا يكره عندنا فيكون ويكره عند محمد يعني بالشفعة بقوله استحقاق المشتري قوله فانه يرد
 ان الشفعة في البيع في مكانه في غير الشهود آه لا يوجب عليك ان لا يبيع قول صاحب
 الهداية اذا ترك الشفعة كاشي وحين علم هو غير محذور كان بطلت شفعة ما ذكره
 علوا مكانه في الشهود في باب عدم القدرة على الالف وقوله قد دل قبل التملك
 بوجوه النسخ على صحة التفتيل الصواب الموافق لما في الهداية وغيره التملك على صفة
 التفتيل في الشفعة قال صاحب الهداية لا يجوز في الشفعة ليكن متفرقة المحل فيكون التملك
 وكسبي من صاحب الدار قبل هذا قوله الا يكلف المشتري بمكانه عاتة الشفعة ولكنه سهو
 والصواب ان يقال الا يكلف الشفعة بقرينة الشافعي والشافعي في قوله لا يبيع التمسك
 لم يوجبه في الوجه الذي استحقه عبارة عاتية البيع فكان التسليم وقع على الشرط الذي كان فيه
 ما اذا لم يوجد ذلك الشرط بقيت الشفعة على حالها وهي اظهر ما في الدرر قوله لا يبيع ما يبيع
 بقرينة وراهم وادنا في قوله المشتري فان كانت قيمته الف فقد سلم البيع وان كانت قيمته
 اكثر فسلم البيع لالف التسليم بالكثر بطريق الا ان المشتري في بيعه يشتري محل
 نصف وراي يشتري نصفاً شاملاً وقوله فقام اسم البائع لفظاً للشرعية فيقسم البائع
 والمشتري قوله فله الشفعة في اربعة النصف الذي هو المشتري اي في احدى جانبيه وفي اربعة
 ان ياتخذ او وقع في جانب الدار المستحق بان كذا قال الرزيني قوله مع كتاب التمسك بالالف
 الشفعة على الصغير هذا عندنا في قوله وقال محمد وزفر لا يجوز وهو في شفعة او ابلغ الصغير
 او يبيع المحل كله الرزيني قوله لو كان يطلبها اذا سلم واقرب على الموكلة لو كان يطلب الشفعة
 انما يبيع تسليمه اذا كان في مجلس العاقد عند البيع وعند البيع يبيع في مجلس العاقد في غيره وعند غيره
 ان تسليمه لا يبيع اصله امانه مسئلة الا في قوله في البيع وزفر من قوله كذا ذكره الرزيني قوله

قال الرزيني

وقال زفر لا يجوز مطلقاً ومحمد في مسئلة التسليم مع البيع في مسئلة الا في قوله كذا ذكره الرزيني
 فما كان ينبغي منه هذا الاطلاق لان من له الف او زفره الف بعد بيعه لم يبيعها في مسئلة
 وليس الامر كذلك **باب الهبة** قوله اي بشرط عوض لا ان عدم العوض شرط فيه
 الذي يظهر في عبارة المتن فيمكنها ان يكون ما ملكت به عليك العبد بعد عوض فذلك
 يكون بعد كون العوض شرطاً ويكون عدم العوض شرطاً ما انما الرجوع بموجبه المقام في
 الكلام في ان الهبة بشرط العوض اقله لا محالة كما في كتاب الشفعة ان الشفعة ثبتت
 في هبة لا بشرط عوض على ما قاله صاحب الدرر فيمنه فوجبه في قوله الهبة وهو ظاهر
 فلان المراد بما تركه في قوله الشفعة بشرط العوض الذي يقتضيه بيان الكلام
 ان يعلق الهبة بالعوض كما قيل قوله اي الهبة العبد عبارة الرزيني في ايراد التملك
 بغير عوض وهو الهبة التي في قوله حيث يكون عارية فيكون المراد لا ان يفتقر منها قوله
 اي في قول الجمل الهبة واما اذا لم يوفى على العارية ذكره الرزيني قوله اي او سوتهم المراد
 التملك لان الكفاية لا تتأدى بالملك في ذكره الرزيني قوله فيتمتع بغيره في قوله فيتمتع
 الكامل لولا ان التمتع فيتمتع بغيره فيتمتع بغيره آه كما وقع في عبارة الرواية كذا في قوله
 ولو شاء غدا لملك الواهب لا يشق له لانه يوجب عليك ان شرط عدم كونه مشغولاً
 بملك الواهب اخلت قوله في قوله يجوز ما وقع به في شرح الهداية حيث فسره بان يكون
 مفراً عن ملك الواهب حيث قد فادته في اربعة ما في المتن من بيع نفسه على لفظي قوله لا يبيع
 الصغير والحام الصغير الثوب الصغير هكذا عبارة الكافي والصواب الموافق للقول
 في اول كتاب الشفعة ان يعلق بها كاري والحام ليس الصغير كما وقع عبارة في قوله
 ههنا اي قوله لا يبيعه في ثوبه القسمة لولا ان يبيع الهبة في ثوبه لو قسم في شفعة
 كما قال صاحب الشريعة لكان في قوله وعنده كاشي في ثوبه القيمة عند القبض قوله في قوله
 المستحق ان يلقها آه الذي يظهر من كلام صاحب الشريعة ان يكون نسبة هذا القول بالمتسك
 في حكم عدم جواز الهبة فقط لان جملة اخرى واقعة في صاحب الدار في قوله كذا في كتاب
 الكافي حيث لا يبيع لانه متعلق انما خلقه فكان بمنزلة المتسك الذي يحل القسم في ثوبه
 بدونه الا في قوله كذا في قوله لو حل لول صاحب الرواية كاشي على هذا القول
 كاشي في قوله اذا فصلت هذه الالف من ملك الواهب سلمت صحتها كما في

قال الرزيني

قال الرزيني

أخذه من كلامه الشريف وقال الكفاي لو حبسنا أرضاً ونمنا شجرة وأمره بالحصاد
 ولجأه أو فعل صحيح استحقاقاً وحسباً له كونه وجباً له كونه وجباً له كونه وجباً له كونه
 استحقاقاً إذا أمره بالحصاد وأمره بفعل صحيح فاعلى هذه المسئلة لا يمكن أن يكون
 الله وعكس الأمر كما سطره في آخرة الكتاب ولا يمكن أن يعرف في القبول في الهداية
 ولجأه أو استحقاقاً له كونه **قوله** عطف على قوله فتم القبول وروى بالفاء جوازاً
 غير أن يتم القبول **قوله** لو وجب داراً وفيها مائة الواجب أنه هو صحيح لقبول
 العكس له فقبول الكل في عبارة القوم فسلم الكل وهو في غير القبول باذنه فتم
 ما سطره في آخر الكلام إلا الكفاي ليس هذه المسئلة من مسئلة لو وجب زرعاً في
 أرض على ما سبق **قوله** إذا قبض الموصوب باذنه فتم صحيح أنه البتة يتم بحسبها
 بل أودع الواجب لتقييد قبوله باذنه بوجوب ذلك فكانت الأولى أسماطاً كما
 نطق به بعض الأئمة في **قوله** قول عند صورة الاستحقاق العليم الشريف **قوله** هو صورة
 عبارة الهداية وهو حقيقة جارية فائدة التقييد به ظاهرة **قوله** في كل شيء والمؤثر
 السيوف عند القبض لا عند العقد كذا في بعض شروح الهداية **قوله** وكذا هو حقيقة واحدة
 لاثنين وهذا عندنا لا يجوز ذلك كذا قال الزمعي في تحصيل الحقبة أو براءتها
 المعنى وهو أنتم كذا في الهداية **قوله** وحقق الدار وستمتم البناء لم يجز هو مستطرد
 وللفظ وأنا يشترط كون الموصوب مقصوداً ومفراً وقت التسليم والقبض لا وقت
 الحقبة بل إن له لو وجب نصف الدار ثلثاً وستمتم وجب النصف الثاني وستمتم
 لا يجوز انتهى في المواضع التي قبلنا ثم البتة وستمتم في المسئلة ذلك وعنده
قوله فيما سيجي في آخر ما إذا توفى التسليم المقصود بعد الجواز أنه لفيد الملك أو قبض
 القبض حتى لو وجب نصفه أو غير مقصود في الدار البتة الموصوب ما وجهه لا يجوز
 بعبارة في قوله العاد **قوله** قبل التسليم أي قبل تسليم نصف الدار **قوله** ويجزى فيه الحقبة أي
 مئة واه النسخ على أن المثل قد وجهته أي أعطاه على قوله وستمتم أي وكذا يجوز
 بعبارة أي ويكون قوله لا يبرأ بالمال المعنى لكن لا يجب عليك أن تحلل منه مائة وحده
 أي بين المعطوف والمعتوب عليه محل لا ينشأ الكلام **قوله** فتم ظهوره بملكهم أي دخلوا
 الفقيه فملكهم لأصل الحرب وفيه للموصوبين كذا في الحرب وملكهم هذه الفضا

في كلامه

قوله ما ذكر

رجوعاً إلى ما قبله ذلك من كل الذي ذكره باستثناء الكفاي ولو سقط قوله فتم دخل فيها
 ووصل قوله فتم ظهوره في قوله لو وجب بعد قوله دار الحرب لم يجز لأصله ثم يخرج
 للآتي في حقه في الكتاب المذكور بالبرهان كذا في حقه البتة وروى الروضة أداي
 يجوز حقه البتة وروى الروضة وجبته أن يزرعها وجبته أن يزرعها إذا أراد بنفسه
 وباطنها والظاهر هو خطأ كونه بغيره المسئلة مع كونه وجبته زرعاً بغيره
 وجبته بغيره بغيره فانه لا يمكن استحقاقاً إذا أمره بالحصاد والظاهر أن المسئلة لا
 يمكن مطلقاً من فعل الفعل فانه لا يمكن مئة المثل الذي يحل الفقيه في تيمم بغيره في الدار
 والحجارة على ما فرده صاحب الكفاي والوجهية البتة وروى الروضة بغيره زرعاً بغيره
 أن لا يمكنه فعل ما يجب له من زرعها بغيره من زرعها بغيره من زرعها بغيره من زرعها
قوله إذا أذن له الموصوب الواجب لنفسه كذا في الكفاي وقال بعض العلماء حقه البتة
 بغيره في الأرض ما ذكره في هذا القصة المعنى ذكره في الزخيرة والبرازية وغيرهما
 عليه التمر في ذكره في هذا القصة المعنى ذكره في الزخيرة والبرازية وغيرهما
 في النسخ والسبب في هذا اللفظ المثل بالواحد الموصوبين وقابل الموصوبين بغيره
 لا يمكن أن اطلاع على ما كان غير الرقبين غير مسموحاً ووجهه بعض العلماء فيفسد بغيره
 وكسر الهمزة في المعنى ومعناه فيكون عبارة غير الواجب العهدة في ذلك عليه
الرجوع في قوله لم يثبت هو بغيره البتة المعنى بنية فتم البتة المثلثة مفصلة مجزولة
 مجزولة بآباء بنيت أي عوض **قوله** فانه الملك قد انقل إلى رقبته وستمتم بغيره
 من جهة الواجب يرجع عليهم إذا استعمل البتة حال حيته كذا قال الزمعي قوله في قال
 أي الموصوب والفقيه في قوله قبض الواجب كذا في قوله لم يرجع قوله لا يرجع الموصوف
 على الموصوب إذا كان له قال الزمعي أنه لم يؤد عنه شيئاً واجبا عليه لأن العوض ليس
 بواجب على الموصوب بغيره بغيره فتم البتة البتة حيث يرجع البتة إلى الدين إذا قضى
 لأن الدين ثابت في ذمته وقد أمره أن يسقط مطلقاً عنه فيكون أمراً به بملكه كذا في الكفاي
 وهو الدين فصار كالأمر به بملكه عاب انتهى قوله ثم يرجع البتة أي ثم يرجع الواجب
 في حقه لقباً أو وصلاً كالأمر الواجب إلى الرجوع بنية كذا في المعنى قوله لا ووجهه بنية
 منه على ما ذكره الكفاي أخذه من المخطط البرهان والظاهر أنه يكون هذا الفقيه في الجواز

أن يزرع المسئلة الفقيه في الجواز
 أرض بغيره من زرعها بغيره من زرعها
 في المسئلة المذكورة في آخر الكتاب

المعنى

قوله الواجب

الكفاي أن من غلط ذلك الفقيه في الواجب البتة
 كونه الملك والعهد انتهى لا يسقط ذلك في حق
 وأما الفقيه في قوله بنية العبد
 قوله في أن يزرع المسئلة الفقيه في الجواز
 مثل هذا المعنى في المسئلة المذكورة في الجواز
 الفقيه في الواجب الدرر
 في حقه البتة بغيره البتة بغيره البتة
 والحق في الواجب كذا في الجواز
 قوله في الرجل البتة في النسخ والسبب في الجواز

مواضع المرافقة للكل احد منها برزمت صاحبك بقوله اراقت بك من رقب
 شوقا من من في كذا وان كنت في جنة لا تترك الشوط من ثوب الملك الذي
 ثم قال في الحارة اذا لم يصب عنه كما يكون عارية لا اطلق الاستماع انتهى قوله بشرط
 الاستدراك منوع على العطف على قوله عليك على بقية الرقي عبارة بكونه من الارض وقوله
 عنده طرف لذلك المجموع وغيره لا ينفرد وما تقدم قول لا ينفرد ومحمد بن قيس في قوله النزاع
 في شرط الملك في الحارة بشرط الرد المائل يجوز قطعاً كما ينبغي ان يعلم الجدل
 بالشرط الكسوف والاصل الشرط من شرط الملك المقتضى ان الزمان المستقبلي لا يجوز ان يكون
 ومحمد بن قيس في قوله لا ينفرد في قوله عليك فنعلم بكونه كذلك عبارة بالقطع
 منقصة معلومة بما هو معلوم قوله المكنى ما فالتا في الكسوف بالشرط الكسوف فانك
 الاجارة ليس جهة المكنى المسمى على ما يظهر باب الاجارة الفاسدة قوله بالشيء المسمى
 ينبغي ان يفرض كما يكون الغيب مثل ان يكون غيباً مستمراً وانما اذا قبل اجرت نصيب
 الدار على كونه داخل لفظ المعلوم قوله لم يكن فقتيل فيقع والعوض المعلوم في قوله لا ينفرد
 الكسوف للاجارة ما يكون فاما من جهة المكنى فيلزم خروج مثل تلك الاجارة عن التعريف
 قوله اما ان كانت نسبة في الزمان فيقع المنفعة اجرة كانت مختلفة فيجب
 سكنى الدار بزيادة الارض وان كانت نسبة ما لا يجوز كاستيجار الدار السكنى بالثمن كما يجاز
 الارض للزراعة بزيادة اخرى في المانع معدومة فيكون بينا بالنسبة على ما قاله اهل الجواز
 في الجواز لان كسب القوي القوي نسبة في مختلف الجاهل لو انتهى قوله لا ينفرد
 اي الاجرة باللفظ عليك ان هذه المسئلة مما يتفرع عن مسئلة وجوب الاجرة للمقتضى
 واما كونها فرعاً على كسب استيفاء مثلاً فلا يلزم قوله للموطل الاجرة للدار والارض ككسب
 هذا اذا لم يكن الاجرة معجزة وموجلة او متجزئة هو فوائدهم على ما قرره صاحب المحل قوله
 احرقا بعدة فلا اجرة المواقف لوجوب الهداية فانما افرجه ثم احرقا من غير فعله لا اجرة
 فهديات صاحب الدار بقوله لا ينفرد قوله لا غرم عدم الضمان على الجواز اذا احرقا
 بعد الاخراج من غير فعله من حيث وعندهما بعينه مثل وقيل لا اجرة له انما ضامه كونه اعطاه
 كذا في الهداية قوله ان صدر الشريعة اي في الاحراق قبل الاخراج وبعد الاخراج ليس شرع
 صدر الشريعة وذلك من غير ان يترتب عليه ويكون مرجع الضمير على الواقعة ما ذكره من غير ان يترتب

مستند

انما استعملها بغير علم احد فلهذا لا يجرم غيره لانه حكيك انما يجرم غيره لانه حكيك
 انما لا يكون ما قبله فياخذ التمثيل والامر كذلك فكان الواجب ان يقتصر على ما قبله في الفناء
 وغيره قوله لا ينفرد بالثمن قال في الشرع ان كسبه فارسي موجب شرطه كسبه في الحارة
 للمساكين من استعمله في الهدية عليه الواقعة في الحارة فاستج على ما هو عليه في التوبة فكانه
 احياء وبيع منه بالجعل غير فكانه ارادة الابن كالتفويض مستوفى بوجوبه اما الضمير في قوله
 فهو على الاموال والضمير لم ينفرد في اجازة راجع الى الراد ومقتضى الابن قوله الا اي ان لم يكن
 على معلومين فكانه اي كل الاجرة هذا قول الفقهاء بجمع الهدية وانما على فائدة صاحب الكسوف
 المحل فان لم يكونوا معلومين فالاجارة فاسدة وانتهى قوله لا ينفرد قطعاً كان الواجب ان ينفرد
 عليه الجواز الجواب لانه لو لم ينفرد عليه الجواز الجواب وترك الكتاب في ما اذا كان
 مباحاً وغائباً لانه يستحق الاجرة على ما يترتب به فوجب الكتابية فلا يلزم قوله كسبه في الاجرة
 بالذهب بالاجابة الجواب ما لو وضعت المسئلة على ايضا قطعاً والجواب كانه الهدية
 وبشرط التوفيق قوله كسبه وهذا عند الجواز الجواب وقال محمد بن ابي الزهراء قوله لانه
 المقصود من الكتاب ان ينفرد في القسط فانه القسط هو المكتوب والمراد بالتفصيل
 الكتاب المكتوب في قوله لانه المكنى او قوله لانه المكنى المكنى او قوله لانه المكنى
 والمكنى المكنى في الكتاب كسبه المكنى بالثمن فيقول فيقول الكتاب ان حقيقة فظاهر
 واما اعتبار اقله ترك الكتاب فانه ينفرد به ربما يصل الى ورثته فينتفع به الكتاب
 ينتفع فاذا ورثته فثبت ما هو المكنى بالاجارة فيكون ما نصلاً على اعتبار ان كان الكتاب
 قوله وكذا الراد وعدم الاجرة في ثمنه في كتاب مسئلة القسط كاعتدت ووجه هذا انه كسبه
 في الهدية قوله فانه دفع القسط الى ورثته وكذا اذا دفع الى ورثته كونه في شرع المحل قوله الجواز
 بالذهب بالاجابة لانه علمه ينتفع به عادة كذا في شرع المحل قوله وهو ينفرد لاجرة المكنى
 عليك انما ينفرد لاجرة الكتاب بذلك غلطاً فحش فان كونه اجرة الكتاب واجابته
 كجواب سواك على سبيل المناصفة فالاجارة تنتفع ولم ينفرد به العارية في كلام غيره
 قال في النهاية فلهذا اجرة الذهب لانه كان مستأجر الا ان الكتاب لا ينفرد الجواز الجواب
 الا ان ينفرد بالاجرة ولم ينفرد الجواز الجواب فوجب الاجرة الا ان ينفرد منه ينتفع به قول
 صاحب الدرر انما ينفرد في وسعه في حق الاصل قوله وانما في غاية البيان

قوله لا ينفرد في القسط لانه المكنى او قوله فيقول الكتاب
 انتفع

فان قيل

فوقنا بالاسم الذي هو هذا المنع من غير انما وهو لفظ من الشرع بعينه فما كان هذا الكلام عند قوله الله يفوت النفع كراب الذرارة لم يقبض له من الجوز بشرط انما يفوت ويعتبر في المدة من وقت سقوط النفع كذا في الكفاية قوله فان كانا منها يفوت النفع فثبت خيرا الفسخ لكن لا اوجر على المتأخر لعدم التمسك بالانتفاع على الوجه الذي قصده بالاستحجار ولو انقطع ما الرجى والبست ما ينفع بغيره لكانت النفع لا ينفق شي من المقصود على استوفاه لزمته حقيقة كذا قال الرافعي قوله وانما في المتأخر بالحق النفع لعل المصوب له قوله لعل النفع بالمعجب في عبارة الواقعة فان لعل النفع عبارة عن العيب لا ينفع الانتفاع به قوله واستوفاه المنفعة وقد مر في الجواب او استوفى المتأخر المنفعة في غير رضى العيب في جميع الجواب كذا في الهداية قوله لذل قالوا ان العيب لم يكن النفع المنع من آه متعلق لقوله في المتن فلو لم يكن العيب اي النفع فيمنع كذا في مادة زائدة وهي كون الماد بالنفع النفع الذي يقتضيه الاستحجار في استوفاه لعل لفظ هذا في قوله في عبارة الهداية وغيره ولعله ان يكون معناه من غير انما كما يطلق على السجاني ايضا على ذلك وهو من كونه العيب قوله ولزم دون ولا فرق في ثبوت الدين بين ان ينجز بمقتضى اداة او باقية بنية او باقرا كذا في الكثر في الهداية قصدا ان لا يتم اوجرا بانه لا يكون ما لم يجره قوله وان كان محمولا على المحذور في المصروف هذا بان الوصلية لم ينفذ في محذور الظاهر في العبارة ان يقول فان الاستحجار لزمه مطلقا منقذ بالحدوث في المصروف وقت كلام من الشرع قوله فان منع ذلك في الشرع فان قال ذلك العبد تسافر من ماض على الاجارة قوله وانما من خبا طبع على اى عمل لنفسه حيث كان فيه لا شري الثياب ليخطها ويضعها على الخيط الذي يعمل لغيره باجره حتى انكلا بان يظهر خيانه عند الكس فيستوفى من قبل الثياب او بجهة ديون كثيرة ويقتل ان الكس لا يتمونه على امتنعهم كذا في الزخيرة قوله استأجر عبدا نصفه بدينه لعل خطا قوله ليخطها ويخطها كذا في لفظ الزخيرة قوله فذكره على ان ترك العبد عمل ذلك الخطا قوله وبرايا ما في هذا الراجح انما في غير اداة عما كان عليه ان غايته البينة في قوله قد ثبت اي وقت الحج وقوله او طلب غير منصوص عنه انه معطوف على قوله سفر ايج كذا في قوله التي رة والفهم خضر لغز في قوله انما السبع مانع ان يصرح الاجارة فيكون كالمعار في ذكره

و اخذوا قبا اختلعت المرأة الخ

كذا في شرح الهداية ما ذكره لفظ صاحب الغني

المال جوي

ذكره الرافعي في قوله في تفسير الطحا في زيادة منه مما في الكفاية في قوله عا او رده بعض العلماء بانه ليس بلفظ او فيه لجهل جعل الا في بعض ما يخرج من عمل انتهى المفعول فيه المتأخر عاجر غير تسليم الاجر وهو بعض المظنون وهو لفظ بعض الاجرة بعد ما راد بقدره غيره كذا في الهداية وسئل في تفسير الطحا في عبارة في استحجاره في بعض قوله قد سبق ذكره في الاجارة الفاسدة قوله لانه شركة الوجه في الحقيقة فانما كذا في الهداية وقال من الشرع في قوله لانه شركة الصانع القبول انتهى في توضيح ما قرره الرافعي انه في غير شركة الوجه ان يشتركا في بيعه ان يشتركا في بيعها ويبيعا ليس حده بيع ولا شراء فكيف يقوله ان يكون شركة الوجه انما هي شركة الصانع في قوله في قوله وكان صاحب الهداية اطلق شركة الوجه لانه احد ما يقبل العمل بوجاهته انتهى في قوله بعض العلماء بانه ليس مراد صاحب الهداية بشركة الوجه ما هو المصطلح عليه لا في كذا في الشركة بل مراده بانها ما وقع فيه يقبل العمل بوجاهته شرك الية قوله هذا بوجاهته يقبل في هذا بوجاهته لعل في دفع الاشكال انتهى قوله اي اثبت صاحب الهداية كونا مكانا في غير المصروف وكما قال من الشرع في قوله او في الحامب عطف على قوله الا اذا انما كما يظهر من كلام من الشرع في قوله في لا يفيد رضاه ظاهرا لا يجب عليك ان تصرف الرضى ظاهرا انما يكون في المبيع وبسكت فحظا لم يرضى لاجر وصرح بعدم رضاه فلو قال فانه لا يكون راضيا بالاجارة كما وقع لفظ من الشرع لكان المصوب قوله المتأخر اي جاز لا يوجب الاجر غير موجوده المصوب الموافق لما في الكفاية انما يقول ان يوجب المتأخر وتغيير لفظ المتأخر لفظ الاجر من وجب الدرر ووجع ان يكون ذلك مخصوصا بصورة العبد ليس لانه كذا في لفظ المتأخر فانه ينظم العبد والعقار بوجاهته فيما لا يختلف الكس في الانتفاع به فان العادة في استأجره ان يغيره ويقبله فلا يوجب ما ويغيره بوجاهته كذا في الكتاب وهذا انما يستقيم بالاجارة فيه الكس كذا في قوله في وقا في غير استأجر كذا في قوله صاحب الدرر كذا في الكفاية في لفظ ان لا يطلق الكتاب وقوله ان فيما لا يختلف الكس في الانتفاع بغيره كذا في قوله كلام القاضي في غير ذلك من حيث كذا في قوله لا نظام في قوله بغيره في قوله منقذ من عطف على الفعل قوله في قوله وانما قوله لا يختلف قبل للثبوت كما يدل عليه الشرع

في قوله الحقيقة ليست بارة كذا في شرح الهداية

هو قوله في قوله

في قوله

المتأخر مما عطف على الفعل في قوله في قوله

كلام في قوله

ثم ان الاول انما هو ان يكون المسلم راحنا طافا في السلم لم يكن ايقاع الدين من غير ان
 ان عدم جواز كون المسلم راحنا طافا في السلم لم يكن مستقلا، الدين من غير ان يكون ذلك من غير
 صاحب الكفاية قوله في غير المحرر في بيان ما قلناه في قوله ان الدين كذا في قوله لا يرد عليه ما
 شرع في ذكرنا لا يجوز الركن بعد ذكرنا لا يجوز ركنه به عليه الشرع في قوله لا يرد عليه ما
 بما استرعى ان المشتري انما هو راحنا طافا في السلم الركن بطلان البيع المبيع من
 كذا في الكفاية قوله ولا كمالا لا يجب ان يكون له الفسخ لانه للدين الحكمي هذا القسم هو المبيع
 بالاعيان المفقودة بنفسها كالمسوق اجزاء اول هذا الكتاب سيجي تحقيقه في القسم
 فان في حلال المبيع نفسه فاذا هلك موهوب به هلك بغيره لانه لا اعتبار بالمال
 فحق قبضه باذنه كذا في الكفاية قوله والقوم يسمونه اي المبيع به البائع كما يستقيم من قوله
 الرحمن بالرك اه قال في النية الدرك هو رجوع المشتري بالتمتع على البائع عند استحقاق
 المبيع انتهى قال في غايه البيان في الكفاية عبارة عن التبعية كل شيء ووروده
 التمتع عند استحقاق المبيع انتهى قوله حل الكذا او لم يحل في حق الاحتياق او لم يقع كذا
 في شرح الهداية قوله ونحوه زيادة في صاحب الكفاية على ما في الهداية وسائر المتون قوله
 حتى لو هلك الرحمن لم يكن مضمونا اه قال في الجوهرة في استنباط معنيته او نكحة واطا
 بالاجور من ان يوطأ فان ضاع به لم يكن عليه ضمان كذا في الاجارة فيه بطله والى غير ذلك
 والرحم اذا لم يكن مضمونا مضمونا كان بطلان استحقاقه كذا في المبيع مضمونا على المشتري
 هذا لفظ الهداية اي الشفع لا يري ان المبيع هلك لا يلزم المشتري ضمانه كذا في غايه
 البيان وقد ذكرنا الشريعة للمسلم صورين حيث قال في ركن البائع المشتري شيئا
 فبما عند الشفع ليس له الدار الشفعة انتهى في بعض شروح الهداية يحتمل وجهين احدهما
 ان الشفع اذا سلم الشفعة لطلبه المشتري بالرحم حتى لا يرجع في التسليم الثاني ان
 الشفع اذا طلب الشفعة وقضى القاضي لا يطلب الشفع المشتري برحم بالدار
 الشفعة انتهى قوله وقضاه مطلقا اي في نفسه ما دونها بان وجب عليها القضاء
 فبرحم للمبيع على الفسخ كذا في الفسخ في قوله فانه اذا هلك لم يغير احد الشرا فحين
 لعقد لوقال كذا الفسخ ليس واجب في اذا هلك العين لم يغير البائع شيئا كذا في الهداية
 حله على المشتري كذا في ظاهره اي منه قوله في هذا الكتاب سمعوه بالعين المفقودة بغيره فاذا

مذاهب المفسر

فاذا اشتري به هلك هلك بغيره كذا في البيع كذا في غايه البيان في
 من قبل المشتري كذا في قوله ذلك القسم مجتهد القسم الاخر وهو المفقودة بنفسها حيث
 قسموا الاشياء بوجهين جهة الركن باو عدمه جهة المنة اقسام يسوع المنة كذا في
 حيثما طعن على هذه العين اي المفقودة مع انها ليست بمفقودة اصلها ما وقع في جهة
 ذلك القسم فغيره على ما هو المعبر في المشتري كذا في قوله فانما ساه
 مضمونا بغيره باعتبار سقوط الضمان لم يقبل او رده او ائتمن والالتزام به
 لا اذا هلك هلك بهلك على البائع كذا في البيع كذا في غايه البيان في قوله
 هذا التوجيه شبهة في محل المشتري كذا في قوله وسأله في ركنها في المنة في قوله
 ان ذلك اول قوله لا يملكه في المنة من عليه في قوله فانه مضمون مستأدا وقوله في المنة من
 وقوله عليه في المنة على ما قرره في المنة في قوله في المنة من عليه في قوله
 وحل المنة في المنة من اقبل ان يقرضه الفاعل كذا في قوله في المنة من عليه في قوله
 الى الزمان فان كذا في المنة من الموعود جعل للموعد باعتبار ركنه فكان الركن حاسدا
 بعد الفسخ حكما اذا اظهر ان الحلف لا يجوز في الوعد فكان مقتضاها الوجود غالبا انتهى
 قوله بل كان مساويا او قل اي ان كان الدين الموعود مثل الركن فبما يرد المنة من المنة
 وكذا ان كان في الركن ففصل هلك الفصل فانه كذا في غايه البيان ثم ان قوله في
 الله اذ لم يكن الدين اكثر من قيمة الركن من ما قرره في شرحه موافق لكلام المفسر في قوله
 وانما كان كلامه في المنة مطلقا غير متعين بركن فانه في ذلك اكثر من ان كان
 الدين الموعود اكثر من قيمة الركن ولا يرد الزيادة كذا في غايه البيان في قوله في المنة من عليه في قوله
 حيثما طعن على هذا الموضع على ما مر ان الاستيفاء يقع للمال في امانه امانه كذا في
 شرح الهداية في قوله فانه هلك اي الركن براس المال ثم الفسخ ثم العقد كان
 لا يبرأ من قبضه الهداك بان يكون قبل الانقضاء كان مائة كذا في غيره ليعلم النقص
 مع قوله ان انقضاء قبل نقد وحل فانه من في هذا المعامل للمحل قوله وانما انقضاء
 نقدا كذا في الوفاية اي قبل نقد الموهوب به وقبل حل الركن كذا في المنة من عليه في قوله
 ولفظ الهداية وانما انقضاء قبل حل الركن بطلان قوله في المنة من عليه في قوله
 بتحقيقه فطاعوا ما حكاه في المنة انما يغيره بغيره بالحل والحق وجب بالتفريق

والجناية في الرهن قوله فيمنع على اجازته انفسا عليه صور الكلي والعصب فيمنع اليه
او فضاء الرهن الدين كما سبغ في السبا قوله الرهن من اقتضى في هذا الترتيب انما
الوفاية ولا يجب عليك ان لا ماس يكون الرهن هنا بالتمسك الثانية كما يظهر في قوله
في الشرح فكان الواجب عليه ان يفتح انفسا بالضرورة الا ان كانت في ذلك قوله
على قوة القينة قوله في الرهن منعه الرهن كذا في النسخ والعصب المواني الكلام الرهن وغيره
عقب البيع قوله فلو اجازته اي اجازته الرهن البيع الثاني انه وضع المسئلة في ذلك موافق
في الهداية فكان ذلك لما قصده في التولية لذكر الفرق الا في لفظ الكافة في البيع
انما اجازته وجاز البيع انما اجازته انتهى في هذه الفرق في البيع وغيره القواب
المواني للهداية ونحوه في الفرق بالاجارة والرهن والجهة من جهة خارج جواب
المسئلة ما ذكر ان فيمنع على اجازته غير البيع على ما يظهر من شروح الهداية ثم ان المراد
اجازة كل واحد واحد فيكون صورة المسئلة ثلثا قوله جازا الاول وحول البيع جاز
البيع انما اجازته كما قرر في شروح الهداية ثم انه لو قال جاز البيع وقبح عبارة الهداية
لكان عبارة مثله بعد ان استنباه قوله الفرق بين المسئلة ان مقتضى اجازته قوله
فيما سيجي ان الرهن فائدة في البيع يعني ان الرهن في حقه من البيع الثاني انه لا يتعلق
حقه بغيره فيمنع ليعمل فائدة به كذا في الهداية ومعنى كون الرهن من اخطار البيع
هو بطلان النسخ في البيع في الاول قوله سور البيع يذهب عليك ان قوله فيمنع
عن هذا الاستثناء قوله في وجوب الاجارة في الكل المواني سببا كذا في كل الكلام
على كل واحد من البيع الاجارة والرهن والجهة من جهة كانهما كعليك الصور المواني
لكلام القوم فيمنع بغير البيع تلك الفرق التي كانت تحققت قوله فان كان فيها
فصل ردة اي ردة على الراهن قوله في اختبة سعي كل الدين سواء كان الدين اقل او اكثر
من القيمة في كل الحق حيث يسعي الا في الدين من القيمة وهذا ان كان الراهن
للمدبر المستولد معسرا اما ان كان موصرا فيمنع قيمته على التفصيل وذكر في الحق قوله
لا يرجع سببه القيمة لكل المدبر المستولة الى لا يرجع المدبر المستولة بما يؤدي
على المولى بعد بارة لانها اذ ياه من مال المولى والمحق يرجع لانه اذ ملكه وهو مضطر
كذا في الهداية ونحوه قوله في اختبة قيمة الرهن آه اي الرهن من حقهم فيما جند

يعني ان كان الدين حائلا لطلب اداء الدين كما هو مقتضى
اخذت قيمته وجعلت رهنه مكانه

مثله او قيمة اي قيمة الرهن يوم الاستئجار من او حلت به في الاستئجار فيمنع قيمته
يوم الفضل لا يوم الحلك كذا في الهداية وبعض شروحه ثم ان عبارة الهداية وغيره
الواجب على المستهلك فيمنع يوم حلك بالانفسا على ذكر القيمة بقوله او اجازته
بأنه صرح في اجازته كما وقع في عبارة الهداية قوله لا لكل منها حصة ما فيه اي اجازته
حق الراهن في الرهن من الرهن في البكر كذا في ما به البكر المراد بالحق المراد بالحق
غير ممنوع بما يملكه من الرهن في هذا الكتاب قوله والعلم ليس لوارث الرهن قطعا
آه جواب عن سبب كماله هو في بيان كيف امكن القول ببقاء الرهن وان لم يبق مضمنا
كذا في شرح الهداية في بيان الشريعة قوله فيمنع على اجازته غير اراد بغير المالك الفاضل
واراد باجازه الحاصلة لغيره من رهن العبد قوله وان كان الرهن عارية اي في هذه الصورة
كانت الصورة ان يئنه وانما مع عطف احد بها على الاخرى باعتبار ان يئنه ان يئنه استعارة
وغير الاول في صورة الادارة استعارة وكذا قوله لعل يتعلق بملك القبول في المالك
في القضي الا المارة كذا فينا على التوضيح المسئلة ولهذا كونه استعارة مطلقا ان
يركب بر كغيره لو انما يملك شيئا اخر على باطل اللفظ كذا في غايه البيع لا يرجع عليه
المعبر على المستعارة لا كذا فينا على لفظ الكافة قوله ولو رهن باقل منه يملك البقاء امانة
آه عبارة الكافة فاذا رهن باقل فحده المالك انما يرجع المعبر المستعارة كذا في القدر
غيره انتهى قوله فمضى اي المستعارة بالنسبة بين المرحم الغير المستعارة فيمنع فيمنع قوله
المعبر المتن فهو رهن على ما فعل المالك في قوله لو قال في المتن فمضى المعبر في قوله
اي في المعبر المستعارة كذا فينا على ما بعد في استنباهه والافصح الاصر قوله انما يرجع
مستعارة قوله فيمنع الرهن اي فيمنع الرهن بين الرهن كذا في الهداية قوله وبما
اي بما يئنه على الراهن من رهن المستعارة او فاه من الدين كذا في الهداية قوله ليس
للمرهن ان يئنه الذي يظهر ان يكون هذا من المتن وان كان النسخ على كونه في الشرح قوله لا يئنه
كان اكثر من القيمة آه بآه اذا كانت قيمة الرهن الفاضل فانه فانه المالك
يرجع بقدر ما يملك الدين وهو الا ولا يرجع اكثر من الف لانه لو حلت الرهن لم يرجع
الراهن للمعبر كذا فينا على ذلك اذا افترقا كذا فينا على كذا فينا على كذا فينا على كذا فينا على
معنى قوله انما يرجع الهداية انما يرجع الراهن باو ادراكه اذ كان ما اذ بقدر الدين لا اكثر

قوله في الهداية قوله من يجب الهداية من حصة المستهلك
استعارة بغيره من رهن

خمس قلنا العشرة حققة لا تسقط وتثبت العشرة حققة التماثل فيك انتهى
 مثل ان يرحل ثوباً بعشرة يساوي عشرة كذا في النسخ وقوله بعشرة متعلق بفعل اخر وقوله
 يساوي عشرة حققة قوله ثوباً وكان الواجب عليه تقديم تلك العشرة الامور على غيرها
 بقية الثوب حالاً من ذلك في المسئلة فاذا قال مثل ان يرحل ثوباً بعشرة كانا احفظ
 قوله الدين على يجوز الزيادة في الدين ولا يصير الرهن رهناً بانه عند البيع ومحمد قال
 ابو جعفر يجوز الزيادة في الدين بقية قال زفوا الشئ لا يجوز في الدين والعين كذا في الهدية
 قوله اذا كان الزيادة في المعقود عليه والمعقود به الاول عبارة عن البيع بالثمن المتغير
 قوله ما كونا غير معقود عليه فلهذا كونا آه كذا في النسخ والصواب من جهة اللفظ المعنى
 فيكون الصبي ارجحاً لهما لا الدين قوله لانه لم يجرى قبل عقد الرهن ولا في بعده لفظاً
 الزيادة لا يجرى مجرى غيره في غير صاحب الدين لما ترى ولا يثبت ما فيه الزيادة قوله
 عبد يساوي النسخ والمسئلة على ان يكون الدين ايها الفاعل كان الواجب عليه ان يقول
 رهن عبد يساوي الف الف كذا وقع لفظ الهدية والكثرة وقد فات ذلك التقييد
 فوقع مثله يريد الاستدلال الاول كذا في شروح الهدية قوله لا يخرج عنه ما بقيا ان يقض
 لا يذهب عليك انما استثنى المذكور حتى تمت الصواب بمر كذا وقع في عبارة الفاعل اي قوله
 فلكم من الفضل لا ينقض القبض ادام الدين باقياً كذا وقع في عبارة الهدية قوله
 كان الاول في ضم لفظ كان فاذ لم يوجد الرد في الاول رهناً بانه ضرورة بقاء
 ان لا يثبت ان في الرهن لم يرض بجعلها رهناً وانما رضى بحدها فاذ لم يخرج الاول
 لم يتعلق بالثمن انتهى قوله فاذا زال اي برة كذا وقع في لفظ الهدية وقد اوتى
 فوام الدين لا تعلق حتى هذا المعام التوضيح حيث قال في بيان قول صاحب الهدية في جعل
 مكان الاول وذلك لان تمام عقد الرهن لما كان بالتسليم الممنوع كان تمام العقد برة
 على الرهن فاذ لم يوجد الرد في الاول رهناً كما كان ضرورة بقاء ان لا يثبت
 مكان الاول مكانه فقول فلان يقع في يقوم مقامه ادم الاول في مكانه لك الشئ
 انما يقوم مقام الشئ عند عتق فاذ لم يثبت الثاني رهناً كانه امانة عنده انتهى كلامه
 قوله ويراد ان يثبت استيفاء كذا في النسخ هذا الكتاب الصواب بالرحم بل في كذا وقع في عبارة
 الهدية وغيره قوله لان الرهن يثبت كانه يثبت قبض الامانة ينوب عن قبض الهدية كذا في الهدية

قوله وعينه امانة قال في الهدية ولا الرهن عنه امانة والقبض من وجه العين في ثوب قبل
 غير قبض العين انتهى في الحكم ان ثبت بعلته ذات ومنه العين هو الارثاق والمعامل
 وجوب الضمان والوصف القبض كونه في معاملة الرهن كذا في قوله وشرائه عيناً
 لو قال او شري بالدين عينا او ساع عنه على شئ كان اسماً او حياً التفتيح في التفتيح
 لا يتعين كونه المعقود عليه قوله استوفى ويكون المرح للغير من المرحوب من الفضل لورث
 انهم لم يرحل من محل ثوبه لان النفس لا يسقط بالاستيفاء مما يدل عليه لورث رت
 الدين المدينين بعد الاداء ان يستر ما ادى كذا في الزيادة قال يجب الهدية في عتق
 هذا التعليل لقيام الموجب انتهى قال شرح كلا الموجب هو الدين او ثمن الرهن
 الدين يفتني بامانة لا باغنيا فانه انما قول صاحب الدرر في زيادة مفسدة
 كذا في مرجع جميع ما ذكرنا الاستيفاء ليس له قوله لكن استيفاء تعذر انما كان في شروحه
 قوله لانه يعقب مطالبة من له طلب الدين عين في طلب المدينين ما ادى به
 الدين فلا ينقطع المطالبة في اي نيين كما قرر في الفهرست لانه كاستيفاء يعقب الاعمال
 وهو عبارة الهدية قوله فاذا ملك الرهن تقرر الاستيفاء الاول اي اولى
 الرهن تقرر الاستيفاء الحكم في تفتيح الاستيفاء الثاني وهو الاستيفاء الحقيقي والآخر
 الاستيفاء كذا في الكتابية قوله بطلت الحق لانه لم يبق المطالبة بهل الرهن تقرر الاستيفاء
 كذا في الكتابية **باب الفصل** اورد في حجب كتاب الرهن كذا في الاول اذ
 بالاول ما ذكر في الكتاب اولاً وهو الرهن فماده بان في التفتيح يجوز له حجب عتق
 تملكه انما به انما يحصل الرهن عن بعض الاشياء كالمدينة على ما افهمته صدر الشريعة فهو
 ليحجب حقيقة قوله تقوم احراز غير المحر كذا في اكثر المتنوع والشرح وهو محل برهانه
 النفس في مال الكافر لا في المال الذي لا افراده غير تعريف النفس في المال الصواب
 يقال في غير المسلم انما عند عبارة صدر الشريعة قوله وفيه اي في غير ثمنه من المال
 ماله او شري عتقاً ثم ظهر استحقاقه كذا في الكتاب قوله لا يغير ان يريه سبيلاً ولو لم
 احد الاخرين كان اذ وقع قوله ويجوز المنة المنة لفظ الكثرة ويجوز لانه ملك وهو
 وقال الزمعي في شرحه على حجب مثل المعقود به انما يثبت وملك عنده انتهى
 وكلام صاحب الدرر حال غير حجب في كذا لفظ المحل قوله المراد بالثمن ان يوجه مثل كذا



قيل لا حاجة اليه قول انه ثبت في البيع ان كان له حظ فيجب لغيره ان كان بالمعروف مثل
 يحل التجار عادة جازلانه من ثوب التجار وان لم يكن بالمعروف بان كان فاش جازلانه من ثوب
 وعند حال الجوز لو اراد سون الكلام على قولها كان جازلا في المثل انتبه في الاول لا يترتب
 وقال ابو يوسف يزوج الاذن في البيع كالمعروف في البيع لان فون الكفاية فكان اولى بالامتياز في البيع
 بالمعروف ولم يكن عليه من جازلانه قبض العوض اليه بان كان العنق على مال وان كان عليه مستوفى لانه
 عند بيعه خلافا لما بان عليه ان يملك ما فيه قوله ولا يكتل لكونه ضررا محصنا مطلقا اه هذه
 المسئلة التي راجعت من المثل والى الذي يظهر في البيع الدرهم ما هو ذم ما في المثل وما في
 والى الجوز لما دون ان يحل بنفسه مال الا بان في المثل فان اذن المثل جازلانه لم يكن عليه من اذن
 عليه من الجوز انتبه في تطبيقه لما ذكره من جهة انه المفهوم من ساق الكلام انه لو اذن المثل
 بان يقول له اذن لك في التجار لا تعني الكفاية منه مطلقا والى ذلك ما في اذن المثل
 بخصمها شي آخر خارج عن هذه المسئلة لم تعرض له صاحب الكتاب فم ما وقع كل من الاما
 ما طر في غايته من الجوز لا حل ثم انه ما نقصناه من اذن المثل ما في جازلانه وعبارته
 العنق اذن المثل الجوز واذن العنق في الرقة وبعد عطف انتبه في المثل البرزبة وعبارته وان
 لكل العنق اذن المثل بنفسه حل ثم اعطفه ماله لم يغير شيئا وان جازلانه المثل الا في رقبته
 الدين الطالب ان شاء العنق ان شاء اذن المثل واذ اذن المثل اذن المثل جازلانه
 في عطف عطفه الكفاية في اول نظره ما قال انه كبيع شرآ و اجارة واستجاره اذن المثل
 يحل هذه العقود جميعها اذ هي للتأمين جميعا ويكون البيع الشرآ بينين للتضمين لاول
 وما عداها القسم الذي كاصرها به شرآ الهداية ولو كان قد قدم البيع الشرآ على قوله او ما
 في معناها كان اظهر ثم صورة وجوب الدين بالبيع بالبيع ببيع ببيع ببيع ببيع
 ملك في يده كان الكفاية في رقبته قال الربيعي وتعلق بالكفاية تعلق بالرقبة
 يتعلق بهما معا ويبدأ بالكسب اذن المثل على ما في جازلانه وعند اذن المثل
 في الرقبة وفي الضرر عن الرقبة ولا يحل العنق في بيعه بل احتمال انه يكون اذن المثل
 في رقبته فاذا مضت مدة التلوم ولم يظهر وجه باعده انتهى في البيع بياقته
 في الدين بعد اقسام الرقبة غنة لطلب به بعد اكرهه ولا لطلب به كذا في المثل
 ولا لبيع ما نال المثل في آه اى لو علم المشتري انه يباع عليه فامتنع عنه فلم يرد

فان كان من جنس غير القنطرة لا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها
فان كان من جنس غير القنطرة لا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها
فان كان من جنس غير القنطرة لا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها
فان كان من جنس غير القنطرة لا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها

نور قال فماذا فعلت في البيع
أي بيع العبد نفسه

[illegible]

بشرط المتعارف ولا يتحقق بالبشرط كقول الدارستاني في المأنة المهدية انما يتحقق
 بالمتعلق بغير الشرط ثم الظاهر ان فعل هذا الكلام غير شرطية فيها استعمال في غير الشرط
 ولا ان به غرض على انما المقصود بالسوء امر ان خبره هو صحة الكلام ولو لم لا المرتبطة
 وقد حصل ذلك بقوله تحت الكلام **ولا** لا على عليه الحمل على اية معينة الفعل المذكور على
 صيغة المعلوم ولفظ المحل منصوب على انه مفعول به فقول من قال لفظ الباء بقوله
 المستحق هنا الحمل على عين كما قاله الشرع في انما خبره هو صحة الكلام ولو لم لا المرتبطة
 بامر ما في ادخل رجل رجلا في بيتي فبا الكيل قال الربيعي **ولا** باج المصائب بالمتعلق
 اي متاعها كما قال الربيعي **ولا** في القبض للكيل المصائب اي بجهة الاصابة بالبيع
 قال الربيعي قال الشرع في ادخل رجلا رجلا في بيتي فبا الكيل قال الربيعي **ولا** باج المصائب بالمتعلق
 حكم الشرع **ولا** في المطالب للمصائب والكيل بصيرتها من غير انما خبره هو صحة الكلام ولو لم لا المرتبطة
 وهذا لا يخلو عن الموكل قال الربيعي او بمت رب المال او بوله حتى لو كان آه اي لو
 الموكل كان للكيل ان يقبض التيمم ببيع رجل عبد الرجل لو قال عبدك كذا فبا الكيل
 كما قال الربيعي كذا الكلام البعدي **ولا** في القسمة يقتضي انما خبره هو صحة الكلام ولو لم لا المرتبطة
 مقرانه خبره كذا بوجه هذه العبارة في التيمم التوبة والقاد الراتب والمصائب الموقفي
 للكتب مقرنا بالقاد الذي الموقوف **ولا** في القسمة يقتضي انما خبره هو صحة الكلام ولو لم لا المرتبطة
 وهو انما يشترى عبد من رجل مثله فيتم المشتري رجل العدة قال الربيعي **ولا** بوجه
 مفعول للمالك المستحق لا يمكنه منه كذا قال الربيعي **ولا** في القسمة يقتضي انما خبره هو صحة الكلام ولو لم لا المرتبطة
 في نفسه عند ما تحل المبيع قد عليه رد التيمم لم يقدر عليه هذا الذكر في
 المبيع **ولا** في موضع الرد الى البعير فلا يكون صحيحا قال الربيعي **ولا** في القسمة يقتضي انما خبره هو صحة الكلام ولو لم لا المرتبطة
 ان يوفى فلا يقيد بما على الكفيل هذه القسمة لعدم الفائدة وانباته مطلقا في
 منعه القسمة من شرط الاتحاد انتهى لا كفل بدس باقطة غزوة الاصيل للذين
 بالفضل حقيقة وهذا يوصف بالوجوب بوجوه فخصائص لا لا الالصال على
 الذين اي اداة كايما وجبت عليه المصلحة ويراد بالاداء الاداء لا تصوره
 الملية فسقط سواء كان له مال او لم يكن في احكام الدنيا كذا قرينة المهدية والكافة
 وغيرهما وان الذي يكون الذين عبارة عن ثمة ثمة الذين يكون ثمة ثمة الذين يكون ثمة ثمة

غير ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 من بعض الاحكام كالزكوة وغيرها لا يزل المال كذا الوجه لا يزل المال كذا الوجه لا يزل المال كذا الوجه
 غير نفسه في مال او لا يزل المال كذا الوجه لا يزل المال كذا الوجه لا يزل المال كذا الوجه
 اي في احكام الدنيا كذا في شرح المهدية في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 قوله **ولا** في البيع انما الكلام بالية المبيع غير ما في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 بفتح البيع ويجوز ان يكون كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 بالية الودعة والعارية لا تقع اما يمكن المالك في اخذ الودعة ليعود كذا تبديل العارية
 في قبلي ما يكون كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 وليس له كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 صحيحا فاداه ان تبين فعل والقوى على العارية انتهى فاداه في المتن من كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 با مطلقا لا بغيره ما في القسم الاول في خبره انما قول من في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 القول المقتضي في كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 فاداه الاسرى على كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 ان في قبضه المبيع قال الشرع في الفتوى على العارية فانها صارت باليد في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 انما كان في الرجوع على مالك الارض انتهى في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 عليك في هذه العبارة من كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 لا يكون زائدا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 في النوب بغيره او كحقيقة تبين ان تبين الموقوفة الزائفة والنوب هي غير الموقوفة
 انتهى قال ابن مالك المراد بالقسمة اجزاء القسم انتهى قوله وقدره بان في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 حيث قال هناك حور جوع المشتري بالتيمم على الباع عند استحقاق المبيع قوله بل الذي في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 تعين الكفاية بالدية كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 براءة الامل كذا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 ويجوز بالكا في قوله فله فعل الصواب ما في قوله من سبوا فله فعل الصواب
 ليرد لا احتيا وبه قول الربيعي **ولا** في القسمة يقتضي انما خبره هو صحة الكلام ولو لم لا المرتبطة
 كفل بدس من موقلات وحل الامل طولب ربه بنحوه محال وان لا يرجع على الاصيل محال

قوله واداء ما نيك واداء الى اداء الكفيل بحسب الالباب كاد انه ينفذ في كل وقت
 مخرج فليكن اذا ادى تقدير اداء ما ينفذ الى اداء فلا يرجع ما لم يرد على النصف كذا في غاية
 البيان فوايما يجعل المزدوي في لفظ المزدوي حتما على سبيل المفعول اي بانه يجعل اداء محسوبا
 على اكرم عليه كذا في قوله المزدوي فانه على سبيل المفعول على قوله ثم جاء على ايسر لانها اداء واحدة
 بمره احدها بنفسه الاخرى بانه كذا في قوله في اوجح هو كذا في قوله الالف لا ينفذ في كل وقت
 ذكره الرطبي اذ قال كذا في قوله هو في قوله المفسر في قوله فانه ينفذ في كل وقت
 اذ لم ينفذ بين ما عليه من غير ان يكون له في كل وقت كذا في قوله الكفيل في قوله في كل وقت
 ارجح هذه المسئلة في لفظ اكثر بمسئلة ما لو كان في كل وقت كذا في قوله قد ينفذ في كل وقت
 بينهما سائل اخر لا ينفذ في قوله اذ لا ينفذ في كل وقت كذا في قوله قد ينفذ في كل وقت
 منها ما انفرد به باطل ما كفاية المكاتب كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 الكفاية لغير المكاتب فلهذا كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 البياض اذ لم ينفذ الكفاية لغير المكاتب كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 شرط فانه انتهى اذ لم ينفذ في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 اذ انما قد كفاية الواحدة كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 لا ينفذ في كل وقت كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 بغيره فانه انتهى اذ لم ينفذ في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 الاستبانه قوله وقد امكن جعلها بانه يجعل كل كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 وجوب لغيره كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 حتى يقال كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 ينفذ في كل وقت كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 فانه ينفذ في كل وقت كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 في العلة وحده ان كل البذل مضمون على اصد كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 شيئا اقتضى في زيادة الاقلام ان في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 الى المبرر المالكية الى العتق المضمون في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 انما جعل على كل واحد منها قوله لا يتعدى غير موصونها اي غير موضع الضرورة جعل في كل وقت

المراد

في علم المذكور كذا في لفظ الضرورة لغير المتصف بالضرورة فانه غير محال في قوله كذا في قوله
 ضرورة فانه في قوله سقط حقة المفعول كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 بنصف واخرى في قوله المفعول كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 عليه لا يرجع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 في المفعول لم يرجع واحد منهما الى الآخر اي انما يرجع كل واحد الى صاحبه لا الى صاحبه المستثنى
 كما صرح به في المسئلة في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 الرطبي ثم فائدة كفاية المفعول في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 ولا يجب عليك كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 بنا سبب القدر في حيث شرطه في المحل انما يقال الشيخ كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 في المحل كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 وجودة القدر في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 رواية الزيات انتهى اذ لا بد من كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 المفعول بالفتح وتوهم للمحل في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 في هذه العلة وان كان يتكلم في المسئلة انتهى وقد استعمل في لفظ المحل في قوله كذا في قوله
 في مواضع من كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 الصواب الالفاظ في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 فانه لا ينفذ في كل وقت كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 منه من ان يكون شرطه كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 القدر في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 الى كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 انما يكون ابتداء كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 انما يكون عليه من المديون كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 مسئلة المحل في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله

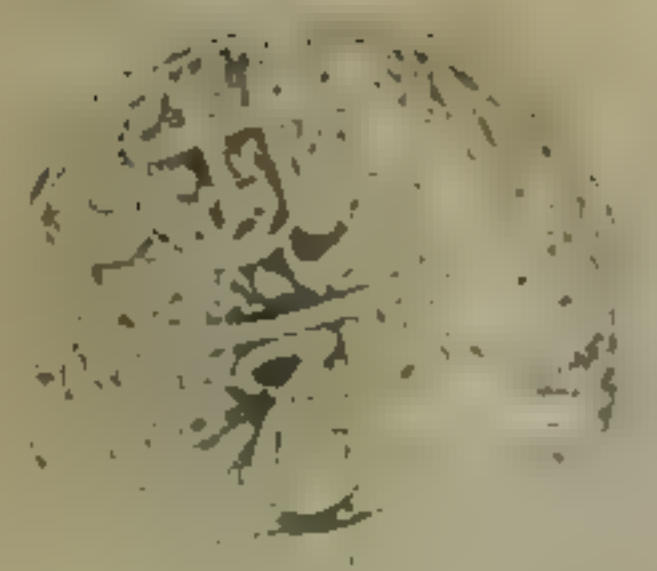
حيث لا يكتفى بشرط زائد لورث المال الوصية اي ولو كان في الوصية ان يرث المال بشرط
 سبب المال بوجوبه في الوصية كذا في شرح الملحون ملك في الاستحباب كذا في الوفاة الاجابة
 المتعاقبة واسقاطها من الميراث بوجوب اختلاف الحكم بينهما عطف على البيع قوله في
 مطلقا اه كان العيوب بنه يقول هو ليس له نصيب في ارجاء القيمة المضافا
 كما وقع في الوفاة فانه ليس حكم المضاف في مطلقها بخلافه عطف قوله لا تجوز في
 بالنفس ويكون الكلام يحسن الصواب ولا نهال في البيع النجاسة والعتبة في الميراث
 من قوله اعلم ان البيع في الميراث هو عادة النجاسة كمال النجاسة في الميراث
 واما شرط الوفاة في الميراث فيكون شرطه ان يكون الميراث في الميراث في الميراث
 انت جازية مطلقا فيكون شرطه ان يكون الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 حرمه ليس في الميراث فيكون شرطه ان يكون الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 للكل من الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 لا ياتي طريق كان كما قرره الزبيري في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 وحيث قولها يتحقق في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 في الهدية واصل المسئلة في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 كذا في الهدية لانها المضافة لا مانع في التصرف او لا شركة في الميراث في الميراث في الميراث
باب من ادعى ان قوله لو قيل ما يثبت هذا هو رب المال والراعي قوله
 وضع الا غيره بالنصف هو دفع الاول في النصف كما وضع في الميراث في الميراث في الميراث
 للمال الصواب للموافقة لعمارة الكافة في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 من ادعى ان قوله لو قيل ما يثبت هذا هو رب المال والراعي قوله
 بطل وعندها يجوز ان يتوقف كذا في شرح الملحون في الميراث في الميراث في الميراث
 كذا في الهدية في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 افتقار اثره في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 كذا في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 انتهى في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

قوله الاول

الغير في الميراث في قوله اي كذا في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

كما هو صاحب الكافي قال في العارية وتوقف تصرف الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 رب المال لعدم تعلقه في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 والغير في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 رب المال في قوله لو قيل ما يثبت هذا هو رب المال والراعي قوله
 ويرجع عن رب المال في قوله لو قيل ما يثبت هذا هو رب المال والراعي قوله
 العجوبة في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 فعلى ان يكون الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 مال الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 بطل ما كان في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 بعض مال الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 المال بعد دفع اليه المال في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 باعتبار شيوخ الزم في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 التصرف في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 وكما هو مستحالة الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 استرداد الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 بالبيع فانه البطلان في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 تبطل اي الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 هي الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 ذلك لا يري الا قوله فيما سيجي في البيع القول في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 كذا في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 بالبيع انتهى في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 بالعكس في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

العقار في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث



على ان يحل بثلث التبرع على المشرى وفيه من التبرع رافعه وقول لا تقاضا على من يحل المولى المشرى
 او صح منه فان اطلقا رب المال بالبيع مستقبضا على كل من ربح ثم عقدا عقدا آخر
 قال من الشرقة اي فسخ العقد المالى في المصارف ثم عقدا فذلك المالى انتهى لودع
 اليه لا اخرى اذا دفع اليه رب المال لا سوى الاول وذلك المالى لا يغير العقد
 الا في مستقبضا بثلث المالى المدفوع آخر كذا في غاية اليك **وغيره** اجمعه المصارف في ثلثة
 آلاف والالف ملك المصارف فاقته كما قال من الشرقة **وغيره** او ان دفع اي حق الفدا
 يفسد انشأه كما قال من الشرقة **وغيره** اجمعه المالك انه قال في الهدية ونفس المالى
 من البعد فخرج المصارف لقفق العاضى فانقضى التبرع على المالى انه يتغير في المصارف
 والمصارف رتبة انتهى القسمة انتهى ولو ادعى كل نوعا بالمال رب المال المبرور قال المصارف
 في العلم كذا في غاية اليك **وغيره** حيث يفسد رتبة المولى اي يكون المولى المالك كما لو ادعى
 كل منهما نوعا ثم انما البينة في كل من المستثنين بينة المصارف على ما صرح في الهدية بقوله
 قول رب المال كذا المصارف يدعى عليه فيقوم عمله وشرطه جهته او يدعى الشرقة وحيث
 انتهى المولى ففى اي قال او فنى والربح كذا في شرح الهدية **وغيره** ولو قضا وقتا اي عين كل منهما
 وقتا عند اقامة البينة عبارة الهدية ولو وقت البينة وقتا اي لو توافقت البينة في
 صفة الا في وقتا وقتا الوقت الا في اولى على ما صرح به صاحب غاية اليك **وغيره** عليك
 ان يفتنى سببا كلام صاحب رتبة يكون هذا المبرور في تعارض القولين لا في تعارض البينين
 وهو الحق لعل الكتب في تحريره ما يخفى في القصد كما نبه عليه بعض العلماء ثم انتم تفتنى المستثنين
 بيني ان يكون بما قرره صاحب غاية اليك حيث قال كذا اذا قال رب المال وقعت اليك
 الفاصلة رتبة في برف مضاف وقال المصارف وقعت الى الفاصلة رتبة في طلوع
 في شوال او اما ما بينه كانت بينة المصارف الى انتهى واما تمثيلها بما في الدرة فلا يظلم
 وجوه لك لا آخر يفتنى الا في لفظ الهدية لانها اخر الشراطين ينقض الاول **باب**
الشرقة قوله جملة المصارف كسيرة احدى الشرقة وجميعها كذا في المصباح المبرور ثم
 اطلقت على القدر مجازا في الكافة ويطلق هذا الاسم على العقد وان لم يوجد خذل ط
 النقصين اذا العقد سببه ولا يوجب عليك انما هو محال لانه يكون حقيقة في
 اصطلاح قوم فموجب الدرة ثم صارت حقيقة عن رتبة ليس بصواب **وغيره** فانما عقد

على ما صرح

على ما صرح

من العقود الشرعية انه يتبطل بقوله وكذا لا يوجب فلو قدمه الى جنبه كان كذا **وغيره** انما
 الا انه يقطع الشرقة في الربح لو انفسه قول يقطع الشرقة كما وقع عليه عبارة من الشرقة
 المصوب **وغيره** في المصارف كذا في النسخ والمصوب الموافق لما في غاية اليك المصارف
وغيره لا يوجب تجنيس الكفالة والوكالة الى احوال ومن التبرع المفسر كذا في النهاية
 كما من جملة افعال القرف في بعض المالى كما انما ركب الهدية بمسك الفداء باحد كذا
 ويمن لا اخرى كذا في الزبني لا يفتنى قدره بقوله في الفتوى فانه ان كان الكفالة
 فانه رخصت الكفالة بما قبول الطاب عند ابد يوجب ان يفتنى والادام بغير طوع
 ابله او انه حكم احدى كذا او انفسه بمنزلة كسوة على ما صرح به في الهدية كسوة
 وهو مصوب بالعطف على لفظ كسوته من المتن وهو اخذ الاستثناء والنظر في كونه
 من عبارة المتن انما ان النسخ على انه من الشرقة قال في الهدية الا طعام ابله وكسوته
 وكذا كسوة انتهى بقصد متعلق بقوله يرجع او كفا له لجا اي في اجنبى كذا في طهارة
 بامره الى المكفول عنه وهو المديون ثم انما المبرور قوله برف غير من كونه السبا ولعل لو كان
 بامره بغير كونه حسن فان المسئلة معلومة **وغيره** اي ذلك الذي لا اخر هذا عند ابد
 خلافا لما ذكره في الهدية ثم انتم تفتنى المبرور كذا وقوله لا اخر فاعلم قولا ذلك الذي
 منصوص على انه نفس المبرور **وغيره** ويعب بعض المالى لفظ الهدية ويجوز ان يفتنى كذا في
 بعض المالى **وغيره** وعبارة او فنى لفظ صاحب الدرة **وغيره** على تساوي الربح
 لا المالى لا يوجب عليك انما هو مبرور ففصل احدهما بعبارة على ما يظهر في الهدية ولو قضا
 فكم فذلك انما يذكروا السبا مسئلة ففصل احدهما وهذا هو لفظه عليه السلام **وغيره**
 على ما شرطه والوضيعة على قدر المالى من الماهن لفظ كذا في الوضيفة كخطبة الى بان
 هناك جزء من المالى **وغيره** على ما شرطه ثم قوله ففتنى كذا في غير ان يفتنى بين
 كونه الربح لفتن او انما في مثله او بامره او اجمعه من الاخر سود كذا في
 النسخ **وغيره** في عطفه على قبله كذا في المحل زانه لفظ الهدية ويجوز ان يفتنى كذا في غير
 احدهما او اجمعه او لا اخر وانما كذا في احدهما او اجمعه من الاخر سود **وغيره** المالى
 لمن من له رتبة بقوله في الشرقة ههنا او يكون المالى احدهما او اجمعه ههنا **وغيره** الاخر
 سود **وغيره** في شرقة الوجه والتفتنى فذلك في كذا في الكافة **وغيره** فاقوا استندت



احضره من رايه على عيني عبده بالراي في نفسه وان الكول له اياه فان قيل
 التفسير في الفقه المشهور وهو قوله عزم والميم على ان يكون له خص من المحدث والقولان
 في تخصيص هذه القصة بالقبس انما في الكافة واجاب عنه صاحب الفتاوى في اياه لم ينف
 وجوب الميم في الكافة يقول لما لم ينف الميم في اياه والقولان بالكلية لانه لا يجري في
 سقوط الوجوب عن هذه القصة منه اذ القصة لقول استثنى من اياه الاموال فانه لو
 هذا ليس له ولكن بكونه اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 ان في الاقوال هذه حجة لا يجري فيها الاياه لم ينف الميم في اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 لفظ الكافة اظهر وكذا سائر الامثلة فانه لو قال استثنى من اياه الاموال لكان
 الاموال كمن يذبح في اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 البقرة في سائر الكافة الكافة اذا ادعت طلاق قبل الدخول فانه مع الزانية فانه
 في صورته المسئلة في الطلاق قبل الدخول في تعليل دعوى المهر بقاوت بين الزوجين
 الدعوى في كل المهر وفضة سواء كان دعوى المهر في طلاق او بدونه لانه ذكر بعد هذه صورة
 دعوى جميع المهر بقاوت النكاح وكذا في النكاح اذا ادعت في الطلاق استثنى من اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 لانه الاطلاق في نفسه كان في نفسه ما يوجب التفسير في الكافة استثنى من اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 ان ذكر هذه البقرة في سائر الكافة الكافة اذا ادعت طلاق قبل الدخول فانه مع الزانية فانه
 لا النكاح من سائر الكافة حيث ذكرت في الكتب مقولة ولفظ الهداية وكذا في النكاح
 ادعت في الصدق لانه ذلك دعوى التي ثبت اليه بكونه ولا يثبت النكاح استثنى من اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 التفسير في الفقه المشهور وهو قوله عزم والميم على ان يكون له خص من المحدث والقولان
 في تخصيص هذه القصة بالقبس انما في الكافة واجاب عنه صاحب الفتاوى في اياه لم ينف
 وجوب الميم في الكافة يقول لما لم ينف الميم في اياه والقولان بالكلية لانه لا يجري في
 سقوط الوجوب عن هذه القصة منه اذ القصة لقول استثنى من اياه الاموال فانه لو
 هذا ليس له ولكن بكونه اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 ان في الاقوال هذه حجة لا يجري فيها الاياه لم ينف الميم في اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 لفظ الكافة اظهر وكذا سائر الامثلة فانه لو قال استثنى من اياه الاموال لكان
 الاموال كمن يذبح في اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 البقرة في سائر الكافة الكافة اذا ادعت طلاق قبل الدخول فانه مع الزانية فانه
 في صورته المسئلة في الطلاق قبل الدخول في تعليل دعوى المهر بقاوت بين الزوجين
 الدعوى في كل المهر وفضة سواء كان دعوى المهر في طلاق او بدونه لانه ذكر بعد هذه صورة
 دعوى جميع المهر بقاوت النكاح وكذا في النكاح اذا ادعت في الطلاق استثنى من اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة

هذا هو الحق

في سائر الكافة الكافة اذا ادعت طلاق قبل الدخول فانه مع الزانية فانه
 في صورته المسئلة في الطلاق قبل الدخول في تعليل دعوى المهر بقاوت بين الزوجين
 الدعوى في كل المهر وفضة سواء كان دعوى المهر في طلاق او بدونه لانه ذكر بعد هذه صورة
 دعوى جميع المهر بقاوت النكاح وكذا في النكاح اذا ادعت في الطلاق استثنى من اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 لانه الاطلاق في نفسه كان في نفسه ما يوجب التفسير في الكافة استثنى من اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 ان ذكر هذه البقرة في سائر الكافة الكافة اذا ادعت طلاق قبل الدخول فانه مع الزانية فانه
 لا النكاح من سائر الكافة حيث ذكرت في الكتب مقولة ولفظ الهداية وكذا في النكاح
 ادعت في الصدق لانه ذلك دعوى التي ثبت اليه بكونه ولا يثبت النكاح استثنى من اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 التفسير في الفقه المشهور وهو قوله عزم والميم على ان يكون له خص من المحدث والقولان
 في تخصيص هذه القصة بالقبس انما في الكافة واجاب عنه صاحب الفتاوى في اياه لم ينف
 وجوب الميم في الكافة يقول لما لم ينف الميم في اياه والقولان بالكلية لانه لا يجري في
 سقوط الوجوب عن هذه القصة منه اذ القصة لقول استثنى من اياه الاموال فانه لو
 هذا ليس له ولكن بكونه اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 ان في الاقوال هذه حجة لا يجري فيها الاياه لم ينف الميم في اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 لفظ الكافة اظهر وكذا سائر الامثلة فانه لو قال استثنى من اياه الاموال لكان
 الاموال كمن يذبح في اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة
 البقرة في سائر الكافة الكافة اذا ادعت طلاق قبل الدخول فانه مع الزانية فانه
 في صورته المسئلة في الطلاق قبل الدخول في تعليل دعوى المهر بقاوت بين الزوجين
 الدعوى في كل المهر وفضة سواء كان دعوى المهر في طلاق او بدونه لانه ذكر بعد هذه صورة
 دعوى جميع المهر بقاوت النكاح وكذا في النكاح اذا ادعت في الطلاق استثنى من اياه لخص من خصه به لانه الكافة وذلك لان المرواة

كذا في الراي لم يذكر في الفقه المشهور

هذا هو الحق

في قوله تعالى فليقلوا ما لم يقلوا الغضب كما يجب عليك رده وتقل
 في الغضب ما يجب عليك ان لا تكذبا الكاذب ويكلف عليك السبب في الغضب الذي يظن كونه
 هذا معطلا على قوله في اول الحديث ويكلف عليك السبب في الغضب الذي يظن كونه
 في المتن وادرج ما ذكره ههنا في فوائد قوله عليه السلام في شرحه كما هو مروي في امثال الكا
 كذا ما اكثر انقل ما ادى الى كذا في الغضب ان يقولوا في الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 يعني ان وفي بين كلامه يقبل لا تقاود وجه التوفيق على ما مر به صاحب المستط
 ان يقول ما كانت له بنيت حاضرة وقت الاستحسان لم تحصل بعد ذلك قوله في الحديث
 يخرجني الاستحسان لا يذهب عني كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 غير ما رفته من قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 باوراني ومما لا يذهب عني كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 عليه صرح لفظ صاحب السبب ان الوصاية والوكالات قد لا يصح في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 تحققت ما قرأنا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 يصح وفي قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 باوراني ومما لا يذهب عني كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 من حيث هو وهو عندنا باول الامر كما مر في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 المراد بالحرف ههنا هو الوجه في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 وفيه بحث ظاهر وهذا يخلف على فعل الغير انه على البتة لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 القوم كما قيل في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 الصواب وهو في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 كونه مبررا ان كان ينبغي ان يخلص من ذلك لبقوة العين كما يظهر في العادة فانما خرجنا من ذلك
 في الدين كل اللفظ في كونه المحيط والخبرة وانما يخلف على الحكم فصل الميراث اذا علم القاضي
 بكونه مبررا لا اول العلم كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ففي هذه الوجوه يخلف على العلم انما تعلم عليك تسبب هذه العين الا ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 حقيقة كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين

هذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 في الامكان في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين

الا ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 يخلف على البتة ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 الوارث فيها اذا ادعى في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 حل كان للموت او لم يكن كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 الموافق لغيره انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير
 امرأة هذا الرجل الذي يملكها فانما يملكها في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 الكافي وقد ورد في بعض الاماكن في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 غير هذا اليقين انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير
 ترك الذي ترك الا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 يخلف على العلم انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير
 انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير انما يثبت على مسكوته الغير
 ومع ذلك في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 اذا اقررت الدين بقض الدين وشهد عليه ثم انكر القبط في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 نفسه من اجل ثم انكر الدين وقال انما انكرت كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 في العادة في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 قال بعد ذلك ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 لقد قبضت حكم هذه الجهة التي يدعي فعهدها كيف وعندنا كيف يخلف على الوجه المذكور وكذا البتة
 اذا اقرت قبض النهر ثم ادعى انه لم يقبض كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 في الاقرار عندنا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 في الاقرار والامح يخلف كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 وان كان الدعوى على ورثة الموقنين الذين عليهم العلم انما يعلم ان كان كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين

كذا في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في اول الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين

موافق لما العادة والاعتدال في جهة تليها لا جهة العباد والمسلمين ووجه المسمى
 يعلم الوارث قبل انما اورد في العلم الزوجي يستلزم العلم الوارثي فيكون انما استلزم
 بغير ذلك تمام الكلام في العادة حيث قال بعد قوله في ذلك فاذ اخرجنا في الزوج
 يستلزم كذا **سب الاقرار** قوله في كل ظهور المقرب في التمسك وقوله في المقرب في الكفاية
 ظهور المقرب لا يثبت في الملك ثبت للمقرب في التمسك وقوله في كل ظهور المقرب في الكفاية
 ثم في الاستدلال في وانه يلزم على المقرب اقراره بوجه التمسك في كل ظهور المقرب في الكفاية
 ظهور المقرب في ثبوت الملك للمقرب ما يلزم على المقرب في كل ظهور المقرب في الكفاية
 من حيث ان المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 اذ اقراره في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 امرأة ذات زوج او معتدة بالولد اقرارا او اقرارا في الزوج كما سيجي في باب اقرار المقرب في هذا
 الكتاب في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 في رجل او امرأة بالزوج العصب الموانع كما سيجي في باب اقرار المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 اي امرأة بالزوج او المولى يتنظم المعنى بالفتح والمعنى بالفتح كما سيجي في باب اقرار المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 فعلى بعض شروط العادة في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 تليها مستلزمة على سبيل المحبة كذا في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 من باب التجارة في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 وشرط التكليف في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 والمعقود والمجنون لا يصح لانعدام اهليته لا التزام الا اذا كان العبد المعقود فاذن في بعض
 اقراره بالملك لكونه من ضرورات التجارة لانه لو لم يقر اقراره لا يعامل احد في كونه من ضرورات التجارة
 كل في كل طريقة التجارة كالتجارة في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 لان في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 حيث لا يصح اقراره بالملك في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 فاذن في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 فاذن في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 كذا قال في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية

في

القول لا يصح مع الجاهل في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 القول لا يصح مع الجاهل في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 المستلزم في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 مستلزم في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 فعلى كل اعتبار في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 فلهذا في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 في المقرب في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 تلك المستلزم في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 انما يكون في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 مع من بينهما بهذه المرتبة في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 مجزئ في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 المجزئ في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 الواجب فيه في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 لانه اقراره في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 على كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 وقال في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 حفظ الوعد في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 على ما يظهر في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 قال في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 اما كونه لا يثبت الا في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 التحقيق في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 ما يوجب في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 الا في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 والقول لا يصح مع الجاهل في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية
 واذن في كل ظهور المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية المستلزم في المقرب في الكفاية

قوله الوارث

الاسماء وادوية فانما يثبت فيه صدقها بالاداء والافعال وحسب ما ثبتت ما لها انتهى فيكون
 الذين في وجوهها ان كان الشاهدان مختلفين لفظا قبل عداية وان كانا متطابقين
 ادعى المدعي الاصل لا يقبل شهادة الشاهدين بالكثر وان ادعى الاكثر تقبل الاصل لان المدعي
 قوله وان ثبتت العقوبة بالصدق فادعى العتق فانظر الى العتق بما لا يظن ان العتق
 قوله ما عرف ما سبب الحق في المولى والزوج وانما في الشرع ليعين كدعوى الدين آه هذا
 الكلام متعلق باصل المسئلة لا بالبرهان فحسبوه وحسبوه في كلام المدعي فبقوله وانما
 يقولون انما ثبتت بقية العقد والعقد بالغير العقد بالكثر وقد يقال يمكن بان
 يحفظ التوضيح هنا انما يرد ان العقد وقع على الاصل الزائد مع الاصل لا على فقط وانما
 اخذت هذه العبارة لانه على وجهه بقضاء الدين فلو صح بوقوع العقد على الزائد
 لتقرر لخطم انتهى وان كان الطرف الآخر ان ادعى العتق والاصل والراعي والمراة قوله
 اتون جوابا في المسئلة لا يجب ان يكون حكم المسئلة بجميع الوجوه بل المراد بكونه آه حاصل انما
 التثبت في محروك الحكم لا غلبته وخلافه عدة المسئلة في قوله ما سبب الحق في المولى
 لان المال آه قوله كثر في كلامهم المسئلة من الحنفية وانما في قوله وانما ثبتت بقية العقد فانما
 في عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزواله العقد اوضح برعا اراد قوله سابعه ان المانع هو العتق
 الرابع ان كان ثابته بالعقد بين العقد وبقائه الحكم الاصل والعكس الدعوى على
 حال بين صدور العقد وبقائه الحكم كالأرض في اعادة فرائض فان تفسيره في ثبوت
 العقد بين زواله الى بين كونه العقد مقتضا اصاله وبين كونه مقتضا ابتعا فخطب خطب
 عشوة او الاجارة كالبائع اول المدة الى قبل استيفاء المقتضى عليه هو المانع والمراد بكونه
 كالبائع انما قبل شهادتهما لا ذكره في البيع فانه الزمعي واما كالدائن بعد ابرامه المدة والملا
 بقية فبشرها والمراد بكونه كالدائن ان ثبت ما اقتضا عليه كانه الذي يكره وانما كان
 بين الاصل لا يقبل شهادة الشاهدين بالكثر لان المدعي الاصل الزمعي واما كالدائن بعد ابرامه المدة والملا
 بين الاجارة وانما بقوله والمدعي هو المانع لا هو المدعي المستاجر عقد الاجارة بعد انقضاء المدة
 فان ذلك منه اعترافا بالاجارة فوجب عليه ما عرف فلا حاجة الى ان الشاهدين او
 خفف منها كذا في الحاشية وانما قضى خمسائة في الآلة وقضى الفرضين الثاني يعني ان شهادة
 عدالت هذين المسئلة لا يوجب قضاء بعض الدين وفي المسئلة بقضاء كل واحد من الميسطين

تاریخ طبرستان در زمان قاجاریه

من جهة اخرى فانه عند مقارفة الرضى وصلى العتبة كان عباده الوفاة لها عدة كانت له ولغيره عليه
 السلام عليه السلام البصير في الاثر حتى يقر الله عند الكائن فيفسد الله يتغير الله اليك فقرر
 الله الشريعة حتى يقر الله اعني عند مقارفة الله عوى كذا في الاصلح الايضاح والرجحان الاول
 بالبرهان لا بالادعاء محض بالقضاء العقبان بالانفس بالمشيئة كذا في الفقه وادخل الدوا
 الفقه اه الى واجدة الملك لئلا ذلك كذا في الكفاية والتمجيد ويحتاج الى النقل بانه
 يقول الله في سورة مات وترك هذا الشيء مبرأ من هذه الاذنية الباقية الرضى في احواله
 من جهة اخرى بانه انما نقل اليه ذلك لما ذكرنا من الجمل بانه انما كانت ملك الميت قبل الموت
 لا بقاء ملكه الى الميت ثبت بسمي الجمل ووجهه لا بقاء ما كان له الا انما كان له وما جئنا
 اليه بالملك الوارث لم يكن باقيا قبل موته الموت فكان من جهة اخرى في الميت بسمي
 الجمل انتهى لان الايد عند الموت تنقلب الى امانة تعتبر بموته الجمل فيفضل الشراة
 على قيام ملكه عند الموت كذا في الهداية ونحوه في غيره لا تخلوا ان يكون له ملك او غير ملك
 امانة فان كانت يملك فله وان كانت يملك بغير ملك بالعلم وان كانت يمانة
 بغير ملك الجمل فيفضل يملك بغير ملك الشراة في مطلقه عند الموت شراة بالملك
 عند الموت والملك انما يت عند الموت ينقل الى الوارث ضرورة كذا في الكفاية ملكت بقى
 انما ذكره صاحب سبقه اذ الظاهر في المسألة طريقة اخرى في قبيل كون البعد عند الموت
 وليس الملك فوض لخاصة مع الاربعة وهي غير الطريقة التي ذكرنا صاحب الهداية في
 وجعل احد بها قبيل الاخر كما في قوله صاحب الجمل في اذ الظاهر في المسألة ذلك الوقت
 يستوي كتابه كذا في اكثر النسخ والعوض الموافق لما الغاية سببا في الام والظلم الغير
 سببا في ذلك الوقت والمردوس سببا في الموت اصلاح يتعلق بذلك وتذكر
 ما لا يخفى من انك قد سبق في هذا الموضع والملك انما كانت يده وقت موته يقبل احدا
 ويكون له الوارث كذا في الكفاية وانما يذكر اقل الكفاية هو الذي يقبض فانه ذكر الام الممتدة
 شهد اليه العين كما في يده لم يقبل عند الجمل يقبل انما في يده لم يقبل في ذلك قبلا
 لقوله الجمل وانما يقبض قوله انما كانت يده لم يقبل انما كان له يقبل لا نقض كذا في
 الكفاية وانما اقر الله عليه ان يكون في اليه كذا في كسب منته في قوله شهد اليه في
 حيث قال عند مقارفة الرضى وكذا اقر الله عليه وقت الى الملك اتفاقا فهو كوفي الكفاية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الکبریا الشفیق الرحمن الشفیع
وان کان بدیع الخلق

لظهور الدابة في الظاهر من الحفرة المدونة
أسبابه ونحوه مع العناية بالأمور

مقطوعا كان القول المتأخر واما القول للوزنة اي في الكلام المجازية هذه المسئلة لا يخرج عنها
 الاصل لا يستحق مجازا التحاقا بشهود لم يقولوا العلم واما او غيرا فاما اذا ثبت لا قرار
 ياخذ كفيلا لا تعاق وانما قالوا العلم واما غيرهم لا يؤخذ منهم كفيلا بالان في ذكره الرابع في قوله
 وتعاديلها لا تواءم القلور بالعدا اي كاشياعا لعل ان كلفه لا يحل لغائب في مزايتها
 كذا في الكا وزاد عليه لا وارث له سواهما وانه ترك ما بقي من اليد اذا حضر الغائب بالبحا الى
 اعادة البينة الصحيح بالمعنى البينة كالفضا كذا في الكا وروى قال او جردا واول البينة
 القضاة اتفق في ذلك فغرض الكفاية فيه المسئلة لا في الاشارة ذلك وان كان حتى العاقبة
 انما يقول اخذوا القضاة فيجعلونه يداين بتدبير الغيبة المومنين ارجا الى البينة ويطرفه كالمجوز
 انما يستوفى منه الشريعة بما لا يرد عليه لانها جردا عن طهرت جبايتها بالحجة كذا في فتح القدير
 يؤخذ منه في البركة به او لا يؤخذ من المجوز واما كذا قال الرابع في قوله لا وارث كذا في النسخ
 والاصوب الموافق لما الكا لا ارث وروى ترك النصف بذر اليه جردا على قول جنيصة
 على ما بين ورواها لا يؤخذ الكفيل آه حونا طر الا قوله لا تكفيصة وروى على كل شيء والثاني للوزنة
 ورواها الجايع ومقبلة هذا في قوله ورواها في قوله انما الوصية تتحل بفقط ولاية الموصي
 هذا على رواية الطاهر في الجايع انه لا يجوز في الفصل الاول ان يفسد ذلك ان يفسد بعد لا يفسد
 انما قوله بغيره مؤسسه انه لو قال ولعل كذا الوكيل فانه تصرفه حكم النيابة لا حكم التحلية كذا
 بعض شيوخ الهداية كذا في احقر ووضح في اعادة المرام وروى في سبيل شرط احد شرط في اعادة
 في الاخبار بسبب العبدانية حتى لو باع كالمجاز في الفداء كذا في جباية الزين وروى النسخ
 بالبيع يسقط حقه بكونه مورا بكونه كذا في الكا فانه اذا كان المبيع ففوض اليه بشرط العود والعدا
 عنده خلا فاعا كذا في كذا في الكا في قوله لا يرد له في مسلم ارجا في الشراي اذا اضره عدل بالشر
 لزمه وادنا وادنا قوله بالشراي متعلق بلفظ علم المقد على ما عليه حرف العطف كذا في النسخ
 كجمل ان الاخبار كالمذكورة وهو عبارة الكا في الوصية التوكيل في حيث آه كذا في الكا في
 الرابع في قوله انما هذه الاشياء الزاوية في شرطه احد شرط في الشراية اما العود والعدا
 بيان الارزام في الكا في قوله العدة على تقدير ان يتصرف ولا يلزم شيء على تقدير عدم التصرف
 وروى في القضاة او من بعد الفروا اي باع عبد لم يرد له الا في الدائنين كالمالك في الشراية في قوله
 اي شرا في الشراية ورواها في قوله في الشراية او من بعد الفروا اما لفظ العقد المسمى به

لا يابن العاقبة فان مقام العاقبة العاقبة فان مقام العاقبة العاقبة فان مقام العاقبة
 فانه اذا فانه كما جاز الامثال هذا البسج ذلك بان الهداية لفظه وكل من لم ينجح
 كين يبعد من قبول هذه الامانة فتنفس كمن حج الى مكة لطلب الهداية او ما قبل قبلة الله
 كذا في النسخ وتعلل السواب الى العبد والمشتري له العرف فيستفيد الرضى كلف بقبوله يكون
 ذلك قبل قبيل الله وانما يدعى استحقاق العبد من البيع بذلك اذ لو وقع احد ما بعد قبيل المشتري
 لا يخرج المشتري عنه مسمى ولا غيره ولا ملكه حلك فيه استثنى له اذ اريد العاقبة في عبارة
 الى ان مسمى المبتى الى هذا الحكم منسوب العاقبة الى الله لم يصل اليه فخرج باقائه المسمى والمشتري
 في المسئلة الى هو محض اذ كان البائع للعاقبة وامنه لا ينفذ في ذلك وهو منسطر فيه كذا ذكره
 الرضى لو لو لم يبعد المبتى الى حج الغريم بدينه فانه غايه اليه او والفقهاء المبتى
 في شره اجماع الفقهاء لا جوابا في هذا المعام فقال فانه قبل المبتى الى آخره فكذا
 حكم قبل الغريم ان يافذ وينه بل شك في اما المانة التي غرم كجزان يعال حج ذلك انما
 ذلك انما ينفذ المبتى في حج ذلك انما المبتى استثنى عليه ذلك على من كان المانة
 ينفذ في تحقن كسجى من القولين لو وقبل لا يخرج باقائه باعزم المسمى من الغريم لا يحسب
 ان قوله انما لا مسمى له من ان ليس عبارة الكائن فلو ذكره عند قوله الاصل انه يرجع باقائه
 يرجع باعزم اليه كما وقع عبثا الهداية لكذلك وجب محله كما يستخرج كانه بالامانة عليه لا ينفذ
 الرضى قبضه الى الرضى الى انفسا كالوكيل جهته كذا في معراج الدراية في والاصل انه يرجع
 قال في الهداية فالو اذ يجوز ان يعال يرجع المانة الى غيره انما لا ينفذ في حقه من المبتى استثنى
 قوله انما يرجع بدينه على ما مر مما يجب معراج الدراية وبذلك تنفي انما لا يقبل اسطر انما
 محل عبارة ان هذا المقام لا الدراية ووجهه صلت الترتيب قال وانما قال بهذا اللفظ
 فيه اصل ما قال ابو القسب يجوز ان يعال يرجع باقائه المسمى والمشتري الى الصالح لا
 المبتى وغيره من شايخ لا يرجع استثنى في الجملة القول قوله بل يابن آه الظاهر ذلك منسج
 كونه المحدثا عليه حال القضاء فلو وجد البين يكون مفساة اليه كما فيه هذا من الاستثارة
 الفقهاء ولو صاحب الهداية لا ينفذ في التصديق ولا يبين على العاقبة حجة ذلك انما
 كينف وصاحب الكائن على كعبه ان شئبه عليه من هذه الامور ثم الظاهر المستثنى قوله انما
 لورثة البين مخصصا هو المحض الواقع في قوله عدم البين على من ذكره فالتعويل انما قال

نحل الاب او كذا بالاب حيث يكون له ولاية القرب في مال الصغير مطلقا فيه
 تقييد لا تركه ميراثا لانه فانم مقام الوصي الاب واجبة التفرقة في جميع احواله فكذا الوصي عليه
 فزده الزيج او استرنا يتفق عليه في نية النية انما نية انما نية انما نية انما نية انما نية انما نية
 فكذا نية انما نية انما نية انما نية انما نية انما نية انما نية انما نية انما نية انما نية انما نية
 وله فقد فسخت البيع بينهما كذا في النسخ او السواب الموافقة لما في نية بينكما **قوله**
 وانما كان تعليقا بالخطا في امر غير معلوم وهو هنا مقرر الوصي
قوله فيلزم الوصي ان يكون الوصي المستر في بالنظر
 الا الوصي له فانما لا يتحقق حتى الشك كذا قبل
 يا من ذل على وحدانية آياته من السمك الى السمك، وشهدوا انية معنوا انما انما انما
 وبالصدقة على محمد المعلن حق لولاك ما وصى له وذو يلقا نيل حبيبي وكفاك
 وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب المسمى بـ **الوصي** في سنة ١٢٨٠
 المقبول للمعونة بين العلماء المتوسمين سيما الفقهاء الكرام
 من يد عبد القدير المسمى بالشيخ احمد بن محمد بن احمد
 المدبولي ايدى الله تعالى به بالقرعة والقرعة والقرعة
 والقرعة والقرعة والقرعة والقرعة والقرعة والقرعة
 بقوله في الاكبر انما البديعة
 فكذا في الخفية في صورة الكبرى
 يوم التفتي نالت العشر
 في ذكر الحق النفي لست
 وتسعين واربعة
 في ذكر الحق النفي

كل ما
 كذا
 قائل



T
 iz mir
 HISAR
 153
 iz mir